Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

87820

وضع المرأة اليمنية: من الطموح الى تحقيق الفرص

البنك الدولي

وضع المرأة اليمنية:
من الطموح الى تحقيق الفرص

مايو 2014

البنك الدولي

جدول المحتويات

مقدمة اللجنة الاستشارية ..... **v**

شكر وتقدير ..... **vii**

ملخص تنفيذي ..... **ix**

1. **حالة من عدم الاستقرار، التحول والأمل** **1**

2. **منهجية العمل والسياق القطري** **3**
منهجية الدراسة 3
السياق القطري: الأزمات المتعاقبة 5
تطور الإطار القانوني في اليمن 6

3. **كيف يمكن تفسير الفجوات الكبيرة بين الجنسين في مجال التعليم؟** **9**
لا تزال الدراسة حلماً بعيد المنال بالنسبة للكثيرين 9
أهمية التعليم: العمل، المكانة الاجتماعية، التنمية الشخصية، الاستقلالية 14
من يقرر؟ التأثير القوي للآباء والإخوان 15
الفجوة بين التطلعات والواقع 16

4. **محدودية الاستقلالية داخل الأسرة** **21**
الزواج في سن مبكرة للغاية 21
محدودية التأثير في القرارات المتعلقة بالزواج 25
محدودية التحكم في القرارات حول الخصوبة ومخاطر الإنجاب في سن مبكر 26
عدم الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، وقلة التعويض لتسوية النزاعات 28
وصمة العار المرتبطة بالطلاق 30

5. **هـ. الحدود العرفية القوية والمكانة المرتبطة بالوظائف** **31**
ضعف أسواق العمل والقيود المتعلقة بها 31
ندرة الخيارات في الريف 33
المنافذ الحضرية تشكل فرصاً أفضل 34
محدودية الفرص أمام ريادة الأعمال (الأعمال الحرة)، وقلة الوصول إلى التمويل 36

6. **و. اللبنات الأساسية نحو تحسين الوضع والمشاركة** **39**
الاستثمار في التنمية البشرية وتوسيع نطاق توفر خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة 39
توفير خدمات تعليمية ذات جودة 40
الاستثمار في صحة الأم والطفل 41
توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المنتجة 42
تحقيق العدالة الأسرية 44
إرساء دعائم السلام والأمن، والتحرك السريع ً لمعالجة القضايا التنموية الملحة. 46
طريق محفوف بالتحديات 48

المراجع **49**

الملحق 1: ملاحظات منهجية حول التقييم النوعي العالمي **55**
الملحق 2: التدخلات السياسية **57**

مقدمة اللجنة الاستشارية

تحاول هذه الدراسة مقاربة وضع المراة اليمنية وفهم الأسباب التي تقف خلف الفجوة بين الجنسين لتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. كما أنها تقترح السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق درجة أكبر من المساواة للمرأة، سواء كان ذلك من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات، أو من حيث عالم العمل، أو الحياة السياسية والمدنية.

فعدد النساء اليمنيات اللواتي يشاركن في سوق العمل قليل جدا. وغالبية النساء اللواتي يعملن، وخاصة المرأة الريفية، يعملن بدون أجر، في القطاع غير الرسمي وفي المزارع أو في المشاريع الأسرية. وبالرغم من المكاسب الكبيرة في مجال التنمية البشرية، الا أن الفتيات اليمنيات تخلفن كثيرا عن الفتيان من حيث مستويات التعليم، وتستمر الفرصة المتاحة للمرأة للحصول على الرعاية الصحية الإنجابية محدودة. وكل هذه الثغرات تعتبر كبيرة لا سيما في المناطق الريفية.

فنحن نؤمن بأن تمكين المرأة اقتصاديا يعتبر أمرا اساسيا لكسر هذه الحلقة المفرغة. وتبدأ مسيرة ادماج النساء في النشاط الاقتصادي بتعليم الفتيات وتشجيع استمرارهن في المدارس ،وتحديد سن الزواج ومساعدة الأسر الريفية بدرجة خاصة لكسر حلقة الأمية والوضع الصحي السيئ والفرص الاقتصادية المحدودة .

وبرغم الدور الكبير الذي لعبته النساء في احداث فبراير ٢٠١١م،الا ان التقدم الحقيقي على أرض الواقع لا يزال حلما بعيد المنال.

وفي الأخير، لإحداث فارق حقيقي فان ذلك سوف يتطلب ارادة سياسية وكذلك تغير كبير في سلوك ونظرة المجتمع الى دور المرأة، وربما الأهم من ذلك كله، كيفية نظرة المرأة لنفسها. ومن دون ذلك، سوف لن تكون المرأة اليمنية قادرة على المشاركة بشكل كامل في الاقتصاد الوطني وفي عملية البناء والتنمية وسوف تبقى تطلعات نصف المجتمع اليمني مجرد أحلام.

اللجنة الاستشارية:
أمة العليم السوسوة
د. انطلاق المتوكل
ذكرى النقيب
أ.د. فؤاد الصلاحي

شكر وتقدير

ضم الفريق الأساسي كلا من ناديني كريشنان (رئيسة فريق المهام واقتصادي قدير، دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، تارا فيشواناث (اقتصادي رئيسي، دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، صبرية الثور (استشاري، دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، تازين حسن (استشاري ET، مجموعة النوع الاجتماعي والتنمية (PRMGE))، انجا جوين (استشاري، دائرة الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية)، باتي بيتيش وأنجيليكا ثومالا. وقد تم الاعتماد في إجراء جزء من التحليل الكمي في هذا التقرير على التقرير المرافق حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي لعام 2012، " فتح الأبواب: المساواة على أساس النوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ويود فريق الإعداد أن يتقدم بالشكر الجزيل لجميع من ساهم في إجراء التحليلات في هذا التقرير. يتألف التحليل الكمي في هذا التقرير من تحليل حديث حول مسح ميزانية الأسرة للعام 2005/2004، مؤشرات التنمية العالمية، مسوحات الباروميتر العربي، بالإضافة إلى بيانات ممثلة من عدة دول تم جمعها في العام 2010 حول وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011)، والتي شملت اليمن. ونعبر عن امتناننا للسيدة رولا عبداللطيف، المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والسيدة جين هينريكي، معهد بحوث السياسات المتعلقة بالمرأة، وذلك لتقديمهما مجموعة من البيانات المتوفرة حول وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والشكر موصول أيضاً إلى السيدة سارة إقبال، جارام ديكستر، وباقي أعضاء فريق أعمال النساء والقانون، والسيدة ماري هولورد-دريمير (اقتصادي كبير، تنمية المالية والقطاع الخاص) لما قدموه من دعم في توفير مجموعة بيانات السلاسل الزمنية العالمية الخاصة بالإطار والتحليل القانوني حول اليمن.

كما يعتمد هذا التقرير على وجهات نظر جديدة من التقييمات النوعية السريعة حول النوع الاجتماعي واتخاذ القرارات الاقتصادية والتي أجريت كخلفية مرجعية لتقرير التنمية في العالم لسنة 2012 في 20 دولة. ويتقدم الفريق بالشكر إلى كارولين تورك، آنا ماريا مونوز بوديه، باتي بيتيش واللواتي عملن مع فريق الإعداد على تنقيح الأدوات النوعية وقدمن الدعم للتدريب المتعلق بالعمل الميداني. وقد تمت قيادة العمل الميداني النوعي من قبل اتحاد نساء اليمن وجرى تنفيذه خلال شهر يناير 2011 والذي كان حافلاً بالأحداث الهامة. وجاءت جودة وزخم النتائج النوعية كدليل على الالتزام والعمل الجاد للفريق في اتحاد نساء اليمن. ويود فريق الإعداد التقدم بالشكر الخاص للمرحومة رمزية الإرياني والسيدة مي عبدالملك. كما أننا نعبر عن امتناننا الى كل الرجال والنساء والشباب والمراهقين الذين تكرموا وشاركوا بفعالية في مجموعات النقاش البؤرية في وقت كانت تمر فيه اليمن بظروف صعبة.

كما أننا نتقدم بالشكر الجزيل إلى المراجعين النظراء الذين قاموا بأعمال المراجعة والتدقيق وهم نيستا سينها (اقتصادي رئيسي، الشؤون الاقتصادية والحماية الاجتماعية)، نينا باهت (خبير تنمية اجتماعية رئيسي، التنمية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ويلفريد إنجيلكي (خبير اقتصادي قدير سابقا في اليمن، وحاليا المستشار المالي في سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في البرتغال)، والزملاء الآخرين الذي قدموا ملاحظات قيمة للغاية. ويثمن الفريق عالياً الدعم الذي قدمه برنارد فونك (القائم بأعمال مدير القطاع، دائرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ومانويلا فيرو (المدير، ادارة الاستراتيجية والعمليات، نائب الرئيس الاقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). والشكر موصول إلى هارتويج شافر (المدير القطري، لمصر، اليمن وجيبوتي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والسيد وائل زقوت (المدير القُطري، مكتب البنك الدولي اليمن) لما أبدوه من حماسة ودعم للعمل التحليلي حول النوع الاجتماعي وما قدموه من معلومات قيمة لاثراء الحوار والعمليات.

وأخيرا وليس باخير، نشكر اللجنة الاستشارية لهذا التقرير: أمة العليم السوسوة، والدكتورة انطلاق المتوكل وذكرى النقيب والأستاذ الدكتور فؤاد الصلاحي للمساهمة بالمقدمة وتقديم المشورة للفريق وتوفير معلومات قيمة. شكر خاص لسمراء شيباني وماريا فيكتور حنظل وفريق العمل في مكتب البنك الدولي في صنعاء لتفانيهم ودعمهم. ولا ينسى الفريق أن يعبر عن امتنانه للمجهود الذي بذله يحي الحسني في ترجمة هذا التقرير إلى اللغة العربية.

ملخص تنفيذي

يسير اليمن حالياً على درب التحول والتغيير، كما هو عليه الحال في الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمثل هذه المرحلة فرصةً لبناء مجتمعات واقتصاديات تتسم بالمزيد من الشمولية، إلا أنها قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرةً وتراجعاً عما تم تحقيقه من مكاسب في الفترات السابقة.

وعاماً تلو الآخر واليمن يحتل المراتب الأخيرة على المؤشرات العالمية المتعلقة بالفجوات على أساس النوع الإجتماعي وتمكين المرأة. وعلى الرغم من انحسار الفجوة على أساس النوع خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنه لا تزال هنالك تحديات هائلة، ومن المرجح أن تكون الأزمات المتلاحقة التي عصفت بالبلاد خلال السنوات القليلة الماضية قد أدت إلى تراجع وفقدان بعض المنجزات التي تحققت من خلال العمل الدوؤب . ومع انطلاق اليمن في مرحلة جديدة ، فإن من الأهمية بمكان أن يتم وضع المساواة على أساس النوع على سلم أولوياته ليس لأن ذلك يشكل هدفاً بارزاً بحد ذاته فحسب، بل أيضاً لأن القيام بذلك يعد أمرا بالغ الأهمية لإرساء الأسس لدولة ومجتمع يقوم على أدماج كافة أفراده.

تتكون أهداف إعداد هذا التقرير من شقين: أولاً، تقييم وضع النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اليمن وتحديد وفهم الدوافع التي تشكل عائق في عدم المساواة على أساس النوع . ثانياً، الاعتماد على هذه المفاهيم ونتائج الدراسة لاتخاذ اجراءات وسياسات في هذه المرحلة الانتقالية الهامة. وقد قام التقرير باستكشاف كيف أن هذه الفجوات العديدة في النوع الاجتماعي الموجودة في المجتمع اليمني تعمل على إعاقة تطلعات الأفراد والفرص المتاحة لهم في مجالات التعليم و تكوين الأسرة والمشاركة في القوى العاملة.

يستند هذا التقرير على الإطار المفاهيمي لتقرير التنمية العالمي لعام *2012*: المساواة على أساس النوع الإجتماعي والتنمية، والتقرير الإقليمي حول المساواة على أساس النوع الإجتماعي ، فتح الأبواب: المساواة على أساس النوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر النهج التحليلي المتبع في هذا التقرير فريداً من نوعه من حيث جمعه الأجزاء الثلاثة للأدلة والتحليل من أجل تسليط ضوء جديد على الاتجاهات البارزة ومسببات التباينات للنوع الإجتماعي في البلاد. ويقدم التقرير: 1) نظرةً جديدةً للبيانات المتوفرة لمسوحات مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، 2) لمحة تاريخية موجزة وتحليل عميق حول أبرز المعوقات القانونية التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في المجتمع اليمني، 3) رؤى من البيانات النوعية التي تم جمعها في يناير 2011م. وتبرز النتائج بشكل خاص الأدوار المؤثرة للاعراف (NORMS) الاجتماعية والحقوق القانونية والاستحقاقات في جعل النساء والفتيات في وضع غير تكافيء وصعب ليس على مستوى تسريع التقدم نحو المساواة على أساس النوع ، بل وأيضا إعاقة التنمية الاقتصادية الوطنية.

النتائج الرئيسية

أحرزت اليمن تقدما هاما على طريق ردم الفجوات الرئيسية للنوع الاجتماعي: حيث ارتفعت معدلات تعليم المرأة ومعدل توقع الحياة عند الولادة بأكثر من الضعف في اليمن كما هو الحال في باقي دول منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا خلال العقد الماضي. وبالرغم من ذلك، لا يزال هنالك عدد كبير من التحديات: الفوارق الواضحة بين معدلات التحاق الأولاد والفتيات بالمدارس والتحصيل التعليمي، عدم تلبية الكثير من احتياجات الصحة الإنجابية وصحة الطفل، عدم تحديد سن قانوني لزواج الفتيات، والقيود القانونية المفروضة على النساء فيما يتعلق بحرية الحركة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وضعف دور المرأة سواء داخل أو خارج المنزل، والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة والحياة السياسية، بالإضافة إلى محدودية فرص العمل بأجر وممارسة الأعمال الحرة. كما أن هذه الفجوات الصارخة والمبنية على أساس النوع تتأثر وتندرج في إطار معايير محافظة وصارمة عند التعامل معها على هذا الأساس.

الفجوات الكبيرة في الالتحاق المدرسي على أساس النوع وعدم تلبية الكثير من احتياجات الصحة الإنجابية والرعاية الصحية للأطفال

إن توسيع نطاق توفير الخدمات التعليمية للأولاد والفتيات على حد سواء يمثل تحدياً كبيرا بالنسبة لليمن. حيث تشير البيانات المتوفرة من

المسح الوطني للأسرة الذي أجري في 2005م، إلى أن صافي معدل التحاق الأولاد بالمدارس بلغ 63% مقابل 40% فقط بالنسبة للفتيات في سن المدرسة (6–13 عاماً). ولا يزال معدل الالتحاق محدوداً بسبب ضعف تطبيق القوانين المتعلقة بتوفير التعليم للجميع، قلة عدد مدارس الفتيات والمعلمات، وتتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في المناطق الريفية والنائية. كما يعد شح الموارد لدى الأسرة سبباً رئيسياً لإنهاء المسيرة التعليمية للفتيات، وذلك بحسب المسح والدراسة النوعية.

وبرغم ان للفتيات نفس التطلعات، الا انهن يواجهن تحديات أكبر بكثير مما يواجهه الأولاد. إن مسببات الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالتعليم في اليمن لا تقتصر على الفقر فحسب، بل وأيضا الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية والتي بدورها ترسخ الاختلافات في الوصول وممارسات الاعراف الثقافية. فالأطفال اليمنيين في الريف، سواء كانوا فقراء أم غير ذلك، قد لا يلتحقون بالمدرسة على الإطلاق مقارنةً بالفرص المتوفرة لنظرائهم في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى عدم توفر مدارس للفتيات، وقلة عدد المعلمات، وضعف الاهتمام الأسري في مواصلة الفتيات لتعليمهن، تبرز المخاوف المتعلقة بالسلامة والشرف والسمعة للفتيات المراهقات، بالإضافة إلى التقليد المتعلق بالزواج المبكر في مقابل القيمة الإيجابية للتعليم بحسب ما عبر عنه المشاركون في الدراسة النوعية.

فعلى الرغم من أن اليمن حققت تقدماً على صعيد مؤشرات هامة حول صحة الطفولة والأمومة، لا تزال الأرقام المتعلقة بمعدلات وفيات الأطفال والوصول إلى خدمات رعاية الحوامل مثيرة للقلق، في حين تعتبر معدلات وفيات الأمهات ومعدلات الخصوبة هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عام 2010م، أنجبت سيدة واحدة فقط من أصل ثلاث سيدات في اليمن طفلها بحضور قابلة أو طبيبة متخصصة، وتزداد خطورة هذه المشكلة لدى النساء غير المتعلمات أو القاطنات في المناطق الريفية. علاوةً على ذلك، تحصل 20% فقط من النساء في المناطق الريفية على الرعاية أثناء فترة الحمل، الأمر الذي يزيد من مخاطر الوفاة لدى النساء.

ضعف الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء الأسرة وضعف معالجات الخلافات العائلية

تطلبت عملية توحيد شطري اليمن في العام 1990م دمج نظامين قانونيين مختلفين في الشمال والجنوب، حيث بدأ نفوذ المبادئ المحافظة في الشمال بالسيطرة عبر الوقت. وقد ترافق ذلك في بعض الأحيان مع المزيد من التراجع في الحقوق المكتسبة للنساء. كما أن الإطار القانوني الحالي في اليمن، وبالتحديد قانون الأحوال الشخصية، يقيد بشكل كبير حرية الاختيار والحركة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للنساء.

ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد الافتقار إلى سياسة واضحة تحدد السن القانوني الأدنى للزواج، بحيث يمنع زواج الأطفال ويقلل من معدلات التسرب المدرسي المبكر ومخاطر الحمل المبكر والعنف المنزلي. فمعظم النساء اليمنيات يتزوجن عند سن 17 عاماً أو أقل، بل وتتزوج الفتيات في بعض الأحيان وهن في عمر 8 سنوات في المناطق الريفية. وقد نجح فريق الحقوق والحريات احدى الفرق التسع المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني من التصويت با لاغلبية على مشروع مادة دستورية تحدد الثامنة عشرة بالسن الادنى للزواج. وبموجب قانون الأحوال الشخصية، يتوجب على المرأة الحصول على موافقة ولي أمرها (الوالد أو الجد أو الأخ) للزواج. كما أن النساء ليس لديهن سلطة تذكر حول الانجاب والقرارات المتعلقة بتوقيت الحمل وعدد الأطفال التي ستنجبهم. وعلى الرغم من أن الشباب اليمني الذي شارك في التقييم النوعي يقدر التقاليد المجتمعية، إلا أنهم يرغبون في رفع سن الزواج والإنجاب من أجل مواصلة التعليم والحد من المخاطر الصحية والمشكلات الأخرى المرتبطة بذلك، وأن ينضجوا بشكل أكبر وأن يصبحوا آباءً صالحين.

وبحسب مجموعات النقاش البؤري للرجال والنساء، يقع العنف المنزلي في مجتمعاتهم عندما تخرج المرأة عن طوع الأدوار الأسرية والسلوكيات التقليدية الخاصة بالنساء سواء في المجالات العامة أو الخاصة، كما تتعرض النساء للعنف الأسري عندما تمر الأسرة بضائقة أو ظروف اقتصادية صعبة. وتشير نتائج المسح إلى أن 37% من اليمنيين يتفقون في الرأي بأن العنف ضد المرأة مبرر في حال رفضها للأوامر. وتؤدي المعايير التي تعتبر العنف الأسري على أنه أمراً شديد الخصوصية ومصدر خزي بالنسبة للمرأة إلى قلة عدد البلاغات حول العنف الأسري وقلة الدعم المؤسسي الرسمي لإنصافهن. إن مدلول أو شخصية ولي الأمر الذكر توحي بوجود اختلالات كبيرة بين المرأة والرجل حول من لديه القدرة أن يباشر عملية الطلاق وأن يحتفظ بالمصادر القانونية ويحصل على حضانة الأطفال.

كما أن بعض القوانين تعيق بشكل مباشر قدرة النساء على الوصول إلى الفرص الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، وبموجب قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992م، يتوجب على النساء طاعة أزواجهن. كما يتوجب على المرأة المتزوجة الحصول على موافقة ولي أمرها الذكر لتقديم طلب للحصول على جواز السفر. ومنذ 1998م، يتوجب على النساء المتزوجات الحصول على إذن من الزوج للعمل خارج المنزل.

العوائق الكبيرة أمام المشاركة في الأنشطة الاقتصادية

ي يواجه اليمنيون نساءً ورجالاً في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل. بيد أن النساء يواجهن عوائق إضافيةً تحد بشكل كبير من فرصهن للمشاركة في القوى العاملة على الرغم من الاحتياجات المالية الكبيرة لأسرهن. فأكثر من 90% من النساء اليمنيات في سن العمل لا يشاركن في القوى العاملة (أي أنهن غير عاملات و لا يبحثن عن عمل) بينما تبلغ نسبة الرجال خارج القوى العاملة 20%. ومما يثير القلق أن أكثر من 90% من النساء اليمنيات العاملات، وكافة النساء اليمنيات الريفيات العاملات تقريباً، يعملن دون أجر. حيث تقتضي القواعد الصارمة المفروضة على النوع الاجتماعي

(مثل القواعد التي تجعل دور المرأة مقتصرا على الأعمال المنزلية)، تعاليم الدين، القيود على الحركة وممارسة العزلة، والقيود على الوقت، محدودية التعليم، المخاوف حول شرف وسلامة النساء) ممارسة النساء للأنشطة الاقتصادية في الغالب داخل المنازل. ويعتبر العمل بدون أجر- على سبيل المثال، العمل في المزارع وأنشطة الخياطة والحرف اليدوية المنزلية- جزءً من المسؤوليات الأسرية النمطية للمرأة، وبالتحديد في المجتمعات الريفية.

وتزيد نسبة النساء العاملات في المناطق الحضرية باجر بنحو ثلاثة أضعاف مقارنةً مع النساء في المناطق الريفية- حيث يعمل معظمهن في القطاع العام- لكنهن يعانين أيضاً من ارتفاع معدلات البطالة (واحدة من كل ثماني سيدات في المناطق الحضرية). وتوفر السياقات الحضرية المزيد من المنافذ للنساء اللواتي يرغبن في العمل بأجر خارج المنزل، بيد أن هناك الكثير من المعايير والممارسات التي تحد المرأة الريفية من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية- أو تلك التي تجعل مشاركتهن تقتصر على الوظائف التي تعد امتداداً لأدوارهن المنزلية- يتم الإفصاح عنها. كما يعاني الرجال في المناطق الحضرية من مشكلة البطالة، لكن بمعدل يقل عن النصف مقارنةً مع النساء في المناطق الحضرية.

ويمكن أن تشكل الأعمال الحرة منافذ للنساء، بما في ذلك العمل من المنزل، بحيث يتوافق ذلك مع المعايير المحافظة السائدة. برغم ذلك، تشكل النساء 6.5% فقط من مجموع أصحاب الشركات في اليمن، كما تشكل النساء 5% فقط من العاملين بدوام كامل في الشركات، وتتواجد النساء في المناصب العليا بنسب متدنية جدا. ويعمل النظام الهرمي القوي للنوع الاجتماعي الذي يحكم العلاقات الاجتماعية والتحكم في الممتلكات في اليمن على جعل قدرة النساء على إقامة مشاريع أعمال دون مساعدة من الزوج أمراً صعباً للغاية. كما تعاني سيدات الأعمال من صعوبة في جمع رأس المال من خلال مصدر رسمي أو غير رسمي ووضع أصولهن كضمانات. ومن الأمور المبشرة أن مؤسسات التمويل الأصغر أصبحت لا تحتاج إلى ضمانات ملموسة- وتشكل النساء نحو 90% من المتعاملين مع هذه المؤسسات في اليمن.

الفرصة سانحة لتحسين الوضع والمشاركة

إن التباينات الصارخة للنوع الإجتماعي من حيث التعليم والعمل، وضعف استقلال ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأساسية حول تكوين العائلات والتي تؤثر على حياتهن تعكس المعايير المتجذرة والقوانين التميزية وسنوات متعاقبة من حرمان النساء من حقوقهن. وعلى الرغم من أن تغيير المعايير والتوعية تتم بشكل بطيء للغاية، إلا أن هذا لا يعني وجوب الانتظار. وستكون هنالك حاجة لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات من أجل الحد من وإزالة العوائق الكبيرة والمتشابكة التي تقف أمام تطلعات وقدرات وفرص النساء في الاندماج والمشاركة في مجتمعاتهن. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة للقيام بتدخلات لتوفير منافذ واعدة للرجال والأولاد للمشاركة وتحقيق النجاح . وتشير نتائج هذا التقرير إلى المجالات العملية التالية:

1. **توسيع فرص الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وخصوصاً في المناطق الريفية**

على الرغم من أن التوفر المادي للمدارس والفصول الدراسية للفتيات لا يزال يشكل عائقاً هاماً أمام التحصيل التعليمي للفتيات، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، هناك أيضاً حاجة لتدخلات مكملة تراعي وتستهدف قضايا النوع الاجتماعي. وتعتبر الأعراف الخاصة بسلامة وسمعة الفتيات، والأهمية أو القيمة الضعيفة التي يوليها أولياء الأمور لتعليم الفتيات شائعةً بشكل خاص في بعض المناطق في اليمن، وتؤدي إلى تفاقم الوضع. ويجب أخذ الأعراف والأنماط المحلية السائدة بعين الاعتبار لضمان فعالية التدخلات، ويوجد مجال لقيام المجتمع المدني برفع مستوى الوعي حول أهمية تعليم الفتيات.

وبالإضافة إلى توسيع نطاق توفير المرافق التعليمية، يمكن تسهيل الوصول إليها وجعلها أقرب إلى المنزل من خلال توفير وسائل نقل آمنة وموثوقة وبسعر معقول. وفي العديد من المناطق في البلاد، يجب تجهيز المدارس بكادر من المعلمات المؤهلات، ربما من خلال الاستفادة من النساء في نفس المنطقة. وبالنسبة للفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدارس وكذا النساء البالغات، فان حصص دراسية يتم إعدادها وتصميمها بشكل جيد لمحو الأمية والتعليم مع مناهج مناسبة يمكن أن تعزز المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، مع السماح في نفس الوقت لبعض الفتيات بمواصلة تعليمهن.

ويمكن مزج هذه التدخلات مع نهج قائم على الحوافز يرمي إلى زيادة معدلات الالتحاق والبقاء في المدرسة. وفي دول أخرى، حققت هذه الحوافز نجاحاً فيما يتعلق بالحد من الزواج المبكر، ويمكن تجربة مثل هذه البرامج في اليمن أيضاً. تقوم الحكومة اليمنية، وبدعم من البنك الدولي، بالتوسع في تطبيق برنامج تجريبي للتحويلات النقدية المشروطة بهدف زيادة معدلات التحاق الفتيات في المراحل التعليمية 4–9 وبقائهن في المدرسة، بالإضافة إلى الاستثمار في تدريب المعلمات.

وفي الجانب الصحي، من الممكن أن تحقق برامج صحية واسعة النطاق دون تمييز على أساس النوع لتحسين توزيع وجودة مرافق الرعاية الصحية ومشاريع المياه والصرف الصحي، آثاراً ملموسةً في خفض معدلات وفيات الإناث والأطفال. كما أن هناك حاجة لتدخلات هادفة لسد الفجوة في الاحتياجات الصحية للأم والطفل، ونشر الوعي حول منافع الرعاية الوقائية والعلاجية في الوقت المناسب. وسيتطلب الاستثمار في أطفال اليمن توفير الخدمات للسكان، خصوصاً في المناطق الريفية وجعلها قريبة منهم، وذلك من خلال فرق متنقلة لتقديم الخدمات، أو الاستثمار في بناء مهارات القابلات المجتمعيات والكادر الصحي المحلي.

المجالات ذات الأولوية	التدخلات	المجتمع المدني	الحكومة	شركاء التنمية
الاستثمار في التنمية البشرية وجسر الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم والرعاية الصحية	زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية للفتيات في المناطق الريفية والنائية، إدخال نظام الدوام المدرسي ذو الفترتين، الفصول الدراسية غير الرسمية/المجتمعية، حصص لمحو الأمية وجسر الفجوات		√	√
	تدخلات تكميلية في التعليم: الاستثمار في توفير معلمات مؤهلات، الحوافز المشروطة، وسائل نقل آمنة وموثوقة		√	√
	زيادة الوعي حول أهمية تعليم الفتيات والصحة الإنجابية والحد من مقاومة التغيير في المجتمعات	√		√
	زيادات على نطاق واسع في تقديم الرعاية الصحية الجيدة والمياه والصرف الصحي وإعداد كادر من أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين، بما في ذلك القابلات المجتمعيات، وتوفير الخدمات من خلال الفرق المتنقلة والتعيينات المحلية		√	√
توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المنتجة	إيجاد فرص اقتصادية على المدى القريب: الإعمار والأشغال كثيفة العمالة، والتدريب على المهارات، وفرص الحصول على النقد مقابل العمل من أجل تقديم الخدمات المحلية وخصوصاً في مجال الصحة والتعليم		√	√
	تحديد وتذليل العوائق أمام توظيف النساء في القطاع الخاص، وزيادة الوعي حول العمل مقابل أجر والعمل غير مدفوع الأجر		√	√
	تشجيع تغيير الأعراف لتعزيز التمكين الاقتصادي للنساء في المدارس والمجتمعات وأماكن العمل: مواجهة الأنماط التقليدية السائدة، والحد من المناهج التي تميز على أساس النوع، وتشجيع الفتيات على دراسة الرياضيات والعلوم.	√		
	توسيع نطاق فرص الأعمال الخاصة والمشاريع التجارية الخاصة، خصوصاً في العمل الريفي والزراعي من خلال تعزيز مهارات ممارسة الأعمال، والقروض الصغيرة والوصول إلى الأسواق والضمانات	√	√	√
تحقيق العدالة في المنزل	تحديد السن القانوني لزواج الفتيات، والتوسع في عمليات قيد وتسجيل المواليد والزواج: زيادة الوعي وحشد دعم ومساندة قادة المجتمع ورجال الدين	√	√	
	تكملة مبادرات الإصلاحات التشريعية من خلال زيادة المعرفة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في عملية الإصلاح وحشد التأييد لذلك.	√		√
	مكافحة العنف الأسري: جمع البيانات بصورة أفضل وسن تشريعات محددة وتفعيل الأنظمة الجنائية والقضائية الداعمة للنساء	√	√	√
	نشر الوعي حول بعض القوانين الحالية وتحسين عملية تطبيقها: حماية حقوق المرأة في الميراث ورفع مستوى الوعي القانوني على المستوى الشعبي، بناء قدرات المؤسسات والسلطات المحلية على الاستجابة	√	√	√
إرساء السلام والأمن، والتحرك سريعاً لمعالجة للقضايا التنموية الملحة	تحسين الأمن والقانون والنظام		√	
	ضمان تحقيق تحول سياسي شامل وحقيقي، وبناء القدرات والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، وتوفير منتديات للنقاش والحوار المفتوح	√	√	√
	سرعة معالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة-الغذاء والإمدادات والخدمات		√	√
	الدعم الفعال لمزيد من المشاركة والريادة للنساء في الحياة السياسية والمدنية: الحصص النسبية (الكوتا)، التوجيه والإرشاد، بناء القدرات، التوعية، حشد التأييد	√	√	

2. توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المنتجة

نظرا للتدني الشديد في معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، وكثرة أعداد النساء اللواتي يعملن بدون أجر، سيكون من الأهمية بمكان فهم العمل بدون أجر بصورة أفضل والعوائق التي تحول دون مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية الرسمية . وعندها يمكن أن يشكل ذلك الفهم الأساس لإعداد تدخلات معدة بشكل مناسب تعالج هذه العوائق المحددة. ونظرا لقوة المعايير الاجتماعية المتعلقة بالأعمال المدفوعة للنساء والعمل خارج المنزل، يجب تعزيز تغيير هذه المعايير أو الأنماط بشكل فعال في المدارس والمجتمعات وأماكن العمل.

والاهم مما سبق الحاجة لتشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل، حيث توجد فرص لتوسيع إتاحة الفرص للرجال والنساء بشكل عادل للحصول على الوظائف المنتجة من خلال إعادة الإعمار والأشغال العامة والمساعدات الإنسانية. ومن المجالات الهامة الأخرى في مجال السياسات دعم المشاريع والأعمال الخاصة للنساء، وخصوصاً في المناطق الريفية والأنشطة الزراعية. وسيتطلب ذلك زيادة فرص الحصول على القروض والوصول إلى الأسواق والاستثمار في بناء مهارات الأعمال. ويجري حاليا بذل جهود مماثلة في هذا الصدد من قبل صندوق الرعاية الاجتماعي والصندوق الاجتماعي للتنمية، وسيكون من المهم ضمان وصول تلك الجهود إلى النساء والرجال على حد سواء.

3. تحقيق العدالة في المنزل

كما هو الحال في العديد من دول المنطقة، يفرض الإطار القانوني في اليمن قيود كبيرة على قدرة وتأثير المرأة وحريتها في الحركة. بيد أنه وبعكس دول المنطقة، فان عدم تحديد سن قانوني أدنى للزواج يفرض المزيد من العوائق الأساسية

أمام التنمية البشرية والتمكين الاقتصادي وقدرة وتأثير المرأة سواء داخل أو خارج المنزل. ويعتبر ذلك أحد الأولويات الملحة للإصلاح. ففي المغرب، كانت حملات المناصرة بالغة الأهمية في نجاح المساعي لرفع السن القانوني الأدنى لزواج الفتيات، وبالتالي فان بناء الدعم من خلال إيجاد تحالف واسع النطاق للأطراف المعنية سيمثل أمرا هاما في اليمن أيضاً.

وسوف تكون هنالك أيضاً حاجة لتدخلات مكملة مثل تشجيع قيد وتسجيل المواليد والزواج بغرض دعم تنفيذ قانون السن الأدنى للزواج. كما يجب تطبيق تشريعات محددة حول العنف المرتكز على النوع الاجتماعي (العنف ضد المرأة) ووضع طرق لرصد العنف المنزلي. وحتى عند وجود قوانين تهدف إلى توفير الحماية للنساء، إلا أن هناك ضعف في الوعي حول هذه القوانين إضافة إلى ضعف تنفيذها. وبالتالي، هنالك حاجة لبذل جهود لإنصاف النساء اللواتي يواجهن العنف المنزلي والطلاق والخلافات العائلية بصورة فعالة من خلال النظام القانوني الرسمي وغير الرسمي (الأعراف)، وذلك من خلال بناء القدرات للمطالبة بالحقوق على المستوى المحلي وتمكين الأنظمة القضائية من الاستجابة لهذه الحالات.

4. **إرساء قواعد السلام والأمن، والتحرك سريعاً لمعالجة القضايا التنموية الملحة**

يعتبر إطلاق الإصلاحات السياسية وتثبيت الأمن والاستقرار وترسيخ النظام والقانون شروطاً هامةً مسبقةً لتحقيق أي تحسن مستدام في المخرجات فيما يخص المرأة. وسيشكل التحول السياسي الشامل، والذي يسمح للمرأة بالمشاركة بحرية في الإصلاحات الدستورية والانتخابات والأجهزة المنتخبة، خطوةً هامةً في هذا الصدد. ويجب أن يترافق ذلك مع جهود فعلية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية: من خلال الحصص النسبية (الكوتا) والتوجيه والإرشاد وبناء القدرات وحشد التأييد. وفي الوقت ذاته، يجب تناول وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة مثل الغذاء والإمدادات والخدمات. وإذا ما تم توجيهها بشكل جيد، يمكن لمثل هذه البرامج أن تفيد النساء والأطفال بشكل فاعل، وهما الفئتان الأكثر تعرضاً للمخاطر.

1 حالة من عدم الاستقرار، التحول والأمل

يعتبر اليمن من بين البلدان الأكثر هشاشة في العالم. فمنذ توحيد شطري البلاد في العام 1990م، عانى اليمنيون من سلسلة من الأزمات المتعاقبة، حيث ترافقت تلك الأزمات في السنوات الأخيرة مع اضطرابات شديدة. فقد أدت أزمات النفط والغذاء والوقود التي عصفت بالبلاد في العام 2008 إلى تفاقم الأحوال المعيشية لد ي غالبية الشعب اليمني، الأمر الذي أوصل البلاد إلى حالة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي تواصلت في أعقاب ثورات الربيع العربي في العام 2011. وفي الوقت الحاضر، تواجه الحكومة الانتقالية مصاعب جمة في التعامل مع النزاعات المسلحة والنزوح الجماعي للسكان وارتفاع الفقر الغذائي وضعف الاقتصاد. وفي الوقت ذاته، شكل مؤتمر الحوار الوطني فرصةً لإقامة حوار صريح وشامل حول عملية التحول السياسي.

ويمر اليمن بمرحلة من التحول الجذري، كما هو عليه الحال في الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشكل هذه المرحلة فرصةً لبناء مجتمعات واقتصاديات تتسم بالمزيد من الشمولية، إلا أنها قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرةً وتراجعاً عما تم تحقيقه من مكاسب في الفترات السابقة. وفي اليمن وغيره من البلدان، كان الشباب من النساء والرجال و في طليعة المطالبين بإحداث التغيير وتحقيق المزيد من المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص ذلك في حصول توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام في العام 2011م، كأصغر وأول شخصية يمنية تفوز بهذه الجائزة.

وتتعدد الدراسات التي تقوم بتوثيق حقيقة أن فترات النزاعات وما بعد النزاعات قد تشكل فرصاً أمام النساء لتتقلّد أدوارا جديدة في مجتمعاتهن، وذلك بفعل تراجع معايير الاعراف الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي كنتيجة للحاجات الاقتصادية الملحة[1]. وعلى الرغم من أن المرأة في اليمن لعبت دورا بالغ الأهمية في الثورة التي قامت في العام 2011م، إلا أن هؤلاء النساء لا يزلن بانتظار تحقيق التغيير المنشود كما أصبحت حياتهن أكثر صعوبةً خلال العام الماضي وذلك بسبب تزايد المصاعب في الحصول على الغذاء والوظائف وتردي الوضع الأمني. وبالإضافة إلى المطالب المتعلقة بزيادة إمدادات الغذاء وتحسين الوضع الأمني، تدعو النساء «الحكومة الى مد يد العون لهن من أجل التعافي من آثار الأزمة من خلال دعم فرص النساء في كسب الدخل بحيث يتمكن من توفير الحماية لأسرهن في مواجهة الأزمات المستقبلية» (منظمة أوكسفام 2012م). وعلى الرغم من شح البيانات، فإن من الظاهر أن النساء والفتيات يتحملن صعوبات كبيرة، خصوصاً مع تفاعل الفجوات المبنية على أساس النوع مع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وتشكل الأزمات المتلاحقة التي يشهدها اليمن خلفيةً أساسيةً للقيام بدراسة واستكشاف أوجه عدم المساواة على أساس النوع في البلاد. وعاماً بعد عام، يحتل اليمن المراتب الأخيرة على المؤشرات العالمية المتعلقة بالفجوات في النوع الاجتماعي وتمكين النساء. ويأتي اليمن في المرتبة الأخيرة ضمن 135 دولة على المؤشر العالمي للفجوة بين النوع الاجتماعي، وهي مرتبة يواصل اليمن تربعها لسبعة أعوام على التوالي. وعلى نحو مماثل، يحتل اليمن المرتبة 83 من أصل 86 دولة على مؤشر النوع الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2012م، والذي يقيس المؤسسات الاجتماعية التمييزية بما في ذلك العوائق القانونية. وتثبت التقارير حول التقدم الذي أحرزه البلد فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح أن من غير المرجح أن يتمكن اليمن من تحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2015، والتي تضم العديد من الغايات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وفي تصنيف «المنتدى الاقتصادي العالمي» للتمييز بحسب النوع للعام 2013: اليمن ضمن خمس دول عربية حلّت في المراتب العشر الأخيرة منها اليمن التي جاءت في المرتبة ولمدة اربع سنوات متتالية .

وعلى الرغم من ذلك، حقق اليمن تقدماً ملحوظاً في ردم بعض الفجوات على أساس النوع في السنوات القليلة الماضية. فمنذ العام 2000م، شهد اليمن تحسناً في مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية بشكل أسرع من باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينطبق هذا الأمر أيضاً عند المقارنة مع الدول ذات الدخل المتدني أو المتوسط. إلا أن المكاسب

[1] يوجد عدد متزايد من الدراسات التي تتحدث عن النوع الاجتماعي والنزاعات، وكيف أن هذه الفترات تشكل فرصاً لتعزيز مكانة المرأة. See, for example, Petesch 2012 and 2011, Brück and Vothknecht (2011), Petesch (2011), Menon and Rodgers (2011), Bouta, Frerks, and Bannon (2005); Bop (2001); Meintjes (2001); El-Bushra (2000), and Sørensen (1998).

التي تم تحقيقها في مجال التعليم وغيره لم تكن كافيةً للحاق بالمتوسط الإقليمي، ولا تزال هنالك تحديات كبيرة، ومن المرجح أن تكون الأزمات المتلاحقة التي عصفت بالبلاد خلال السنوات القليلة الماضية قد أدت إلى ضياع بعض المنجزات التي تحققت بصعوبة كبيرة.

وفي مقابل هذه الخلفية، تتكون أهداف إعداد هذا التقرير من شقين: الشق الأول، إجراء تحليل جديد- بالاعتماد على بيانات كمية ممثلة على المستوى الوطني، تقييم حول أهم المعوقات القانونية، دراسة ميدانية نوعية حديثة- لمعرفة وضعية النتائج المتعلقة بالنوع الاجتماعي في اليمن وتحديد وفهم الأسباب التي تدفع باتجاه ترسيخ عدم المساواة المبنية على أساس النوع . والشق الثاني، الاعتماد على وجهات النظر هذه من أجل إبراز مجالات واعدة لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات في ظل هذه المرحلة الانتقالية الهامة، ومع سعي البلاد لإقامة مجتمع أكثر أمانا وازدهارا يشمل الجميع.

2 منهجية العمل والسياق القطري

ستعرض هذا الجزء الإطار التحليلي وقاعدة الأدلة التي بني عليها هذا التقرير، ومن ثم يمهد لاستكشاف قضايا النوع الاجتماعي من خلال تقديم وصف عام للتحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها البلاد حالياً، بالإضافة إلى نبذة تاريخية موجزة حول الإطار القانوني في اليمن بخصوص المساواة المبنية على أساس النوع . وبدورها، تركز الأجزاء الرئيسية الثلاث التي تليه على التعليم وتكوين الأسرة والنزاعات والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية. وفي إطار كل جزء، سيقوم التحليل بالبحث في البيانات المتاحة حول أبعاد النوع الاجتماعي من حيث الظروف والاتجاهات المتعلقة بهذه المجالات، ومعوقات الاعراف الثقافية والتطلعات التي تقوم عليها تلك النتائج، وأبرز التحديات القانونية. وسوف يستند الجزء الأخير من هذا التقرير على هذه النتائج بغرض إبراز المجالات الإستراتيجية للعمل على مستوى السياسات.

منهجية الدراسة

تشير الأدبيات التجريبية على نحو متكرر إلى أن تحقيق المزيد من المساواة على أساس النوع في مجالات مثل التعليم والفرص الاقتصادية يسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستوى الوطني[2]. وتتمثل الفرضية الأساسية لهذا التقرير في أن التطلعات والانجازات الفردية في التعليم والمشاركة في القوى العاملة تؤثر وتتأثر بشكل كبير بالفجوات الجوهرية في المساواة على أساس النوع في المجتمع اليمني. ويبرز التقرير على نحو خاص الدور القوي الذي تلعبه الأعراف الاجتماعية والحقوق القانونية في جعل النساء والفتيات أقل حظاً وإبطاء تحقيق التقدم في مجال المساواة على أساس النوع والتنمية الاقتصادية في البلاد. ويعتمد النهج التحليلي على الإطار النظري المقدم في تقرير التنمية في العالم لعام *2012*م: المساواة على أساس النوع والتنمية (تقرير التنمية العالمي لسنة 2012م، البنك الدولي 2011)، والأسس التحليلية التي جاءت في التقرير الإقليمي المرافق لتقرير التنمية العالمي : فتح الأبواب: المساواة على أساس النوع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي 2013). وسنقوم في هذا الجزء بتسليط الضوء بشكل موجز على إطار تقرير التنمية العالمي للعام 2012 وقاعدة الأدلة للعمل التحليلي والنتائج الواردة في هذا التقرير.

يلفت تقرير التنمية في العالم للعام 2012 الانتباه إلى الأبعاد الاقتصادية للمساواة على أساس النوع ، وينظر إلى مخرجات النوع الاجتماعي كنتاج لاستجابات الأسر تجاه آليات عمل الأسواق، والمؤسسات الرسمية (القوانين وآليات تقديم الخدمات العامة)، والمؤسسات الاجتماعية «غير الرسمية" مثل الأعراف والشبكات. ويمكن النظر إلى منافع التنمية الاقتصادية (ارتفاع الدخل وتحسين تقديم الخدمات) على الفجوات المبنية على أساس النوع من خلال هذا الإطار على أنها ناتجة عن التفاعلات بين الأسر والأسواق والمؤسسات. فعلى سبيل المثال، تعد القرارات الأسرية حول الاستثمار بصورة أكبر في تعليم الفتيات في مجموعة من البلدان نتاجاً لنمو الدخل (من خلال تراجع أعباء الموازنة)، والأسواق (من خلال فتح فرص عمل جديدة للنساء)، والمؤسسات الرسمية (من خلال التوسع في إقامة المدارس وخفض تكاليف التعليم).

وعلى النقيض من ذلك، قد تعمل المجالات المختلفة في النموذج معاً على منع حدوث تقدم على صعيد النوع الاجتماعي على الرغم من تحقيق التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، لا تزال الفجوات على أساس النوع في الإنتاجية والدخول شائعةً حول العالم، وتوجه بفعل الاختلافات المتجذرة المبنية على أساس النوع في كيفية استغلال الوقت (بما يعكس المعايير الاجتماعية حول العمل المنزلي ورعاية الأطفال)، وفي حقوق الملكية والتحكم في الأراضي وغيرها من الممتلكات (بما يعكس الأعراف الاجتماعية حول اتخاذ القرارات الاقتصادية وكذا القوانين ذات الصلة)، وفي أداء الأسواق والمؤسسات الرسمية، والتي تعمل بطرق لا تخدم مصلحة النساء.

وقد أمضى هذا التقرير بعض الوقت في بحث واستكشاف الأعراف الاجتماعية في اليمن. وتجسد هذه الأعراف المواقف والمعتقدات والأدوار غير الرسمية والرسمية التي تنظم ما يسمح أو يحظر على الأشخاص القيام به في حياتهم اليومية (بورتيس 2006). وتتبع أبعاد النوع الاجتماعي للمعايير الاجتماعية من القيم المتجذرة في المجتمع حيال الوضعية

[2] للإطلاع على هذه الأدبيات، انظر الفصل الثاني والثالث من البنك الدولي (2011 ج)، وللسياق حول الشرق الأوسط، انظر فتح الأبواب: المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي 2013).

المربع 1: التقييم النوعي السريع حول الاعراف الثقافية (Norms) والقدرة والاستقلال (Agency) بين الجنسين في اليمن

كان اليمن من بين 20 دولة شاركت في تقييم نوعي سريع حول النوع الاجتماعي واتخاذ القرارات الاقتصادية والذي شكل المرجعية لتقرير التنمية في العالم للعام 2012. وقد شارك نحو 4,000 شخص من 97 مجتمعاً حول المعمورة في مجموعات نقاش بؤرية والتي هدفت إلى البحث في أسئلة حول معايير النوع الاجتماعي والقرارات الإستراتيجية في الحياة فيما يخص التعليم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتكوين الأسر (انظر أيضاً منهجية التقييم في الملحق)[1].

وقد تولى العمل الميداني في اليمن اتحاد نساء اليمن. وشملت العينة 200 مشارك في مجتمعين حضريين في محافظتي عدن واب -ومركز بعدان- ومجتمعين ريفيين في محافظتي عمران – خارف- وذمار (انظر الوصف حول عينة الدراسة أدناه). وتقع مواقع الأبحاث ابتداءً من المرتفعات الوسطى (جهران، خارف، مركز بعدان) وصولاً إلى المدينة الساحلية في جنوب البلاد (عدن). وقد تم اختيار المناطق بحيث تشمل سياقات حضرية وريفية وسياقات اقتصادية وسياسية واجتماعية مختلفة.

وفي كل موقع، قامت الفرق الميدانية بعقد ست مجموعات نقاش بؤرية بالإضافة إلى إجراء 2–3 مقابلات مع أشخاص مطلعين ومواطنين مقيمين في تلك المواقع. وتم عقد المجموعات البؤرية بشكل منفصل للذكور والإناث من ثلاثة أجيال: البالغون (25–60 عاماً)، الشباب (18–24 عاماً)، المراهقون (10–16 عاماً). ولا تعد نتائج هذه العينة النوعية الصغيرة ممثلةً للوضع في كافة أرجاء البلاد، إلا أن المعلومات التي أدلو بها قد تلقي الضوء على معلومات قيمة حول إمكانية وكيفية تغيير معايير النوع الاجتماعي بالإضافة إلى كيفية تعامل الأفراد والمجتمعات مع الأزمات المتواصلة وضعف الاقتصاديات المحلية.

ويعتمد المجتمعان الريفيان في العينة، قرية جهران وبلدة خارف، على منتجات الألبان و زراعة القات والحبوب وتربية الماشية وتعانيان من شح الموارد المائية، الأمر الذي يعيق الإنتاجية بشكل كبير للغاية. أما بعدان فتشكل مجتمعاً أشار فيه المطلعون إلى تحسن في الاتجاهات الاقتصادية المحلية بسبب التحول من الزراعة إلى الخدمات وبسبب توفر التحويلات من المغتربين. وقد شهد المجتمع في الجنوب، أحد الأحياء في مدينة عدن، تزايداً في نسبة الفقر، ويعزو المطلعون ذلك إلى تضاؤل حجم القطاع العام وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى عوامل أخرى. وبشكل عام، أشارت المجموعات البؤرية في العينة إلى انعدام الفرص الاقتصادية. وقد تجلى ذلك على نحو خاص في المناطق الريفية والتي- كما هو الحال في معظم البلاد- تعد فيها الزراعة المتعثرة الوسيلة الوحيدة للبقاء. وفي كافة المجتمعات، هنالك عمال فقدوا وظائفهم في الخارج مما أدى إلى توقفهم عن توفير الموارد المالية الضرورية لأسرهم[2].

وصف لعينة الدراسة

اسم المنطقة	نوع المنطقة	عدد السكان	الفقر	الطبيعة الاقتصادية	الفئات الاجتماعية
جهران **محافظة ذمار**	ريفية	17,000	55%	العمل في الزراعة مثل الحبوب والخضراوات. يعد نبات القات المحصول النقدي الرئيسي. تربية المواشي، منتجات الألبان، زراعة ومعالجة البطاطا. تزداد نسبة الفقر بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الغذاء والمحروقات. تتوفر الخدمات الأساسية.	مجتمع قبلي
مديرية خارف **محافظة عمران**	ريفية	700	70%	تعد الزراعة المصدر الوحيد للدخل. كما يعد نبات القات المحصول النقدي الرئيسي. يتم الاعتماد على مياه الصهاريج للشرب والزراعة. ويعتمد أشخاص آخرون على الزراعة المطرية لزراعة الحبوب. لا تتوفر الخدمات الأساسية.	مجتمع قبلي
بعدان **محافظة إب**	شبه حضري	6,000	60%	الزراعة، القطاع الخدمي، تحويلات المغتربين. يشهد الاقتصاد المحلي تحسناً مع الانتقال من الزراعة إلى الخدمات. ترك ارتفاع الأسعار أثرا سلبيا على السكان، لكنه يفيد التجار. الخدمات الأساسية متوفرة إلى حد ما.	مزيج من القبائل والمهاجرين
مدينة عدن **محافظة عدن**	حضري	132,000	35%	"العاصمة الاقتصادية لليمن". العمل في الخدمات، المصانع، الأعمال، صيد السمك، الإنشاءات، السياحة المتذبذبة. توجد زيادة في الفقر بسبب الخصخصة، قلة الوظائف في القطاع العام، ارتفاع أسعار النفط. قريبة من الميناء وسيتم قريباً تفعيل منطقة حرة. تتوفر الخدمات الأساسية.	مزيج من السكان الحضريين والريفيين

ملاحظات حول الجدول: تم استبدال اسم المديرية أو المدينة باسم القرية أو الحي المشارك في العينة. تم تقدير الأرقام حول عدد الالسكان ونسبة الفقر بناءً على معلومات الأشخاص المطلعين المحليين.

[1] ينصح القارئ بالإطلاع على مقدمة مونوز بوديت، بيتيش، تورك (2013) للحصول على المزيد من التفاصيل حول منهجية التقييم النوعي العالمي ومحدداته، بالإضافة إلى عينة التقييم وتصميم الأبحاث.

[2] قامت السعودية بترحيل العمال اليمنيين خلال حرب الخليج، الأمر الذي أدى إلى عودة أكثر من مليون مغترب وفقدان وجهة هامة للعاملين بالإضافة إلى توقف تدفق تحويلات المغتربين إلى الأسر.

والأدوار وسلوك النساء والرجال . وحسب ما ورد من خلال العمل الميداني المذكور أدناه، قد تتعرض النساء في المجتمع اليمني للتعنيف القاسي أو العقاب البدني في حال ارتداء ملابس غير ملائمة أو التحدث بشكل غير مناسب في الأماكن العامة. وبحسب الأدبيات، يتم النظر في العادة إلى النوع الاجتماعي على أنها ظاهرة علاقات تبنى اجتماعياً من خلال التفاعلات الاجتماعية في الحياة اليومية.

كما يعمل هذا التقرير على تقييم الإطار القانوني في البلاد، والذي يشكل جزءاً من المؤسسات الرسمية والتي تؤثر على مخرجات النوع الاجتماعي. وفي اليمن، على سبيل المثال، قد تعيق قوانين الوصاية والقوانين التي تحد من الحركة، بما في ذلك الحاجة للحصول على إذن الزوج للعمل خارج المنزل، من حرية الحركة والاختيار لدى النساء وإعاقة وصولهن إلى الفرص الاقتصادية.

ويؤدي غياب قانون يحدد السن الأدنى للزواج إلى تداعيات سلبية على التعليم والصحة الإنجابية وامكانية التعرض للعنف على أساس النوع الاجتماعي بالنسبة للفتيات.

وبالاعتماد على الإطار النظري لتقرير التنمية العالمي للعام 2012م المذكور أعلاه، يقوم هذا التقرير باعتماد نهج جديد يجمع ما بين الأجزاء الثالية للأدلة والتحليل. أولاً، يقدم التقرير نظرةً جديدةً حول البيانات المسحية المتوفرة حول مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وقد تم إجراء التحليل الجديد باستخدام مسح ميزانية الأسرة للعام 2005/2004، والذي يعد أحدث مسح متوفر، ومؤشرات التنمية العالمية، ومسوحات الباروميتر العربي، بالإضافة إلى بيانات من عدة دول ممثلة تم جمعها في العام 2010م حول وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011م)، والتي شملت اليمن. ثانياً، يقدم التقرير نبذة تاريخية موجزة وتحليلاً عميقا حول القضايا القانونية الرئيسية التي تقف حائلاً أمام المشاركة الكاملة للنساء في المجتمع اليمني. ويعتمد هذا العرض بشكل جزئي على مجموعة بيانات التسلسل الزمني للبنك الدولي- وزارة التنمية الدولية البريطانية والتي تتبع التشريعات خلال السنوات الخمسين الأخيرة في مئة دولة، بما في ذلك اليمن، فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية التي تؤثر على ريادة وتمثيل المرأة. أخيراً، يقدم التقرير نتائج من مجموعة بيانات نوعية غنية تم جمعها في يناير 2011م، أي في الوقت الذي انطلقت فيه المظاهرات العارمة في شوارع صنعاء (المربع 1). ويهدف ذلك إلى تقديم تقييم لا يتعلق بنطاق الأوجه الرئيسية لعدم المساواة على أساس النوع في اليمن فحسب، بل يتعلق أيضاً بتقديم وجهات نظر حول القوى الدافعة لهذه المحصلات ونقاط التدخل الإستراتيجية لاتخاذ إجراءات على مستوى السياسات من أجل تعزيز المساواة على أساس النوع.

السياق القطري: الأزمات المتعاقبة

يعتبر اليمن بلدا ضعيفا منذ تأسيسه وتوحيد شطريه في العام 1990م. وعلى الرغم من اعتماد الوحدة نظام للتعددية الحزبية، واجهت الحكومة العديد من التحديات المتعلقة بفرض سلطتها بفعل الانقسامات الطائفية والقبلية والمناطقية وسلسلة من الصراعات المسلحة. حيث نشبت صراعات مسلحة داخلية في الأعوام 1994م و 2004م وأخيراً في العام 2011م، وهي لا تزال متواصلة في بعض أجزاء البلاد. وخلال هذه الفترات، بقي الاقتصاد هشاً وعرضة للصدمات، ويتجلى ذلك على سبيل المثال في أعمال الشغب والاحتجاجات على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية في العام 1992م ومرةً أخرى في العام 2008م.

ومن الناحية السياسية، يعيش اليمن في الوقت الحالي في إطار حكومة انتقالية جاءت إلى السلطة في أعقاب الاحتجاجات التي اجتاحت اليمن[3]. وفي يناير 2011، عمت التظاهرات الشعبية في صنعاء وبعض المحافظات الاخرى- مستلهمةً بالاحتجاجات المماثلة التي حدثت في تونس ومصر- وعملت بشكل تدريجي على إيجاد زخم في البلاد يسعى إلى تغيير النظام وذلك في إطار ثورات الربيع العربي. حيث احتشد المحتجون في اليمن ودول أخرى في العالم العربي احتجاجاً على مشكلات مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر والفساد وفقدان الثقة في قدرة الدولة على تلبية احتياجاتهم. وبحلول فبراير، أدت بعض الاحتجاجات إلى وقوع أعمال عنف، كما انتشرت الاحتجاجات لتشمل المدن الرئيسية الأخرى في اليمن. وفي نوفمبر 2011م، وعقب 33 عاماً في كرسي الرئاسة، أعلن الرئيس علي عبد الله صالح تسليمه السلطة إلى حكومة انتقالية وذلك في إطار اتفاق تم برعاية مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الحالي، لا تزال الحكومة الانتقالية تواجه جملةً من التحديات المتعلقة بالأمن الداخلي في أجزاء كبيرة من البلاد، ووضع اجتماعي وإنساني هش، واقتصاد يرزح تحت استمرارية الاضطرابات في الأسواق وضعف البنية التحتية.

يرى الكثير من اليمنيين أن الوضع شديد الخطورة وذلك لأن الأزمة الأخيرة تكشفت عشية وقوع أزمات عالمية واسعة في الوقود والغذاء والمياه. وخلال الفترة التي تلت ذلك، تشير المقارنة أن النسبة المقدرة لعدد السكان الذين يعيشون في دائرة الفقر قد ارتفعت بشكل مضطرد من 35% في الأعوام 2005–2006 لتصل إلى 42% في العام 2009م، ثم 54.5% في نهاية العام 2011[4]. علاوة على ذلك، وبفعل استمرار النزاعات، فقد تضاعف عدد الأشخاص النازحين في الداخل في عام واحد إلى نحو نصف مليون شخص في العام 2011م. كما أن عودة عشرات الالاف من المغتربين من المملكة العربية السعودية في 2013م قد تؤدي الى اضطرابات اقتصادية وربما سياسية. وتتضمن التبعات الأخرى الاضطرابات الرئيسية في تقديم الخدمات العامة الأساسية، ابتداءً من انخفاض الإمدادات الكهربائية إلى النصف وصولاً إلى الانقطاع المتكرر في المياه وخدمات الرعاية الصحية والتعليم في جميع أرجاء البلاد[5].

ولا تزال احتمالية حدوث أزمات خانقة في الوقود والمياه والغذاء مرتفعة. حيث تشهد الاحتياطيات النفطية تراجعاً في اليمن، كما هو عليه الحال بالنسبة للإيرادات الحكومية، والتي تعتمد في معظمها على عائدات النفط. وفي الوقت ذاته، تنتشر ظاهرة شح المياه على نطاق واسع- والتي تعد بالغة الأهمية لأغراض الزراعة والأمن الغذائي والصحة العامة. وقد أدت الصعوبات المعقدة التي تواجه القطاع الزراعي في البلاد إلى تفاقم مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء خلال العامين الماضيين[6]. ويتم استيراد معظم

3 في 21 فبراير 2012، تم إجراء انتخابات ضمت مرشحاً واحداً بالتوافق بين المعارضة والحزب الحاكم. وانتقلت بموجب تلك الانتخابات السلطة التنفيذية إلى عبد ربه منصور هادي، رئيس حكومة الوحدة الوطنية، لفترة انتقالية مدتها عامان. وخلال العامين التاليين، التزمت الحكومة اليمنية بعقد مؤتمر للحوار الوطني يتم فيه تمثيل كافة شرائح المجتمع اليمني، وإطلاق عملية للإصلاح الدستوري، وصياغة دستور معدل وطرحه للتصويت في استفتاء شعبي، وإصلاح النظام الانتخابي بما في ذلك تعديل قوائم تسجيل الناخبين، وعقد انتخابات رئاسية وتشريعية بحسب ما ينص عليه الدستور الجديد.

4 البنك الدولي وآخرون 2012. تعتمد التقديرات على تمارين محاكاة من نموذج التوازن العام القابل للاحتساب في اليمن لعام 2012.

5 للإطلاع على هذه البيانات ومعلومات أخرى حول آثار الأزمة، انظر البنك الدولي وآخرون (2012).

6 من التحديات ذات الصلة التوسع في إنتاج نبات القات، والذي استخدم أوراقه كمنشط. ويعتبر القات المحصول الأكثر زراعةً في البلاد، ويعمل إنتاجه على تحويل المياه والمصادر الطبيعية الشحيحة الأخرى بعيداً عن الإنتاج الغذائي، هذا بالإضافة إلى آثاره الاجتماعية والصحية والاقتصادية الكبيرة على المجتمع (البنك الدولي وآخرون. 2012، الصفحتين 38–39).

الاحتياجات الغذائية للبلاد من الخارج. وتشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي (2012) إلى أن خمسة ملايين يمني (22%) يعانون من «انعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على إنتاج أو شراء الغذاء الذي يحتاجونه". ويشير التقرير إلى أن ذلك يمثل زيادةً بمقدار 87% خلال العام 2009، كما يبين التقرير أن نفس النسبة تقريباً من السكان تعاني من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعتبر 44.5% من سكان البلاد عرضةً لأشكال خطيرة من انعدام الأمن الغذائي[7]. ومنذ إجراء المسح الميداني لبرنامج الغذاء العالمي في العام 2011م، فإن من المرجح أن تكون ظروف الأمن الغذائي قد إزدات تدهورا.

ولا تزال عملية التحول السياسي جاريةً في اليمن. وبتاريخ 18 مارس 2013، تم إطلاق مؤتمر الحوار الوطني الذي طال انتظاره في صنعاء. يهدف هذا المؤتمر، والذي شمل حوالي 565 ممثلاً على مدار أكثر ستة أشهر، إلى الوصول إلى إجماع حول عملية التحول السياسي في اليمن، مع البدء بمعالجة القضايا الصعبة مثل دعوات الاستقلال في الجنوب وانصار الله في الشمال وموضوع الفيدرالية واللامركزية والإصلاح الدستوري وتمكين النساء والشباب. ويمكن أن يشكل مؤتمر الحوار الوطني منتدى حقيقياً للنقاش الصريح والمفتوح حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في البلاد، وفرصةً لإقامة حوار شامل، حيث يسمع رأي النساء أسوة بنظرائهن من الرجال. وتجدر الاشارة ان المرأة اليمنية لم تشارك في التوقيع على اتفاقيات السلام التي تم توقيعها بعد الحروب الاهلية خلال العقود الخمسة الماضية. ولم تحضر الا امرأة واحدة توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر 2011. ولم تسم اي امرأة في اللجان العسكرية والامنية والاقتصادية العليا التي شكلت لمتابعة تنفيذ المبادرة.

وفي سياق الأزمات المتعاقبة، لا تزال النساء بشكل خاص عرضةً لمواجهة الكثير من المصاعب مثل ارتفاع نسب الفقر وانعدام الأمن والاختلالات في الخدمات الأساسية وتزايد انعدام الأمن الغذائي. وبناءً على ذلك، قد تقلل بعض نتائج هذا التقرير مع الطبيعة الحالية لانعدام المساواة بين الجنسين في اليمن. لكن وبالرجوع إلى ما قبل الوضع الحالي، فإن من المهم إدراك الدور الذي تلعبه العوامل طويلة المدى في تفسير المخرجات غير المتكافئة بين الرجال والنساء مثل الأعراف التقليدية الخاصة بالنوع الاجتماعي والإطار القانوني. وفيما يلي فإننا سنقدم وصفاً للتطور التاريخي للإطار القانوني الحالي في اليمن من منظور النوع الاجتماعي فضلا عن السياقات الاجتماعية المتضاربة في بعض الأحيان التي تواجهها المرأة اليمنية.

تطور الإطار القانوني في اليمن

يعكس الإطار التشريعي الحالي في اليمن سلسلةً من العوامل المؤثرة- الشريعة، النفوذ العثماني والبريطاني الاستعماري، القوانين المصرية والسودانية والقانون العرفي. فقد أدت الوحدة التي تمت في العام 1990م بين شطري اليمن إلى دمج نظامين قانونيين منفصلين كانا معتمدين في الشمال والجنوب، حيث بدأ نفوذ المبادئ المحافظة في الشمال بالسيطرة مع مرور الوقت. وقد يساهم الإطار القانوني التاريخي وتطوره في اليمن في التباينات الإقليمية من حيث المعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي والفرص المتاحة أمام المرأة.

وقبل توحيد شطري اليمن في العام 1990م، كان الجزء الشمالي من البلاد يخضع لحكم نظام محافظ، بينما كان الجزء الجنوبي خاضعاً لنظام ماركسي-اشتراكي. ويعتبر قانون الاسرة الذي كان مطبقاً في الجنوب أحد أكثر القوانين تطوراً من حيث المساواة على أساس النوع في الدول العربية خلال الثمانينيات. وبناءً على ذلك، تمتعت النساء في بعض مناطق الجنوب، وبالتحديد في محافظة عدن (المجتمع الوحيد الذي شملته العينة من هذه المنطقة في الدراسة النوعية المذكورة أدناه)، بدرجة عالية من الحصول على فرص التعليم والعمل، وكن أكثر تقدماً من النساء في باقي أجزاء اليمن.

وقد خضع الشطر الجنوبي من اليمن (وعاصمته عدن) لحكم الاستعمار البريطاني باعتباره جزءاً من الهند حتى سنة 1937م وبقي تحت الاحتلال البريطاني حتى سنة 1967م. وقد تأثرت القوانين الإدارية في اليمن الجنوبي بالقوانين البريطانية، بينما تمت صياغة قوانين الأحوال الشخصية بحسب الشريعة والقانون العرفي القبلي. وعقب الاستقلال، اتسم دستور العام 1970 بالتطور وأكد على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء في كافة المجالات، بما في ذلك الحق في العمل.[8] وفي الواقع، كانت هنالك مؤشرات إيجابية حول تشجيع النساء على المشاركة في القوى العاملة باعتبار اليمن الجنوبي دولةً ينتشر فيها السكان بأعداد قليلة في مناطق كثيرة ويعيش 200,000 من مواطنيها في الخارج (وورث 2003). وفي مطلع السبعينيات، كان نحو ثلث الرجال في سن العمل يعملون في دول الخليج، مما أتاح المجال للنساء بسد الطلب على العمالة (البنك الدولي 2005). وتمت صياغة قانون الأحوال الشخصية في الشطر الجنوبي من اليمن لسنة 1974م على طريقة قانون الأسرة في سوريا وتونس، بحيث يستطيع الزوج والزوجة البدء بإجراءات الطلاق مع عدم الحق بالقيام بالطلاق أحادي الجانب من قبل الزوج كما كان عليه الحال في الشمال. ولم يفرض على النساء طاعة جميع أوامر الزوج وكان الطرفان مسئولان عن تحمل تكاليف الزواج وإدارة الأسرة. ولم تكن هنالك أية قيود على أن تصبح المرأة ربة الأسرة، كما لم تكن الزوجات بحاجة للحصول على الإذن من الزوج للعمل خارج المنزل. كما

7 يعرف انعدام الأمن الغذائي على أنه «محدودية أو انعدام الحصول على الغذاء الكافي والمفيد أو تناول وجبات غير مغذية بحسب المعايير الدولية». ويشير برنامج الأغذية العالمي إلى حدوث ارتفاع في حالة انعدام الأمن الغذائي بمقدار 40% منذ المسح الذي أجري في العام 2009، مع الإشارة إلى تباينات جغرافية كبيرة. حيث كان نحو نصف سكان المناطق الريفية (51%) عرضةً لانعدام الأمن الغذائي مقارنةً مع نحو 25% من سكان المناطق الحضرية. كما تمثل حصة انعدام الأمن الغذائي الشديد في المناطق الريفية أربعة أضعاف ما هو موجود في المناطق الحضرية. انظر برنامج الأغذية العالمي (2012، صفحة 2).

8 في العام 1984، أصبح اليمن الجنوبي عضواً في اتفاقية سيداو مع تحفظ واحد فقط على تسوية النزاعات عبر التحكيم (المادة 29، الفقرة 1). كما لم يقم بالتوقيع على البروتوكول الاختياري والذي تعترف فيه الدول بصلاحيات لجنة القضاء على التمييز ضد النساء — والجهة التي تقوم برصد تقيد الدول الأعضاء بالاتفاقية — في استلام ودراسة الشكاوى من الأفراد والمجموعات ضمن الحدود السيادية لتلك الدول.

أوجب القانون تسجيل كافة حالات الزواج، وكانت المحكمة وحدها هي التي تعلن عن طلاق الزوجين. وكان تعدد الزوجات خاضعاً لموافقة المحكمة ومشروطاً بأن تعاني الزوجة من مرض مزمن أو العقم (وورث 2003). رغم ذلك، كانت هنالك فجوة بين القانون والتطبيق، وبالتحديد في المناطق الريفية والتي لم يكن فيها محاكم نظامية تابعة للدولة وكان القانون القبلي هو السائد.

من ناحية أخرى، حصل الشطر الشمالي من اليمن (وعاصمته صنعاء) على استقلاله في العام 1918م عقب قرن من الحكم العثماني حيث تأسست المملكة المتوكلية اليمنية فكان التقاضي في الاحوال الشخصية على حسب مذهب المتقاضي في احكام الفقه الزيدية أو الشافعية وفي حالة الاستئناف يتم الرجوع الى كتاب (تيسير المرام في وسائل الاحكام) الذي اقره الامام كمرجع تشريعي على مستوى الدولة. و بقيام ثورة سبتمبر 1962وتاسيس الجمهورية العربية اليمنية. تأثرت التشريعات و القوانين الشخصية بالنظام القانوني المصري فيما يتعلق بالقانون التجاري والمحاكم (وورث 2003). وعلى العكس من الشطر الجنوبي من اليمن، فبمقتضى قانون الأحوال الشخصية اليمني لسنة 1978، كان الزوج يملك الحق في تطليق زوجته بشكل أحادي، بينما لا تستطيع الزوجة الطلاق من زوجها سوى تحت شروط معينة مثل الإعسار المالي أو الهجر. كما تستطيع الزوجة تطليق نفسها للكراهية (الفسخ) لكن مع القيام بإرجاع المهر للزوج.[9] كما أنه يوجب على المرأة طاعة زوجها ولم يكن لها صلاحيات اتخاذ القرار في الأسرة. ولم يتطلب تعدد الأزواج بموجب قانون 1978 الحصول على موافقة المحكمة وكان خاضعاً فقط لرأي الزوج في قدرته على العدل بين الزوجات.

ومع توحيد شطري اليمن في العام 1990م، سيطر النظام القانوني الأكثر محافظةً في الشمال على كافة أرجاء البلاد. رغم ذلك، كانت هنالك استثناءات واضحة. أولاً، قامت الجمهورية اليمنية بتبني التزامات الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة بموجب اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وغيرها من الاتفاقيات الدولية (مانيا 2010). ثانياً، نص دستور الوحدة لسنة 1991م بشكل واضح على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بحسب النوع الاجتماعي: « **المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم على أساس النوع أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة**". لكن هذا الدستور لم يدم طويلاً: حيث قام دستور 1994 بحذف الفقرة حول عدم التمييز (مانيا 2010) وأصبح النص الحالي للمادة رقم 31 على النحو التالي " **النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون** ". وعقب عملية إعادة الوحدة، لم تتكلل المحاولات التي بذلها قانونيون ومجموعات نسائية في الجنوب للمحافظة على القوانين التقدمية في الجنوب بالنجاح إلى حد كبير. فقد تم تهميش هذه المجموعات بشكل كبير في قانون الأحوال الشخصية اليمني الذي صادق عليه البرلمان (وورث 2003)، والذي لا يزال سارياً مع إجراء بعض التعديلات عليه. وعلى الرغم من أن النساء يمتلكن كامل الحق فيما يتعلق بالممتلكات والأراضي، فإن المرأة وبموجب قانون الأسرة، وخصوصاً المتزوجات، يخضعن لعوائق كثيرة ومعاملة تمييزية.[10]

وبموجب قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992م، على سبيل المثال، يتوجب على النساء بشكل عام طاعة الزوج. وعلى النساء طلب الإذن من ولي الأمر الذكر (الأب، أو الجد، أو الأخ، بحسب الجزء 16) عند الزواج، كما يتوجب على المرأة المتزوجة الحصول على إذن من ولي الأمر الذكر لتقديم طلب الحصول على جواز سفر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2012أ). ويتبع القانون النهج اليمني السائد في الشطر الشمالي على مر التاريخ فيما يخص الطلاق. حيث يستطيع الرجال تطليق زوجاتهم بشكل أحادي، بينما لا تستطيع الزوجة طلب الطلاق إلى على أساس شروط معينة مثل الإيذاء، عدم القدرة على الإعالة المالية، الغياب لأكثر من عام واحد، أو السجن لمدة تزيد عن ثلاثة أعوام أو الكراهية. ومن بين الأحكام القليلة التي تم الإبقاء عليها من القانون الجنوبي إتباع نهج أكثر تقييداً فيما يخص متأخرات الإعالة.

وفي بعض الحالات، تم تشديد هذه الأحكام التقييدية. ففي البداية، تم السماح للزوجة بالخروج من المنزل بدون إذن الزوج لأسباب شرعية مثل العمل خارج المنزل والذي لا يخالف الآداب ولا يؤثر على واجباتها تجاه زوجها (المادة 40). لكن، وفي العام 1998م، تم تعديل القانون بحذف العمل خارج المنزل من قائمة الأسباب الشرعية، ويتوجب على الزوجة حالياً الحصول على إذن الزوج للعمل خارج المنزل (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2012أ).

وفي العام 2000م، قامت اللجنة الوطنية للمرأة بدعم من البنك الدولي بتشكيل اول فريق قانوني لمراجعة التشريعات من زاوية التزامات اليمن تجاه الاتفاقيات الدولية . حيث تم مراجعة اكثر من 197 قانون على ثلاث مراحل ووجد الفريق ان هناك 20 قانون يحمل تمييز ضد المرأة والتي لم يتم تعديلها سوى 18 مادة قانونية من قبل البرلمان (اللجنة الوطنية للمرأة 2013). فعلى سبيل المثال، كانت المرأة اليمنية المتزوجة من أجنبي تستطيع منح جنسيتها إلى أبنائها، فقط في حالة وفاة الزوج أو فقدانه للأهلية أو هجره لها أو كان محل إقامته مجهولاً أو كان لا يحمل أية جنسية (الأمم المتحدة 2010م). وبعد جهود حثيثة من منظمات المجتمع المدني النسائية والحقوقية ومؤسسات حكومية (اللجنة الوطنية للمرأة) وشخصيات اجتماعية وسياسية داعمة لقضايا النساء تم تعديل قانون الجنسية بقانون (25) لسنة 2010 ليتمتع بالجنسية اليمنية كل من «ولد لأب أو أم يمنية أي منهما بالجنسية اليمنية داخل أو خارج الجمهورية. (قانون الجنسية اليمنية يونيو 2012)

ولا تزال هنالك عوائق كبيرة أمام المرأة من حيث ال القدرة الإستقلالية وحرية الحركة واتخاذ القرار، وخصوصاً فيما يتعلق بقانون الأسرة. وعلى وجه التحديد، لا يوجد سن أدنى محدد للزواج بما يمنع زواج القاصرين، وتواجه الفتيات الصغار المتزوجات مخاطر متزايدة مثل التسرب المدرسي

9 كانت قوانين الإعالة أكثر سخاءً مما كانت اليمن الجنوبي والذي اقتصرت فيه الإعالة على سنة واحدة. وفي الشمال، كانت متأخرات الإعالة من تاريخ عقد الزواج مستردةً من قبل الزوجة من تاريخ الزواج.

10 يشمل قانون الأسرة قوانين الوصاية، قوانين أرباب الأسر، الحقوق المختلفة في الطلاق والعوائق أمام حرية الحركة، والتي تؤثر على قدرة النساء على الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

المبكر، الحمل المبكر، العنف المنزلي (انظر أيضاً الجزء الرابع من هذا التقرير). ولا يزال القانون العرفي القبلي غير الرسمي يلعب دوراً رئيسياً في حياة الأشخاص. كما أن ضعف المؤسسات القانونية يعمل على تقويض الحماية المتوفرة للنساء بموجب القانون. وأشارت التقديرات التي وردت في تقرير البنك الدولي في العام 2000م إلى أن نحو 70% من الخلافات تم حلها بواسطة التحكيم القبلي (البنك الدولي 2000).

ومن الناحية التاريخية، يقطن سكان القبائل المناطق الشمالية والشرقية من البلاد، لكن معظم سكان الأرياف في اليمن يعتبرون أنفسهم بشكل عام على أنهم من أفراد القبائل. وتوجد أنواع مختلفة من القانون العرفي القبلي، لكن تسيطر عليه بشكل رئيسي القوانين المتعلقة بالشرف وتوقير الوعود الشفهية وحماية "الضعفاء". ويتمثل الهدف الرئيسي للوساطة أو التحكيم العرفي في استعادة التوازن الاجتماعي داخل وبين القبائل بعضها البعض. وتتداخل في العادة القوانين الدينية والعرفية غير الرسمية من حيث التطبيق ولا توجد حدود واضحة بينها. وتمتلك النساء في العادة حقوق أفضل في الميراث بموجب الشريعة مقارنةً مع القانون العرفي حيث يمكن أن يحصلن بموجبه على أصول أقل أو لا شيء على الإطلاق. وقد يكون التعويض المالي للإصابة الجسدية التي قد تتعرض لها المرأة أفضل بموجب القانون العرفي مقارنةً حتى مع قوانين الدولة بناءً على وضعيتها القبلية كشخص «ضعيف». ويتم في العادة إقصاء المرأة من الإجراءات القانونية حتى عندما تكون المرأة طرفاً فيها حيث أن تواجدها بين الرجال يعد أمراً مخلاً بالشرف (الزويني 2006).[11] ولا يتم تعيين المرأة كمحكم أو وسيط ذلك أن الأعراف الاجتماعية ومحدودية قدرتها على الحركة والتصورات السلبية حول الميول العاطفية للنساء تحد من قدراتهن في هذه المؤسسات غير الرسمية (الدوسري 2011).

فالإطار القانوني في اليمن يعيق بشكل واضح حرية الاختيار والحركة واتخاذ القرار بالنسبة للنساء. كما أن الإطار القانوني الأكثر تقييداً الذي كان سائدا في الشطر الشمالي والذي تم تبنيه عقب توحيد شطري البلاد ترافق أيضاً في بعض الحالات بالمزيد من التراجع في حقوق المرأة. وتزيد التعددية من تعقيد النظام القانوني، حيث أن النظام القانوني الرسمي يفتقر للشرعية في أعين شريحة واسعة من السكان بسبب انعدام الثقة والتأخيرات المبالغ فيها (البنك الدولي 2010م).

علاوةً على ذلك، توجد عوائق كبيرة أمام وصول النساء إلى العدالة واللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهن التي تعتبر أصلا محدودة. وبشكل عام يمكن القول ان القانون في اليمن لايزال في مظاهره الشكلية حيث القانون يمنح الحق للمرأة لكن دون تطبيق نظرا لضعف القضاء لكن الثقافة القبلية والاعراف والتقاليد في العقديد من المناطق في اليمن تحول دون الاستفادة الكاملة للمرأة من هذه القوانين.

صادقت الحكومات اليمنية المتعاقبة ووقعت على غالبية الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وهناك قوانين تمنح المرأة حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية مساوية للرجل. بيد أن الحديث عن المساواة بين المرأة والرجل في الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية يعتبر أمرا صعبا نظرا لأن الأعراف الاجتماعية (القبلية) القائمة تحول دون تطبيق واستفادة المراة من القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. فالبيئة الاجتماعية تحد من ظهور المرأة في المجال العام، ومن ثم لا تزال العادات الاجتماعية تقيد حقوق المرأة في اليمن وتحد من خياراتها ومن فرص نموها اقتصاديا. ولما كان المجتمع اليمني في مجمله لايزال يصنف بانه مجتمع تقليدى يتصف بحضور البنى القبلية وفاعليتها فان تفعيل ادوار المرأة لا يعتمد فقط على الاقرار الحكومى الرسمى من خلال القانون والانتخابات، لأن السند الدستورى والقانونى للمرأة كان – ولا يزال - يصطدم بقوة الموروث الاجتماعي والثقافي وقدرته التنميطية للمرأة والرجل.

وفي هذا السياق يُنظر الى المشاركة السياسية للمرأة كمدخل لتحسين فرص الطموح الاقتصادي والاجتماعي. الا ان الواقع المجتمعي لا يخلو من قوى سياسية واجتماعية معارضة للدور السياسي للمرأة ودلالاته في مساواتها الحقوقية مع الرجل وفى تجاوز أدوارها التقليدية ، وقد عبرت عن مواقفها الرافضة من خلال وسائل متعددة ومتنوعة منها: الصحف، الخطابة، المسجد، ممارسة الضغط على الحكومات والمجالس النيابية . بشكل عام يمكن القول إن المرأة االيمنية تعيش حالة صراع بين نمطين من الأدوار في حياتها الأسرية والمجتمعية، وهما، الأدوار المفروضة عليها وهي مورثة اجتماعيا وادوار مكتسبة بفعل القانون وتطور الدولة والمتغيرات الاقتصادية.[12] (فؤاد الصلاحي /الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي/ منشورات فيريدرتش ايبرت الالمانية/صنعاء / 2005).

[11] يقدر هذا التقرير الصادر في العام 2006 أن 80% من النزاعات تتم تسويتها عن طريق المحاكم القبلية غير الرسمية. ولا يشكل القانون العرفي مجرد تقليد شفهي في اليمن بل يعتمد على سوابق خطية واتفاقيات موقعة.

[12] الصلاحي 2005م.

3 كيف يمكن تفسير الفجوات الكبيرة بين الجنسين في مجال التعليم؟

"لو لم أتزوج في سن مبكر، لكنت أكملت تعليمي»
—شابة، من بعدان.

على الرغم من تزايد فرص الحصول على التعليم إلا أنها ما زالت محدودةً بالنسبة للأطفال في اليمن. ويشكل ذلك عبئاً ثقيلاً على كاهل مستقبل البلاد. وسيتطلب إلحاق الفتيات والأولاد في اليمن بنظرائهم حول العالم تحقيق تقدم على عدة جبهات بالإضافة إلى نظام التعليم النظامي. فالتحديات المتمثلة في انتشار الفقر والجوع وارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني السريع وتدني مستوى توفر معظم الخدمات الأساسية والمعوقات المتعلقة بالتقاليد تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تشكل عوائق أساسية. وتتزايد التباينات على وجه خاص بالنسبة للفتيات وفي المناطق الريفية من البلاد.

وسيتم من خلال الأجزاء التالية دراسة التحديات الكبيرة متعددة الأبعاد التي تواجه تحسين مخرجات التعليم، ابتدءاً من تقديم وصف عام للظروف والاتجاهات الرئيسية للتنمية البشرية التي تواجه البلاد. ثم ستعتمد الأجزاء التالية على وجه الخصوص على البيانات النوعية لإستكشاف الدور الكبير الذي تلعبه الاعراف الثقافية التي تقف خلف تدني التحصيل التعليمي والفوارق الكبيرة من منظور النوع الاجتماعي .

لا تزال الدراسة حلماً بعيد المنال بالنسبة للكثيرين

يعتبر معدل الخصوبة لدى النساء اليمنيات من أعلى المعدلات في حين أن عدد سنوات التعليم المدرسي يعتبر الأقل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي العام 2010م، بلغ متوسط عدد أطفال المرأة اليمنية أكثر من 5 أطفال، أي ضعف المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول المتدنية والمتوسطة الدخل. كما أن المرأة اليمنية تمضي أقل من 2.5 سنة في المدرسة، وهو العدد الأقل في المنطقة.[13] ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ضعف ما هو موجود في دول المنطقة الأخرى، وتعزى أسباب 50% من وفيات الأطفال دون الخامسة إلى الإسهال (وورد وآخرون 2007). إضافةً إلى ذلك، وبحسب توقعات الأمم المتحدة، سوف يزيد عدد السكان الشباب في اليمن إلى الضعف تقريبا من 17.9 إلى 34.6 مليون شاب خلال الفترة ما بين 2010–2050، مما سيفرض ضغوطاً متزايدةً على قدرة الحكومة على توفير خدمات أساسية ذات نوعية جيدة (الشكل 1).

ورغم ذلك، هناك أدلة على أنه وقبل وقوع الأزمة الحالية التي تواجه البلاد، حدث تقدم هام نحو ردم الفجوات الرئيسية من منظور النوع الاجتماعي . فقد ارتفعت معدلات محو الأمية لدى الإناث ومعدل توقع الحياة لدى الإناث ونسبة الولادات التي تتم بحضور أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين ومتوسط سنوات التعليم المدرسي للسيدات ما بين سن 15–19 عاماً بمقدار الضعف على الأقل مقارنةً مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول متدنية ومتوسطة الدخل خلال العقد الماضي (الشكل 2). وبالرغم من ذلك، لا تزال اليمن بعيدة عن المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على أوجه عدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2015م. وعلى الرغم من أن معدلات القراءة والكتابة في أوساط الشباب اليمني أعلى بكثير مقارنةً مع الأجيال الأكبر سناً، إلا أن الفجوة من منظور النوع الاجتماعي فيما يخص التعليم لا تزال كبيرةً (الشكل 3).

وفي العام 2005، بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس في اليمن 63% للأولاد مقابل 40% فقط للفتيات في سن المدرسة (6–13 عاماً) (الشكل 4). ومن حيث المبدأ، يشدد الدستور والقوانين الوطنية المحلية على أن التعليم المجاني حق مكفول لكليهم . وفي العام 2001، أصبح التعليم إلزامياً للأولاد والبنات ما بين 6–15 عاماً (اليونسكو 2006).[14] رغم ذلك، لا تزال ترجمة القوانين إلى تطبيق عملي واتاحة التعليم للجميع محدودةً بسبب الفجوات في الوصول إلى المرافق التعليمية في المناطق الريفية

[13] بارو لي (0102).

[14] تنص المادة 54 من الدستور على أن التعليم إلزامي ومجاني، بينما تنص المادة 8 من القانون العام للتربية والتعليم على أن التعليم مجاني في كافة المستويات ومكفول من قبل الدولة لمواطنيها (مانيا 2010).

الشكل 1: التغير السكاني في اليمن (2010–2050)

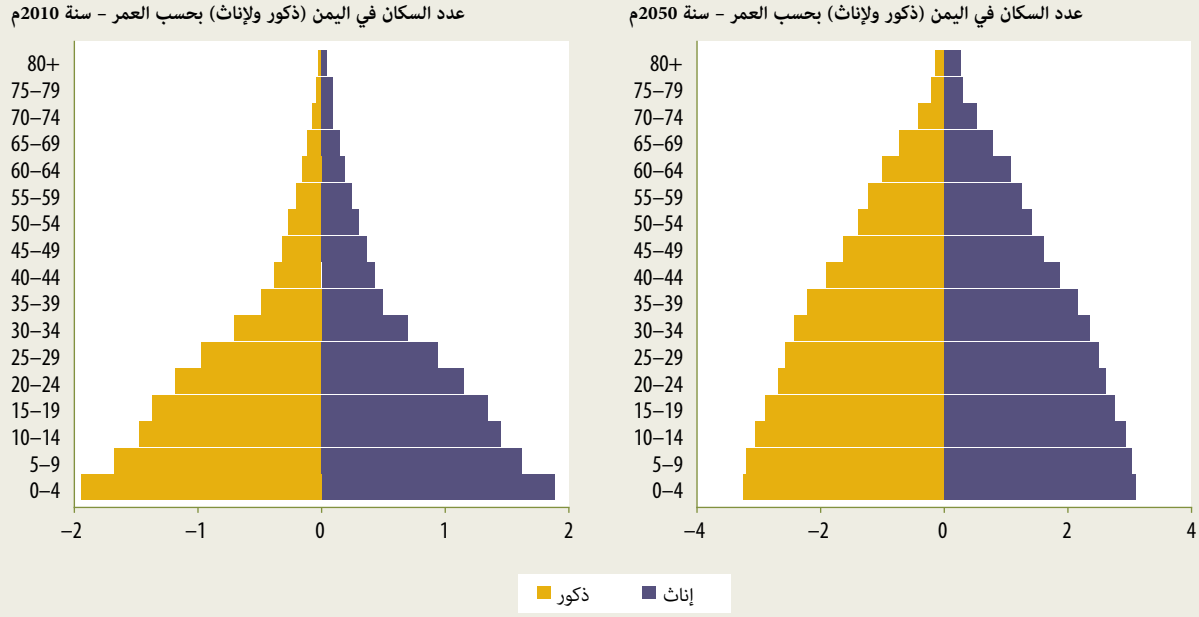

المصدر: الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، الجزء حول التقديرات والتوقعات السكانية (2011).

الشكل 2: تقدم اليمن على المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية (معدلات النمو السنوي 2000–2010)[1]

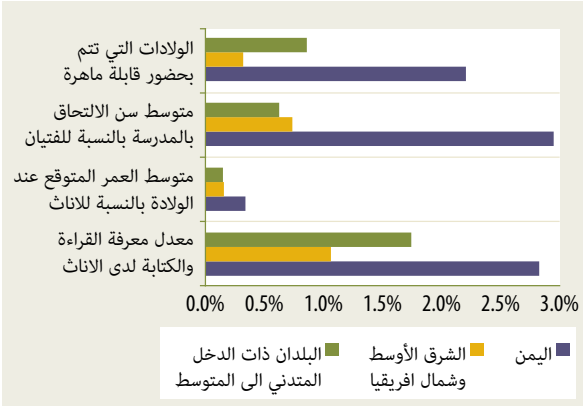

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (2011).

[1] يتم احتساب معدلات النمو السنوي لكافة المؤشرات، باستثناء معدلات محو الأمية للإناث، باستخدام البيانات المتوفرة للأعوام *2000–2010*. وتعود البيانات المتعلقة بمحو الأمية للإناث للأعوام *1995–2010*.

الشكل 3: معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب والبالغين، حسب النوع الاجتماعي

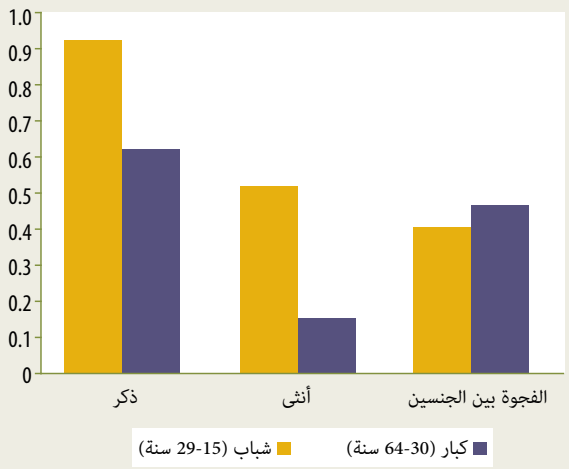

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (2005).

وضعف إنفاذ قوانين التعليم الإلزامي (مانيا 2010). فعلى سبيل المثال، لا توجد عقوبات رادعة على أولياء الأمور الذين يخفقون في إلحاق أبنائهم بالمدارس (منتدى الشقائق العربيات، تقرير الظل لاتفاقية سيداو 2007). علاوةً على ذلك، قد لا تزال بعض الأسر تعتبر تكاليف التعليم باهظة.

وفي العام 2006، تم إلغاء الرسوم السنوية مبلغ 640 ريال يمني (نحو 3 دولار أمريكي) على طلاب المرحلة الابتدائية للأولاد لغاية الصف الثالث وللفتيات لغاية الصف السادس من قبل وزارة التربية والتعليم بغرض تشجيع المزيد من الفتيات، وخصوصاً في المناطق الريفية، على الالتحاق

بالمدرسة (اليونسكو 2008 وشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) 2006). لكن لا تزال هنالك تكاليف إلزامية مثل رسوم الزي المدرسي والأنشطة المدرسية (مانيا 2010).

وفي العديد من الدول، يعمل الفقر وعدم توفر الوصول المادي إلى المدارس على إعاقة قدرة الأسر على إرسال أبنائها إلى المدارس. وفي ظل الخيارات المحدودة المتاحة لهن، تميل الفتيات إلى التعرض للإهمال. رغم ذلك، لا ترتبط التباينات من منظور النوع الاجتماعي في مجال التعليم في اليمن بالفقر فقط، بل أيضاً بالاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية والتي تبرز اختلاف معدل الوصول وقوة الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بتعليم الأولاد والفتيات وأدوارهم في المجتمع. ترى ما هي هذه المعايير أو الأعراف الثقافية والعوائق الأخرى التي تساهم في هذه النتائج، وكيف تتفاعل مع الوضع الاجتماعي الاقتصادي (Socio-econmic) سيحاول هذا الجزء البحث عن إجابات لهذه التساؤلات.

يشير تحليل مسح ميزانية الأسرة في اليمن الذي أجري في 2005م إلى أن الفجوات الكبيرة من منظور النوع الاجتماعي في النتائج تزداد عمقاً في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية، وهي لا ترتبط بشكل وثيق بالفقر. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسب تعلم القراءة والكتابة لدى النساء في المناطق الريفية، بغض النظر عن حالة الفقر، نحو 25%، مقارنةً مع ضعف هذه النسبة في أوساط النساء الفقيرات في المناطق الحضرية. وينطبق الأمر ذاته على الرجال أيضاً. حيث يرجح بشكل كبير عدم ذهاب الأطفال اليمنيين في المناطق الريفية إلى المدرسة، سواء أكانوا فقراء أو غير فقراء، على الإطلاق مقارنةً مع نظرائهم في المناطق الحضرية. وينطبق هذا الأمر على الفتيات على نحو خاص: حيث لم تلتحق أكثر من 40% من الفتيات في المناطق الريفية ما بين 6–17 عاماً بالمدرسة، مقارنةً مع أقل من 20% من الفتيات في المناطق الحضرية (الجدول 1).

ويكشف المزيد من التحليل أن العيش في منطقة ريفية يرتبط بشكل أقوى بتدني التحصيل التعليمي لدى المرأة مقارنةً بالفقر. علاوةً على ذلك، ينطبق هذا النمط على النساء بصورة أكبر من الرجال. يبين الجدول 2 نتائج التراجع البسيط في مؤشرات التعليم - أمي، أو لم يلتحق بالمدرسة على الإطلاق، أو ملتحق بالمدرسة حالياً- وحول حالة الفقر، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، حجم الأسرة، للرجال والنساء بشكل منفصل. وبالنسبة لأول مؤشرين، محو الأمية والالتحاق بالمدرسة، تتكون العينة من السكان

الشكل 4: صافي معدلات الالتحاق بالمدارس (6–23 عاماً)

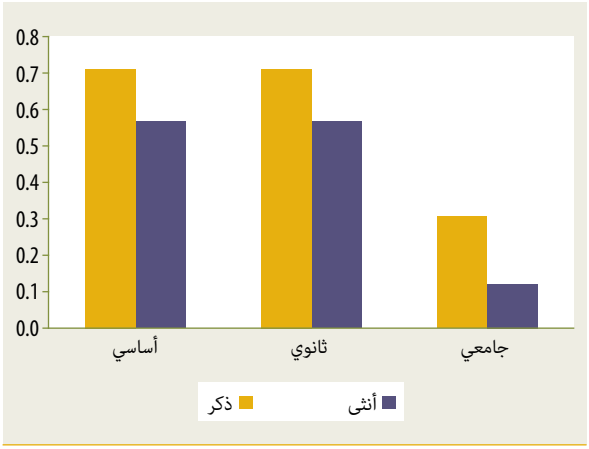

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (2005).

الذين تتراوح أعمارهم بين 15–65 عاماً. وبالنسبة للرجال، يشكل العيش في المناطق الريفية والفقر ارتباطاً قوياً، حيث يعملان على تدني التحصيل التعليمي. وبالنسبة للنساء، يعتبر الارتباط بين الأمية أو عدم الالتحاق على الإطلاق بالمدرسة والعيش في المناطق الريفية أعلى بمقدار 4 مرات مقارنةً بالعلاقة مع الفقر. وبالانتقال إلى الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة، فإن ذات النمط ينطبق عليهم. ويشير ذلك إلى أن النساء والفتيات في المناطق الريفية في اليمن يعانين من محدودية الوصول إلى فرص التعليم، أو يواجهن عوائق كبيرة مقارنةً مع نظيراتهن في المناطق الحضرية أو الذكور.

وتبلغ نسبة الأولاد الذين بلغوا سن الدراسة في اليمن ولم يلتحقوا على الإطلاق بالمدرسة أو تسربوا منها 16%. وفي المناطق الريفية، لم يلتحق واحد من أصل خمسة أطفال بالمدرسة على الإطلاق، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم توفر مدارس قريبة. ويعتبر عدم توفر المدارس أهم سبب إلى حد كبير لعدم الالتحاق بالمدرسة، سواء بالنسبة للفتيات أو الأولاد، سواء الفقراء أو غير الفقراء منهم، حيث تمت الإشارة إلى هذا السبب بصورة أكبر من قبل سكان المناطق الريفية (الشكل 5). وعلى الرغم من أن الأولاد في اليمن يبدءون بالتسرب من المدرسة بشكل متزايد بعد سن 11 عاماً، ويبلغ هذا الاتجاه ذروته لدى الأولاد في المناطق

الجدول 1: الحالة التعليمية الحالية (الأطفال عمر 6–17 عاماً)

	المجموع		حضر غير فقراء		حضر فقراء		ريف غير فقراء		ريف فقراء	
الحالة التعليمية الحالية (6–17 عاماً)	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات	أولاد	فتيات
ملتحق بالمدرسة حالياً	0.84	0.77	0.84	0.77	0.73	0.68	0.74	0.47	0.69	0.39
لم يلتحق بالمدرسة على الإطلاق	0.10	0.13	0.10	0.13	0.15	0.20	0.18	0.43	0.23	0.53
متسرب	0.06	0.10	0.06	0.10	0.12	0.12	0.08	0.10	0.08	0.09

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (2005).

الجدول 2: يرتبط العيش في منطقة ريفية بشكل وثيق بتدني التحصيل التعليمي أكثر منه مقارنةً بالفقر بالنسبة للنساء

	أميين (15–65 عاماً)		لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق (15–65 عاماً)		ملتحقين حالياً بالمدرسة (6–23 عاماً)	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
حالة الفقر= فقير	-0.101	-0.081	-0.11	-0.078	-0.069	-0.071
	***(0.008)	(0.007) ***	(0.008) ***	(0.007) ***	(0.010) ***	(0.010) ***
ريف	-0.122	-0.352	-0.135	-0.345	-0.022	-0.254
	(0.006) ***	(0.006) ***	(0.006) ***	(0.006) ***	(0.008) ***	(0.008) ***
حجم الأسرة	0.007	0.002	0.005	0.002	0.005	0.002
	(0.001) ***	(0.001) ***	(0.001) ***	(0.001) **	(0.001) ***	(0.001) *
الحالة الاجتماعية = عازب	0.223	0.366	0.317	0.373	0.562	0.418
	(0.007) ***	(0.008) ***	(0.007) ***	(0.008) ***	(0.014) ***	(0.007) ***
R^2	0.12	0.27	0.17	0.27	0.08	0.17
N	25,776	26,921	25,776	26,921	17,623	17,199

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (*2005*).
تتضمن الانحدارات شرط ثابت، أخطاء معيارية قوية.
** p<0.1; ** p<0.05; *** p<0.01*

الشكل 5: الأسباب الرئيسية الخمس لعدم الالتحاق بالمدرسة (15–64 عاماً)

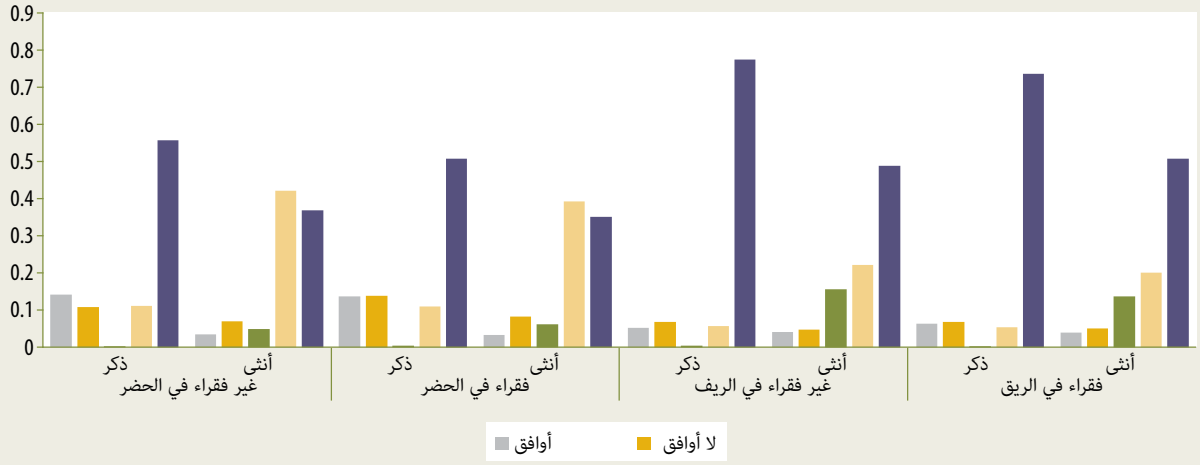

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (2005).

الحضرية، حيث من الممكن أن ذلك يرتبط بالحاجة إلى كسب الدخل ومساعدة الأسرة (الشكل 6 والشكل 7). وبشكل مقلق، وعند الوصول إلى سن 17 عاماً، يكون أقل من 50% من هؤلاء الأولاد ملتحقين بالمدرسة. ويبدو هذا النمط جلياً في المناطق الريفية، حيث يبدأ الأولاد بالتسرب من المدرسة بعد سن البلوغ، حيث نسبة الملتحقين بالمدرسة في سن 17 عاماً 60%. وقد يعود السبب في ذلك إلى قلة عدد مدارس المرحلة الإعدادية والثانوية في العديد من المناطق الريفية. ويظهر هذا النمط، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من الأولاد الذين لم يلتحقوا على الإطلاق بالمدرسة، أن محدودية الوصول إلى فرص التعليم تعد مشكلةً لمعظم الأولاد في اليمن.

كما أن مخرجات الفتيات في سن المدرسة أسوأ من حيث تدني معدلات الالتحاق، وارتفاع معدلات عدم الالتحاق على الإطلاق بالمدرسة. وعلى الرغم من قلة عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس، يتساوى معدل تسرب الفتيات مع معدلات تسرب الأولاد في اليمن، وخصوصاً بعد سن البلوغ. وحتى سن 10 أعوام في المناطق الحضرية وسن 9 أعوام في المناطق

الشكل 6: الحالة التعليمية الحالية للأولاد، حسب حالة الفقر والمنطقة (6-17 عاماً)

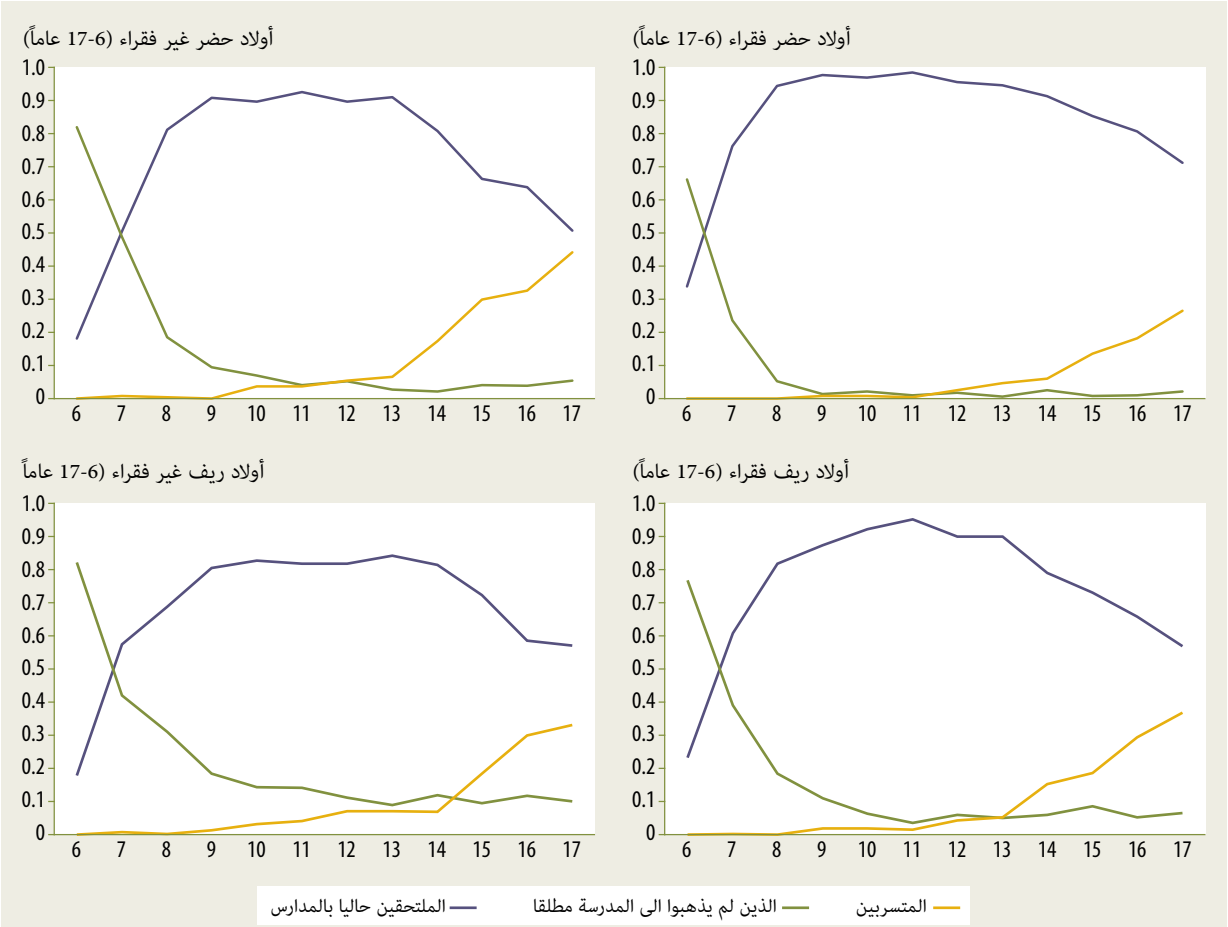

المصدر: حسابات طاقم العمل، مسح ميزانية الأسرة (2005).

الريفية، تقترب معدلات التسرب المدرسي من صفر، لكنها ترتفع بشكل حاد في أوساط الفتيات بعد ذلك. وينعكس هذا الاتجاه في تراجع معدلات الالتحاق الحالية عقب سن البلوغ. فعند بلوغ سن 17 عاماً، تبقى 20% فقط من الفتيات الريفيات في المدرسة، كما أن نحو 50% منهن لا يذهبن إلى المدرسة على الإطلاق.

وفي المناطق الريفية في اليمن، يعمل النقص الحاد في المدارس مضافا إليه الثقافة والأعراف الاجتماعية المحافظة جداً على خلق عوائق قوية أمام تعليم الفتيات. وقد أدت التصورات التقليدية حول النساء والفتيات على أنهن «ضعيفات» والهواجس الكبيرة حول سلامة وشرف وسمعة الفتيات المراهقات إلى تفضيل الغرف الصفية والمدارس المنفصلة بشكل كبير، وخصوصاً بعد المرحلة الابتدائية، حتى في مدارس المناطق الحضرية (اليونيسيف، 2007). بالإضافة إلى ذلك، تعمل قلة وجود مدارس للفتيات على بعد مسافات مقبولة، وقلة وجود المعلمات المؤهلات، وقلة اهتمام الأسرة بمواصلة تعليم الفتيات إلى الحد من الفرص التعليمية المتاحة للفتيات.

يوفر المسح النوعي وجهات نظر عميقة حول دور الأعراف الثقافية في تحديد المخرجات التعليمية للفتيات والأولاد. وقد قالت سيدة عندما سألت عما تعنيه المساواة بين الرجل والمرأة في قريتها: «لا توجد مساواة. فالرجل هو الرجل والمرأة هي المرأة في (جهران)». لكن امرأة شابة أخرى من القرية ذاتها تتخيل أنه وفي حال أتيحت الفرصة لها، فإنها ستلتحق بصفوف الحاسوب واللغة الإنجليزية المتاحة للأولاد في القرية. كما تتطلع أخرى إلى أن تدرس حتى تصبح عالمةً، على الرغم من قلة عدد النساء العاملات بأجر في هذه القرية. وفي جهران، تتدنى معدلات محو الأمية وترتفع معدلات الفقر. ويعاني الاقتصاد من ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والجفاف والانخفاض المفاجئ في فرص العمل المتوفرة للرجال في الخارج منذ حرب الخليج.

وتشكل الفتيات في جهران فقط ثلث الأطفال في المدارس. وقد أدى بناء مدرستين للفتيات إلى تحسين إمكانية الوصول إلى فرص التعليم، لكن الأعراف لم تتغير حتى الآن في هذه القرية المحافظة من أجل السماح للفتيات باستغلال هذه الفرصة بشكل كامل. وعلى الرغم من أن جميع

الشكل 7: الحالة التعليمية الحالية للأولاد، حسب حالة الفقر والموقع (6-17 عاماً)

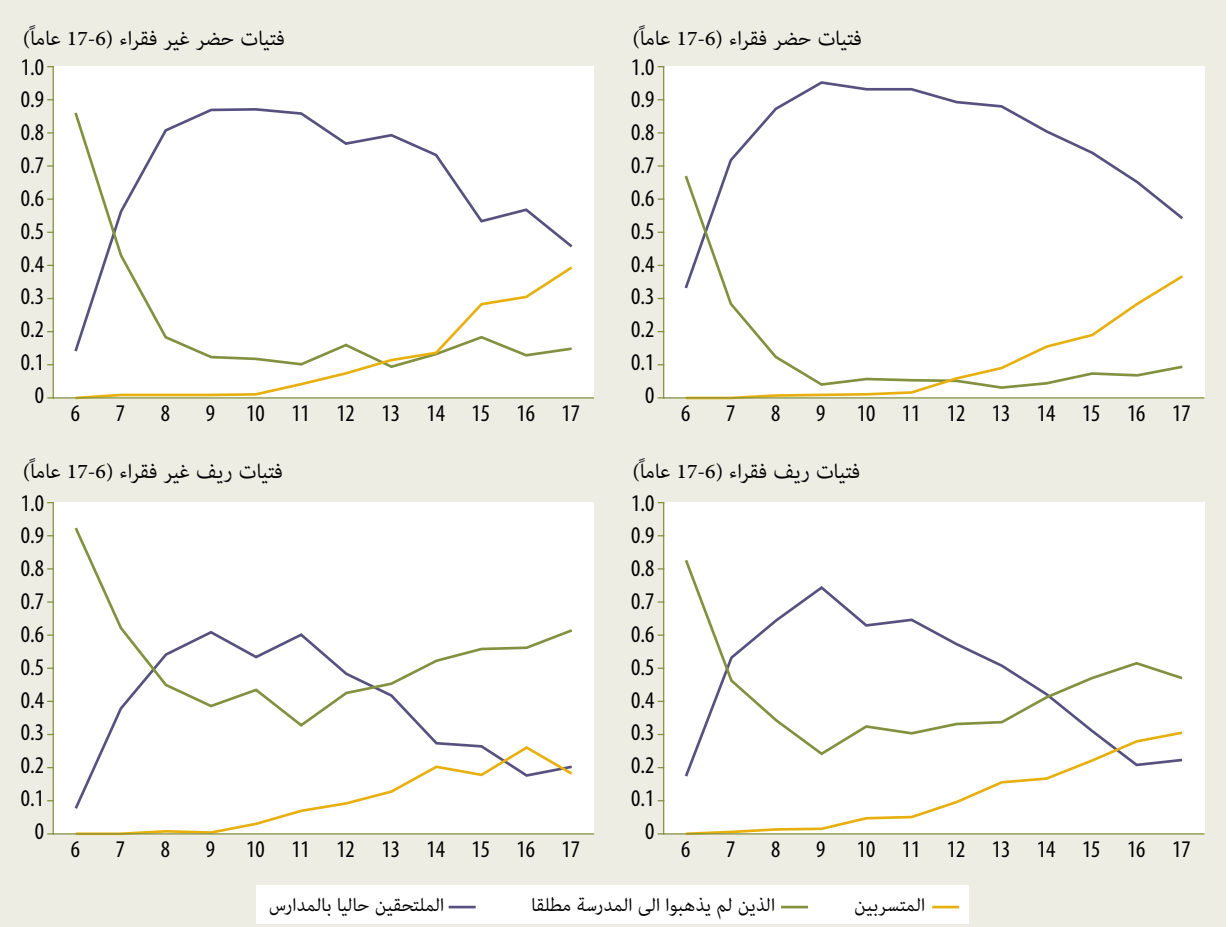

المصدر: حسابات طاقم العمل، مسح ميزانية الأسرة (2005).

الفتيات المراهقات اللواتي شاركن في مجموعة النقاش البؤري كن طالبات، عبر بعضهن عن وجود صعوبات في الحصول على دعم الأسرة لمواصلة سنوات الدراسة. حيث يمنع العديد منهن من الذهاب للمدرسة حالما «تصبح الفتاة امرأةً شابةً". وقد أسرَّت إحدى الفتيات أنها تواجه مشكلات في عائلتها "بسبب دراستها"، وعبرت أخرى عن تعاسة كبيرة كون "بعض الأسر تسمح لأبنائها وبناتها بإكمال تعليمهم بينما لا تسمح أخرى بذلك"، وترجح بأن أسرتها لن تسمح لها بمواصلة تعليمها.

فبالإضافة إلى المشكلة الأساسية المتمثلة في قلة الوصول، والتي تعزز التباين بين الحضر والريف، تعتبر المعايير حول حماية الفتيات والنساء والتقاليد بشأن الزواج المبكر محركات قوية للمحصلات التعليمية غير المتساوية. ففي حين أن المجتمعات الريفية تعتبر أكثر محافظةً، وتعاني من محدودية الوصول إلى وتوفر مدارس قريبة للفتيات، يؤديذلك الى تدني التحاق الفتيات بالمدارس الذي ينتج عنه ترسيخ التباين الحضري والريفي في التعليم. ويتناقض هذا المزيج الذي يضم قلة عرض المدارس وقلة الطلب على تعليم الفتيات مع القيمة العامة للتعليم التي عبر عنها المشاركون، وخصوصاً الفتيات الصغيرات، في مجموعات النقاش البؤرية. لكن من غير المرجح تلبية هذه التطلعات، ذلك أن اتخاذ القرارات بشأن التعليم المدرسي تعد خارج نطاق تأثيرهن.

أهمية التعليم: العمل، المكانة الاجتماعية، التنمية الشخصية، الاستقلالية

يتم تقدير قيمة التعليم من قبل البالغين والشباب في كل منطقة من المناطق الريفية والحضرية التي شملها البحث بسبب فرص العمل التي يوفرها، والمكانة الاجتماعية المرتبطة بمن يحصلون على وظائف أفضل، وبالنسبة للفتيات على وجه الخصوص، يساعد التعليم على جعلهن أمهات أفضل. فعلى سبيل المثال، تعتقد الفتيات الشابات في جهران أن «التعليم مهم للحصول على وظيفة»، وذكرت الفتيات الشابات في عدن

أن «التعليم يعطي مكانةً معينةً والمزيد من الحرية والتأثير». واتفقت الفتيات الشابات في جهران على أن «المعرفة تمنح المرء وضعاً أفضل»، ويعتقد المراهقون من الذكور في نفس المنطقة أن «التعليم يجعل منهم أشخاصاً ناجحين (في الحياة العملية). وكلما ازداد تعليم المرء، كلما كانت الوظائف التي يمكن أن يعثر عليها أفضل». ففي البيئة التي تعمل فيها الأعراف والثقافة الى التقليل من القيمة الاجتماعية لتعليم الفتيات ومحدودية الفرص الاقتصادية، بما في ذلك بالنسبة للرجال، فان التعليم لايترتب عليه نفس القيمة الاجتماعية والفرص الاقتصادية كما هو الحال في البلدان الاخرى. ومع ذلك يظل التعليم اهم مدخل لتمكين المرأة وادماجها في النشاط العام.

لكن وبينما يتم تقدير قيمة التعليم في كل مكان، فإن التعليم في المجتمعات الريفية، والتي تملك فيها النساء الشابات فرصاً اقتصاديةً محدودةً، يصبح أيضاً مصدراً للتنمية الشخصية، بما في ذلك تحسين مهارات تربية الأولاد. وفي قرية خارف، على سبيل المثال، والتي هي عبارة عن مجتمع ريفي فقير تتمثل فيه المؤسسات التعليمية الرسمية المتواجدة في مدرستين ومسجد فقط، تثمن النساء الشابات التعليم لأنه «يساعد على اكتساب العلم والعلم نور»، كما «أننا نقرأ (نحصل على التعليم) ونقوم بتعليم أبنائنا في المستقبل». كما تقدر النساء البالغات التعليم تقديرا بالغا ويعتقدن أنه سيحدث بالغ الأثر في حياة بناتهن وسيحسن من مكانة المرأة المحلية. لكن الأعراف الثقافية التي تفرض الفصل من منظور النوع الاجتماعي في التعليم تعني بأنه وبدون وجود مدارس منفصلة للفتيات، لن يكون باستطاعتهن مواصلة التعليم بعد إكمالهن المرحلة الابتدائية. وبالتالي، عبرت الأمهات في خارف عن آمال كبيرة في إيجاد مدارس منفصلة للفتيات في قريتهن في المستقبل.

وفي مدينة عدن الحضرية، والتي لا يعد فيها الوصول إلى فرص التعليم بذات الصعوبة، تتطلع الفتيات المراهقات إلى الحصول على مستويات تعليمية أعلى. وبالنسبة لبعضهن، فإنهن يقدرن التعليم كونه يمنح المزيد من الاستقلالية: وبحسب إحدى الفتيات، يعد التعليم هاماً «لأنه إذا تزوجت الفتاة ثم، لا قدر الله، حدث طلاق، فإن الشهادة التعليمية ستكون مفيدةً لها (حيث تستطيع الحصول على عمل يتناسب مع شهادتها)". وعلى نحو مماثل، جادلت فتاة مراهقة أخرى في نفس مجموعة النقاش البؤرية أن الفتاة تستطيع الاستفادة من التعليم «لتأمين عمل لنفسها".

وضمن مجموعة النقاش البؤرية للرجال، كانت النقاشات التي دارت حول قيمة التعليم أكثر تحفظاً، وقد أشار المشاركون إلى المشكلات المتعلقة بقلة فرص العمل، وأهمية شبكات النفوذ (أي المحسوبية) والفساد. وبالنسبة للآباء في مركز بعدان، على سبيل المثال، لا يعد التعليم ضمانةً للحصول على عمل، حيث قال أحدهم: "لدي بنات يحملن شهادات تعليمية لكنهن بلا وظائف". وبين شخص آخر في نفس المجموعة أن «التعليم يعتبر هاماً، لكن يجب أن يترافق مع (العلاقات المناسبة والمال). فإذا كنت تملك المال، فإنك تستطيع القيام بما تريد".

من يقرر؟ التأثير القوي للآباء والإخوان

تم توجيه سؤال إلى مجموعات النقاش الأصغر سناً حول من يتخذ القرارات في الأسرة التي تحدد من الأولاد والبنات الذين سيذهبون إلى المدرسة وأي مرحلة تعليمية سوف يكملونها. وقد أوضحت الإجابات أن أفراد الأسرة من الذكور، مثل الأب والأخ، يقومون في الغالب باتخاذ القرارات، ولكن تقوم الأم أيضا بإتخاذ القرار من حين لآخر. كما ظهر الدور المسيطر للأزواج والأبناء في اتخاذ القرارات حول التعليم في بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011) (الشكل 8). وفي بعدان، وبحسب الفتيات المراهقات، يتم اتخاذ القرار من قبل "الأب (كونه يسيطر على الأسرة) أو "الأخ الأكبر" على الرغم من أن ذلك قد لا يكون دائماً ضد مصلحة الفتيات. وأشارت إحدى الفتيات إلى أن أخاها "كان الشخص الذي أجبرها على إكمال دراستها". وتظهر الأقوال التي وردت حول عملية اتخاذ القرار في جهران بشكل كبير سلطة الآباء والإخوة في تحديد المستوى الدراسي الذي يجب أن تحصل الفتاة عليه. وكما بينت إحدى النساء الشابات أنه قد يتوجب على الفتاة ترك المدرسة عندما «يمنع الأخ الأكبر تعليمها".

لكن لا يجب التقليل من شأن أثر اهتمام الأم (أو عدمه) بتعليم ابنتها، والذي يعتمد في بعض الأحيان على مستواها التعليمي، عند تقييم القرارات الخاصة بالتعليم. ففي بعدان، قالت إحدى الفتيات المراهقات، «أن والدتها عملت بشكل مضني في شبابها وأنها الآن بحاجة لمن يقدم يد العون لها". وأشارت امرأة شابة إلى هذه النقطة عندما قامت النساء بسرد الظروف التي تؤدي إلى توقف الشابات والفتيات عن الذهاب للمدرسة: "عدم وعي الأم حول أهمية التعليم يعد السبب الذي يجبر

الشكل 8: يتم التحكم في القرارات حول التعليم بشكل كبير من قبل الأزواج والأبناء

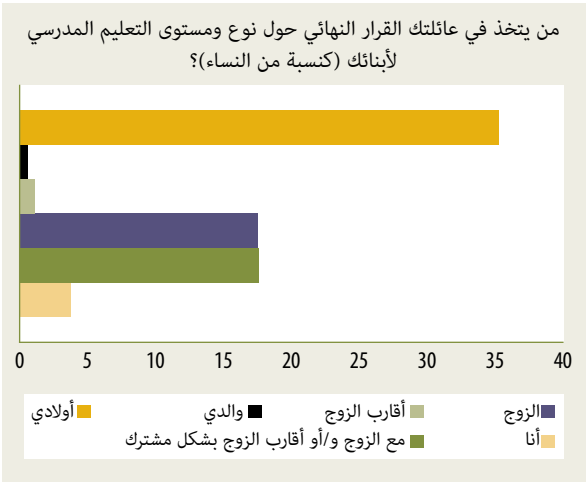

المصدر: تحليل طاقم العمل لمجموعات بيانات مسح وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

الشكل 9: المستويات المثالية للتعليم (نسبة الاجابات الفردية في 8 مجموعات نقاش بؤرية للمراهقين)

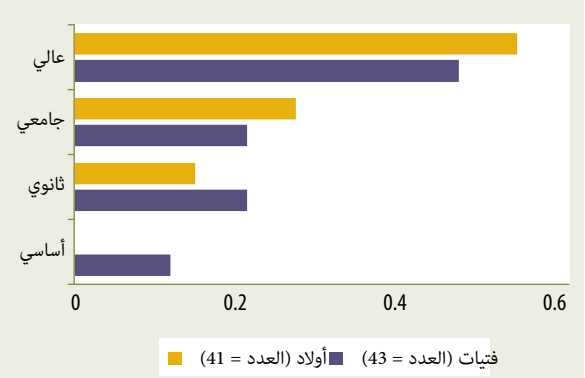

المصدر: تحليل الموظفين باستخدام مجموعة بيانات «تعريف النوع الاجتماعي» (البنك الدولي 2011).

الفتيات على عدم مواصلة التعليم والقيام بمساعدة الأم في المنزل. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الأمهات متعلمات أو واعيات ومدركات لاهمية التعليم، فإنهن سيوفرن مستقبلاً أفضل لبناتهن». وفي بيئة حضرية أكثر تقدماً كما هو الحال في عدن، يوافق الشباب على أنه «مع استثناء واحد، (...) فإن الأم هي من يتخذ هذا القرار». ومن المحتمل أن التأثير الذي تتمتع به الأم أو دور الوسيط الذي تلعبه يتحدد بحسب مستواها التعليمي ومعرفتها بفوائد التعليم، وهو أمر يتضح بصورة أكبر في البيئات الحضرية.

الشكل 11: التطلعات حول المزيد من التعليم، حسب آخر مستوى تعليمي تم الوصول إليه

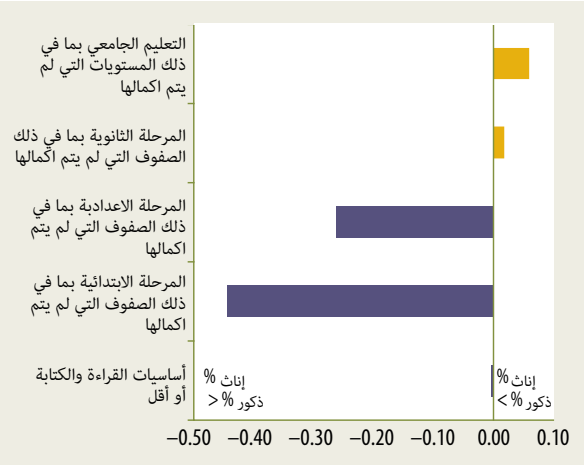

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

الشكل 10: المستويات المتوقعة للتعليم (نسبة الإجابات الفردية في 8 مجموعات نقاش بؤرية للمراهقين)

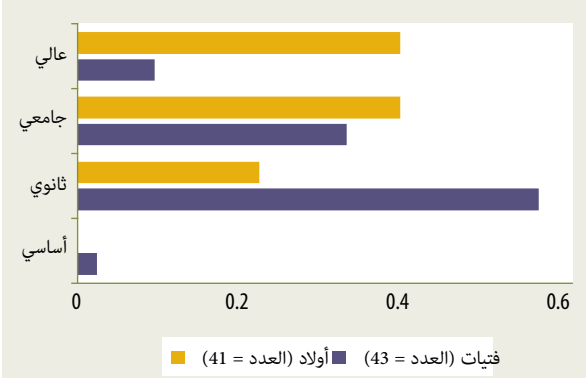

المصدر: تحليل الموظفين باستخدام مجموعة بيانات «تعريف النوع الاجتماعي» (البنك الدولي 2011).

الفجوة بين التطلعات والواقع

تم طرح سؤال على المراهقين من الفتيات والأولاد المشاركين في الدراسة حول المستوى التعليمي المثالي الذي يودون الوصول إليه والمستوى التعليمي الذي يتوقعون الحصول عليه على أرض الواقع. وتعتبر المستويات التعليمية المثالية للفتيات مشابهة للمستويات المثالية بالنسبة للأولاد (الشكل 9). حيث تتمنى الفتيات دخول الجامعة والحصول على مستويات عالية من التعليم. ويحدو الفتيات المراهقات الكثير من الطموح والأمل: فكما قالت إحداهن، «يقول والدي لي «احصلي على علامات جيدة كي أسمح لك بالالتحاق بالجامعة»». وبالرغم من ذلك، فان الحقائق المتعلقة بالعوائق العرفية وعدم توفر الفرص بمواصلة التعليم تؤدي إلى مستويات تعليمية متوقعة أكثر تواضعاً بالنسبة للفتيات، (الشكل 10). وتعتبر المخرجات النهائية لمعدلات الإكمال على المستوى الوطني أكثر واقعيةً. ومما لا شك فيه أنه إذا أتيحت لهن الفرصة، فإن الفتيات سيحققن المزيد حيث تقول فتاة مراهقة في جهران «لو كان الأمر بيدي، كنت سأنهي المرحلة الثانوية". وليس من المستغرب أن الأولاد يتوقعون إكمال مستويات تعليمية أعلى من الفتيات في جميع المناطق. ففي خارف، على سبيل المثال، يأمل أحد الأولاد «الالتحاق بكلية الطب"، وتعد تطلعاته مدعومةً- إن لم يكن من خلال الموارد- على الأقل من خلال الأعراف المحلية «ودعم الآباء والأسر". يعيش الشباب اليمني ثورة تطلعات متزايدة وكذلك المرأة –والفتاة خصوصا- لكن الأعراف الاجتماعية وضعف النمو الاقتصادي وقلة الفرص تعيق تحقيق تلك التطلعات والطموحات المشروعة.

وقد عثر مسح وضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011) على نمط مشابه للاختلافات على أساس النوع في مستويات التعليم المثالية والفعلية (الشكل 11). وحتى عند مستوياتهن التعليمية الحالية المتدنية، تتطلع النساء إلى المزيد من التعليم. فعلى سبيل المثال،

الشكل 12: هل من المقبول في الإسلام لطلبة الجامعة من الذكور والإناث حضور محاضرات مع بعض

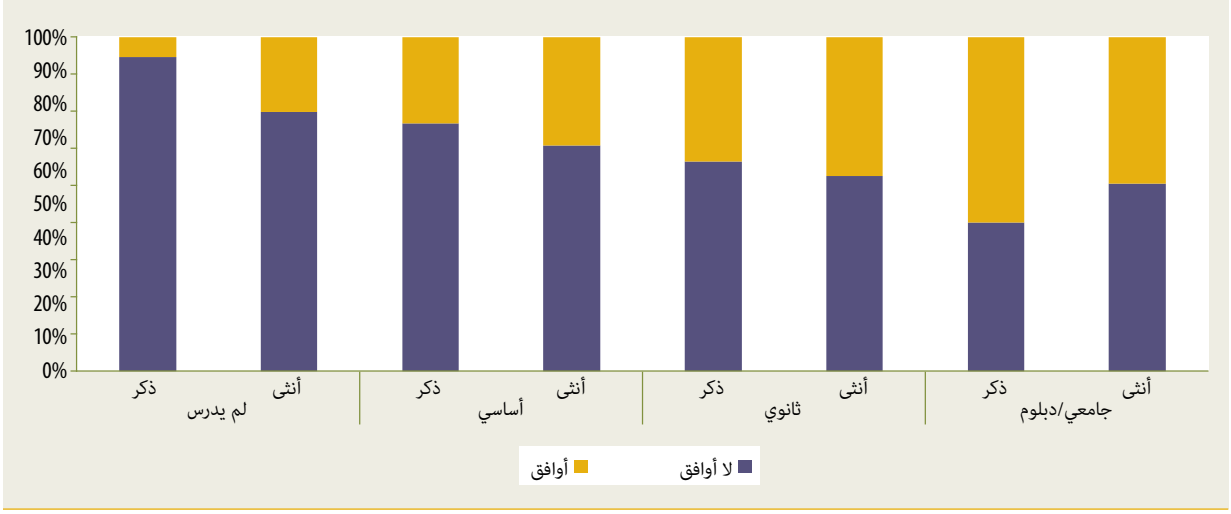

المصدر: حسابات الموظفين، الباروميتر العربي.

تشير النساء إلى أنهن يحصلن على مستويات تعليمية أقل من الرجال- حيث أنهن يمثلن غالبية من ذكروا أن المستوى التعليمي الذي وصلوا اليه متدني أو متوسط. وحتى عند هذه المستويات المتدنية، فإنهن يرغبن في مواصلة التعليم إلى مستوى أعلى من الرجال.

لكن تطلعات هؤلاء الشباب اليمنيين لا تتحقق دائماً. فمن خلال وجود 857,302 طفل في سن المرحلة الابتدائية خارج المدرسة ومعدل إكمال للمرحلة الابتدائية بنسبة 63% فقط في العام 2010، تواجه الفتيات والأولاد خطر التسرب من المدرسة حتى وهم في سن مبكر (معهد اليونسكو للإحصاء التربوي، 2011). ومن الأسباب التي تدفع إلى إنهاء تعلميهم، برزت صعوبة ظروف الأسرة وقلة مواردها كموضوع رئيسي في مجموعات النقاش البؤرية للأولاد والفتيات (كما هو الحال في دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشكل 13 أدناه). وكما قال أحد الشباب الصغار في عدن، «كنت آمل في إكمال تعليمي، لكن الظروف كانت صعبةً للغاية". وعلى نحو مماثل، قالت امرأة شابة من قرية خارف الريفية، «لقد أجبرت (على ترك المدرسة) لرعاية الماشية، على الرغم من عدم رغبتي في ذلك".

وفي حالة الفتيات، تظهر العديد من الأسباب الإضافية لترك المدرسة بالإضافة إلى قلة الموارد أو الحاجة للعمالة. ومن بين تلك الأسباب الزواج. فقد ذكرت امرأة شابة من خارف أن «خطبة الفتاة وانتظارها للزواج» تؤدي إلى ترك المدرسة. ومن الأسباب الأخرى الشائعة لقيام الفتيات بترك المدرسة عدم توفر مدارس منفصلة للفتيات أو مدارس قريبة. ففي الريف، لا يعد إرسال الفتيات للدراسة في قرية أخرى أمراً مقبولاً. وحتى في عدن، أشارت إحدى النساء الشابات إلى أنها كانت ستواصل التعليم «لو لم تكن (المدرسة) مختلطةً». وتعتبر هذه المعايير حول الفصل على أساس النوع في التعليم مقبولةً على نطاق واسع، حتى في صفوف المشاركين الأكثر تعليماً وعلى مستوى الجامعة (الشكل 12).

وبالتالي، فإن هنالك عوائق اضافية بالنسبة للفتيات نتيجةً للمخاوف حول سلامتهن أو سمعتهن، وهي مخاوف تظهر في كل من السياقين الريفي والحضري على حد سواء، والتي تبقى موجودة حتى في ظل وجود مدارس محلية. فبحسب إحدى الفتيات المراهقات في بعدان، يمكن إجبار الفتيات على ترك المدرسة «إذا تسببت في مشكلات (من خلال المشي في الشارع، مما يلفت أنظار الرجال اليها)».

تتوافق الأدلة من مسح ميزانية الأسرة في اليمن الذي أجري سنة 2005م مع هذه النتائج. حيث لا يذهب أكثر من 35% من الفتيات وأكثر من 50% من الأولاد إلى المدرسة بسبب عدم توفر مدارس قريبة (الشكل 14). وبالإضافة إلى محدودية الوصول إلى التعليم المدرسي، يوجد عاملان رئيسان آخرين يساهمان في تدني معدلات التحصيل التعليمي لدى الفتيات، وخصوصاً في المناطق الريفية، وهما قلة اهتمام الأسرة بتعليم الفتيات وقلة عدد المعلمات. فقد أشارت واحدة من أصل كل أربع فتيات خارج المدرسة أنها لا تستطيع الذهاب إلى المدرسة بسبب عدم اهتمام أسرتها بذلك. لكن هذا الرقم يعد أكبر بكثير في المناطق الحضرية. وقد يكون ذلك مثيراً للدهشة، لكن من التفسيرات المحتملة لذلك أن الاعراف الثقافية التي تعيق تعليم الفتيات تظهر فقط عندما يكون الوصول المادي إلى المدارس أقل أهميةً، كما هو الحال في القرى والمدن. ويلعب توفر المعلمات دوراً بالغ الأهمية في قرارات الأسر حول إرسال بناتهم إلى المدرسة. ومن خلال نفس المسح، ومن بين كافة الفتيات الريفيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة على الإطلاق، أشارت واحدة من كل ست فتيات تقريباً إلى أن السبب يعود إلى عدم توفر معلمات.

وفي تلك الأثناء، وبالنسبة للأولاد، فإن السبب الأبرز لعدم الالتحاق بالمدرسة على الإطلاق هو المحدودية الكبيرة في الوصول وتوفر فرص الدراسة: حيث أشار 75% من أولاد الريف الذين لم يتلحقوا بالمدرسة على الإطلاق إلى هذا السبب. وتتضمن الأسباب الأخرى الحاجة إلى

الشكل 13: المعوقات الرئيسية أمام التعليم

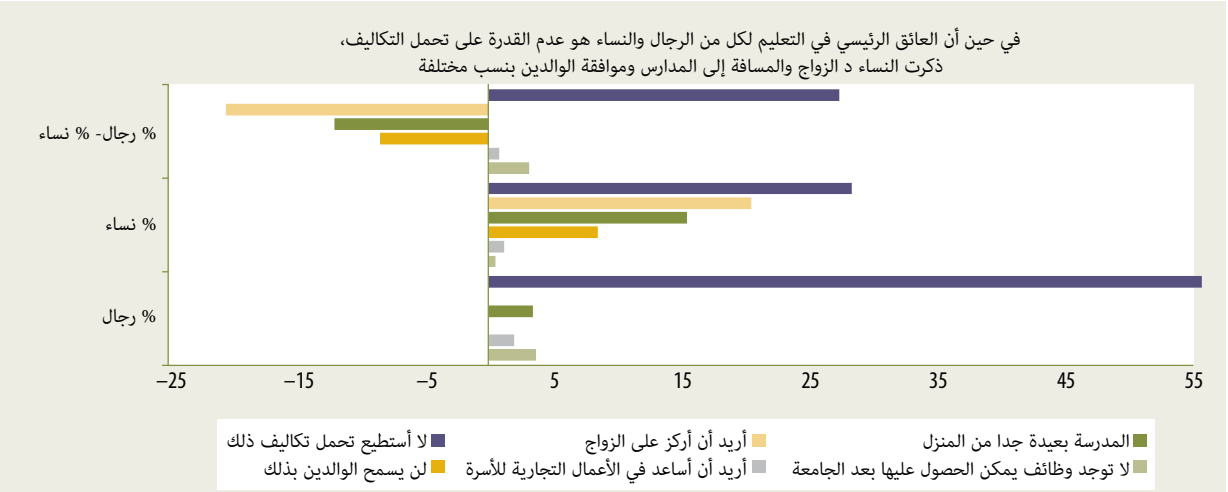

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

الشكل 14: أبرز أربعة أسباب لعدم الالتحاق بالمدرسة

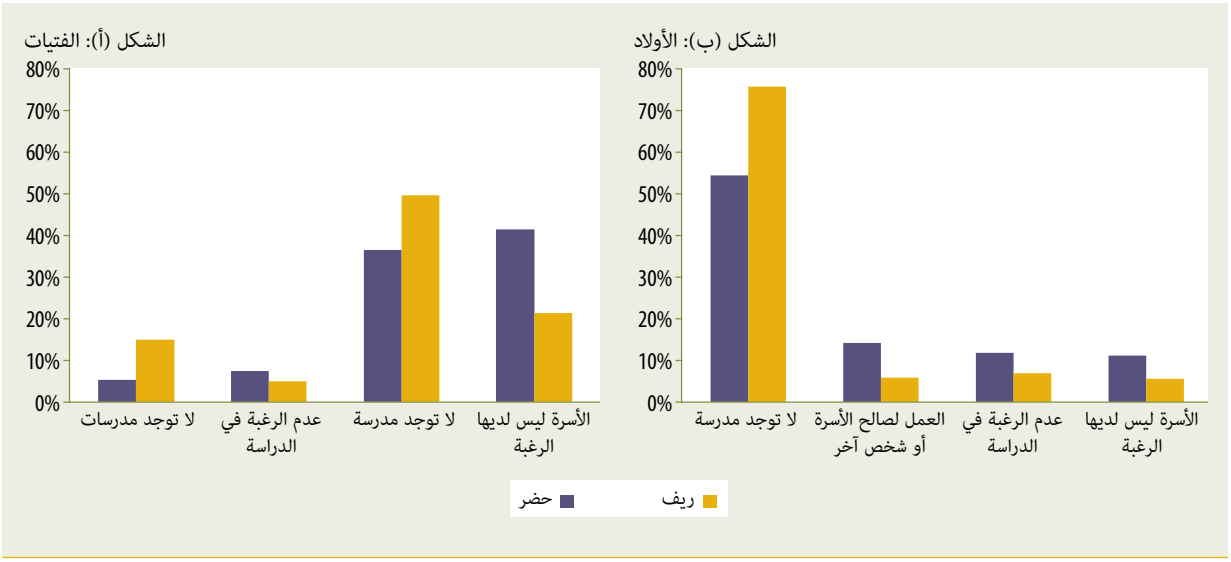

المصدر: مسح ميزانية الأسرة اليمنية (2005).

العمل لصالح الأسرة أو شخص آخر، وقلة الاهتمام أو الرغبة سواء من جانب الولد أو الأسرة.

ترى ما الذي يمكن أن يجعل أولياء الأمور يشعرون بالراحة من أجل إرسال بناتهم إلى المدرسة؟ ففي جهران، طلب الميسر من مجموعات النقاش البؤرية للشباب التعليق على أي من الحوافز مثل التحويلات النقدية وتوفير المواصلات الآمنة تعد مفيدةً لمساعدة الفتيات على إكمال تعليمهن. وبرز وجود مدرسة للفتيات ضمن حدود المنطقة التي تقيم فيها باعتباره العائق الرئيسي. وأشار الشباب من الذكور أنهم سيسمحون لبناتهم بالذهاب إلى المدرسة الثانوية في القرية، لكن «إذا كانت المدرسة خارج حدود المجتمع، فإنهم لن يسمحوا لهن بالذهاب للمدرسة، «حتى في حال وجود برنامج للحوافز النقدية". وفي بعدان، المنطقة شبه الحضرية، أيدت الشابات فكرة الحوافز النقدية، لكن مع الحاجة إلى مرافقة الأب أو الأخ للبنت أثناء الذهاب للمدرسة.

وعلى الرغم من أن توفير مواصلات آمنة بين المدرسة والمنزل سيخفف من الهواجس حول سلامة وسمعة الفتيات، لم يقتنع أولياء الأمور بالكامل بأن ذلك يشكل حلاً بذاته. وكما تقول إحدى النساء الشابات من بعدان

المنطقة شبه الحضرية: في نهاية المطاف، «يجب أن يقتنع الأب (لأنه إذا لم يقتنع، فإن الفتاة لا تستطيع الذهاب إلى المدرسة حتى في حال توفر المواصلات)».

وفي عدن الحضرية، والتي تعد فيها معايير النوع الاجتماعي الأقل تشدداً في العينة، تزداد فرص تعليم الفتيات. ويعتقد الشباب من الذكور في هذا المجتمع أن «مستقبل بناتهم يكمن في التعليم»، «التعليم حق للفتاة»، كما أنهم سيسمحون لبناتهم بالسفر للذهاب إلى المدرسة. وهم أيضاً مستعدون للقيام بذلك دون الحاجة لحوافز من الحكومة، في حال توفرت لديهم موارد كافية: «إذا كنت قادراً على ذلك، سأقدم الدعم لأبنائي دون الحاجة لمساعدة الآخرين».

وتعكس هذه الردود التأثير الكبير لمعايير النوع الاجتماعي، والتي تحدد الحاجة للحصول على إذن وموافقة الأب، بالإضافة إلى وجود مدارس للفتيات ضمن المنطقة التي يقمن فيها. وعلى الرغم من اختلاف درجة أو مستوى التمسك بالأعراف المحافظة من قبل المشاركين في العينة، تشير وجهات النظر النوعية إلى أن الانفراج البسيط في توفر الموارد أو حتى في العوائق أمام حرية الحركة من خلال توفير مواصلات آمنة قد لا يكون كافياً، وخصوصاً في المناطق الريفية.

وبناءً على ذلك، فإن من الضروري وجود إطار للسياسة التربوية يستطيع تناول ومعالجة أكثر من عائق في الوقت ذاته. وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفصل الختامي، هناك حاجة للمزيد من الاستثمارات في المرافق التعليمية الأساسية بحيث لا يضطر التلاميذ، وخصوصاً الفتيات، للذهاب إلى خارج قراهم. وتتضمن التدابير الأخرى التي يمكن أن تعزز الوصول زيادة عدد المعلمين المؤهلين وتقسيم اليوم المدرسي إلى فترتين، مع توفير المدارس والمدرسين بشكل منفصل على أساس النوع . كما قد تساعد برامج التحويلات النقدية على فتح الباب أمام المزيد من الفرص، مما سيساهم في القضاء على عائق الموارد وتغيير المعايير والأعراف المتعلقة بتعليم الفتيات وأدوارهن في الحياة العامة.

4 محدودية الاستقلالية داخل الأسرة

تزوج معظم النساء اليمنيات عند بلوغهن سن 17 عاماً أو أقل من ذلك، بل تتزوج الفتاة في المناطق الريفية في بعض الأحيان وهي في سن الثامنة. ولا يزال الزواج التقليدي شائعاً في اليمن. وبموجب قانون الأحوال الشخصية، يتوجب على المرأة الحصول على إذن ولي أمرها (الأب، أو الجد، أو الأخ) للزواج. كما لا تملك النساء سلطةً كبيرةً حول قرارات الحمل وقد تتعرض لمخاطر الإنجاب وهي في سن مبكر. الزواج في المجتمع اليمني غالبا هو قرار الاسرة وليس الفرد الذي سيتزوج، سواء كان شابا ام فتاة، فالاسرة هي التي تتخذ القرار بهذا الشأن وفق نمط من العلاقات الاجتماعية. فالمصاهرة (الزواج) يستهدف تدعيم علاقات وتحالفات بين الاسر والقبائل. وهذا السياق تظهر معه حالات قليلة من استقلال الشباب بارائهم نحو اختيار الزوجة خاصة اولئك الذين حصلوا على فرص اقتصادية تدر عليهم دخلا جيدا.[15]

وعند مناقشة تفاصيل التقاليد المتعلقة بالزواج والإنجاب، أبدى الشباب في التقييم النوعي مشاعر مختلطة مزجت بين الاعتزاز والتشكيك في هذه الممارسات. حيث عبروا عن رغبتهم في تأجيل الزواج والإنجاب وتقليل كلفة احتفالات الزواج .. وتود النساء الشابات والفتيات الزواج في مرحلة لاحقة من حياتهن، وإنجاب عدد أقل من الأطفال، وتقليل مخاطر الإنجاب. كما يتمنى الشباب الذكور لو يتم تخفيض النفقات المعتادة.

ففي قرية جهران، على سبيل المثال، تحدثت إحدى النساء الشابات عن الأسبوع الذي يسبق الزفاف، وذلك حين يتجمع الأقارب والأصدقاء والجيران للاحتفال معاً في منزل العروس عند استلامها المهر. ويبدأ يوم احتفالي آخر بذبح الأبقار والخراف ثم ارتداء العريس ثوب أبيض مع جنبية وشال ووشاح خاص يلف حول الرأس وتوضع حوله الورود والياسمين- ثم يتم زف العريس مع الموسيقى والأغاني «إلى المسجد، حيث يتم الغناء والاحتفال ويقوم الحضور بتقديم الرفد (الهدايا النقدية للعريس)».

وعلى الرغم من تقدير هذه الممارسات والالتزام بها بشكل صارم، من المرجح أن يساهم الوضع الاقتصادي والأمني في طلب الشباب تسهيل والتخفيف من هذه التقاليد. ويؤدي الوضع المضطرب أيضاً إلى التسبب بالضغوط داخل الأسر ويؤثر على العلاقات. وتشير النتائج النوعية إلى أن الخلافات العائلية تشكل هاجساً شائعاً بالنسبة للنساء ويتم تسويتها بشكل رئيسي من خلال المؤسسات التقليدية، والتي لا تقف في الغالب في صف النساء. يبحث هذا الجزء في الجوانب الرئيسية للحياة الأسرية ويناقش أهم العوائق القانونية التي تواجه النساء والفتيات في سبيل ممارسة المزيد من الاستقلالية والتحكم في القرارات المتعلقة بتكوين الأسرة والنزاعات وانفصال الزوجين.

الزواج في سن مبكرة للغاية

رئيس الجلسة: لنفرض أن هنالك قانون يحدد السن الأدنى للسماح للفتاة بالزواج. هل ستساند أم ترفض هذا القانون؟ لماذا؟

نعم، سنؤيد مثل هذه القوانين.

يعد ذلك فكرةً جيدةً، لكن الأشخاص لن يتقيدوا بالقانون.

يجب زيادة الوعي حول هذا الموضوع.

—مجموعة النقاش الخاصة بالشباب الذكور، جهران

"تزوجت وعمري *20* عاما. وكان وضعي سيكون أفضل لو تزوجت وأنا في سن أكبر حيث أنني كنت لا أزال أدرس في الجامعة... "

—شاب، عدن

وأشارت إحدى الفتيات المراهقات في منطقة جهران بشكل صريح خلال مجموعة النقاش إلى عدم سعادتها على الإطلاق بسبب «الزواج المبكر، حيث تجبر بعض الأسر بناتها على الزواج.» وعلى الرغم من حقيقة أن الإسلام يمنح المرأة الحق في الموافقة أو الرفض للزواج، إلا أن هنالك العديد من الحالات لفتيات في اليمن تم حرمانهن من هذا الحق، وخصوصاً في المناطق الريفية. وقد أبطلت المادة العاشرة من قانون الأحوال الشخصية أي زواج قسري، وتشترط المادة 23 الحصول على موافقة العروس، لكن المادة 7 لا تشترط حضور العروس للتوقيع

15 الصلاحي، 2005م.

المربع 2: مخاطر العنف و الضعف المالي للزوجات الأطفال

في العام 2010، قامت منظمة المساواة الآن وشريكها اتحاد نساء اليمن، بالمشاركة في قضية «وفاء»، وهي فتاة تبلغ من العمر 11 عاماً والتي تم تزويجها إلى مزارع يبلغ من العمر 40 عاماً والذي قام بشكل متكرر باغتصابها وتعذيبها. حيث قامت المنظمة والاتحاد بتوكيل محامي لتولي القضية، وتم الاستماع للقضية أمام محكمة في محافظة حجة. وقد وافق القاضي على منح الفتاة الطلاق في العام 2011 بشرط إرجاع المهر- وهو المبلغ الذي كان والدها قد أنفقه قبل وفاته. وبسبب الافتقار إلى قانون يحظر زواج الأطفال، أصبحت وفاء متزوجةً قانونياً وبالتالي لم تكن قادرةً على التخلص من هذا الزواج بدون تلبية متطلبات الطلاق. وقد ألغى تعديل على قانون الأحوال الشخصية في العام 1999 نصاً يسمح للفتيات المتزوجات قسراً بطلب الطلاق مع المحافظة على حقهن في النفقة. وقد قام أحد أقرباء وفاء باستدانة المال لتسديد المهر لكنه أجبرها على التسرب من المدرسة وممارسة التسول في الشوارع. كما حاول الإساءة اليها جنسياً وضغط عليها للزواج منه. وتعيش وفاء حالياً في ملجأ لاتحاد نساء اليمن حيث تواصل تعليمها.

المصادر: منظمة المساواة الآن. وقف زواج الأطفال من خلال سن وإنفاذ قانون حول الحد الأدنى لسن الزواج. الإجراء 34.2
تحديث مايو 2012 ومنظمة هيومان رايتس ووتش 2011.

على عقد الزواج. حيث يعد وجود ولي الأمر الذكر والعريس كافياً (مانيا 2010). ويعتبر السكوت علامة الرضا بالنسبة للفتاة البكر، بينما يجب أن تعبر المطلقة أو الأرملة بصوتها عن موافقتها (صبحي 2000).

وبحسب المسح الوطني الذي أجري من قبل وزارة الصحة ومنظمة اليونيسيف (2006)، فان 14% من الفتيات تزوجن قبل بلوغهن سن 15 عاماً، وأن 52% تزوجن قبل سن 18 عاماً. وأشارت دراسة أجرتها جامعة صنعاء أن الفتيات في المناطق الريفية يتزوجن في سن الثامنة (الشرجبي 2005). وقد تؤدي العلاقات الجنسية المبكرة إلى إحداث أضرار جسدية ويتم أخذ العديد من الفتيات إلى المستشفيات، على الرغم من عدم التبليغ عن تلك الحالات (التقرير السابع لاتفاقية سيداو)[16]. كما أن زواج الأطفال يزيد من مخاطر العنف المرتكز على النوع الاجتماعي. وقد أظهر المسح متعدد الدول الذي أجرته منظمة الصحة العالمية (2005) أن النساء اللواتي يتزوجن ما بين 15–19 عاماً قد يتعرضن بصورة أكبر للعنف المرتكز على النوع الاجتماعي بما في ذلك ممارسة الجنس بشكل قسري (انظر أيضاً المربع 2).

تطبق معظم البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حد أدنى لسن الزواج (منظمة هيومان رايتس ووتش 2011)، لكن اليمن تعد حالياً استثناءً في هذا الصدد (انظر المربع 3 والشكل 15)[17]. وبعد إعادة توحيد شطري اليمن، وضع قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992م حد أدنى لسن الزواج وهو 15 عاماً (انظر الإطار الزمني في الشكل 15). وبعكس قانون الأحوال الشخصية لسنة 1978م الذي كان مطبقاً في شمال اليمن، والذي لم يفرض عقوبات على الدخول الحقيقي على المرأة قبل سن البلوغ وبما أنه لم تكن في البداية حاجة لتسجيل حالة الزواج، لم تكن هناك أية آلية للإشراف على العملية.[18] وللعلم فان عقود الزواج لا يتم تسجيلها في مكاتب رسمية، خاصة في الريف، الا عندما يكون هناك حاجة وغالبا ما تتم بعد الزواج بعدة سنوات. وهنا يبرز ضعف تطبيق القانون اضافة الى فاعلية القبيلة والثقافة في تحديد سن الزواج والدخول بالفتاة.

وفي أبريل سنة 1999م، تم إلغاء الحد الأدنى لسن الزواج (قانون رقم 24 لسنة 1999). ويتيح القانون الجديد زواج الفتاة القاصر لكنه يشترط حدوث الدخول الحقيقي عند البلوغ.[19] وبالرغم ذلك، لا توجد حتى الآن عقوبات على الدخول الحقيقي المبكر على المرأة قبل بلوغها ويندر من الناحية العملية أن تطلب الأسر المشورة الطبية حول ما إذا كانت الفتاة جاهزةً للاتصال الجنسي أم لا (التقرير السابع لاتفاقية سيداو).

فالواقعة التي حدثت مؤخراً لفتاة تدعى نجود، وهي فتاة تبلغ من العمر 8 أعوام أجبرت تحت الضغط على الزواج والدخول الحقيقي من رجل يبلغ من العمر 32 عاماً، أثارت حالة من الغضب على الصعيد المحلي والدولي. وفي العام 2008، تمكنت الطفلة نجود بنجاح من الذهاب إلى المحكمة والحصول على فسخ عقد زواجها (انظر المربع 6 حول حالة أخرى). وقد أفضى النقاش العام إلى إجراء محاولتين لإدخال مشروع قانون قدمته اللجنة الوطنية للمرأة في العام 2009. وفي نهاية المطاف تمت دراسة إحدى المحاولتين لتحديد سن أدنى للزواج عند 18 عاماً من قبل البرلمان، ووافقت غالبية أعضائه على تحديد سن أدنى للزواج عند 17 عاماً وأفسحت المجال أمام موافقة المحكمة على الزيجات في عمر أبكر إذا قرر القاضي أن ذلك في مصلحة الطفل. كما نص مشروع القانون على عقوبات تصل إلى السجن لمدة عام واحد أو غرامة تصل إلى 100,000 ريال يمني (نحو 465 دولار أمريكي) لكل بالغ يخالف أحكام هذا القانون، بالإضافة إلى السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر أو غرامة تصل إلى 50,000 ريال يمني (نحو 232 دولار أمريكي) لكل شخص يشهد على حالة الزواج. وبالرغم ذلك، نجح عدد قليل من أعضاء البرلمان المحافظين المتنفذين في إعاقة التعديل المقترح. وحتى هذا التاريخ، لم يتم إقرار القانون (مانيا 2010 ومنظمة هيومان رايتس ووتش 2011). وقد نجح فريق الحقوق والحريات احدى الفرق التسع المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني من التصويت با لاغلبية على مشروع مادة دستورية تحدد الثامنة عشرة بالسن الادنى للزواج.

16 وقد أكدت ذلك الدكتورة جميلة الراعبي- الرئيسة السابقة لوحدة جراحة الأطفال في مستشفى الأمومة والطفولة، الوكيلة المساعدة الحالية في وزارة الصحة العامة والسكان (الأمم المتحدة 2010).

17 أدت الإصلاحات في مصر في العام 2008 إلى رفع الحد الأدنى لسن الزواج من 16 إلى 18 عاماً للأولاد والفتيات.

18 أصبح تسجيل حالات الزواج إلزامياً في العام 1993 بمرسوم رئاسي.

19 «يعتبر زواج الفتاة الصغيرة قانونياً لكن لا يتم الدخول الحقيقي إلى حين أن تصبح جاهزةً لممارسة الجنس، حتى وإن تجاوز عمرها 15 عاماً. كما لا يعتبر زواج الولد الصغير قانونياً لما لم يكن ذلك لسبب وجيه».

الشكل 15: الحد الأدنى لسن الزواج – السن القانوني

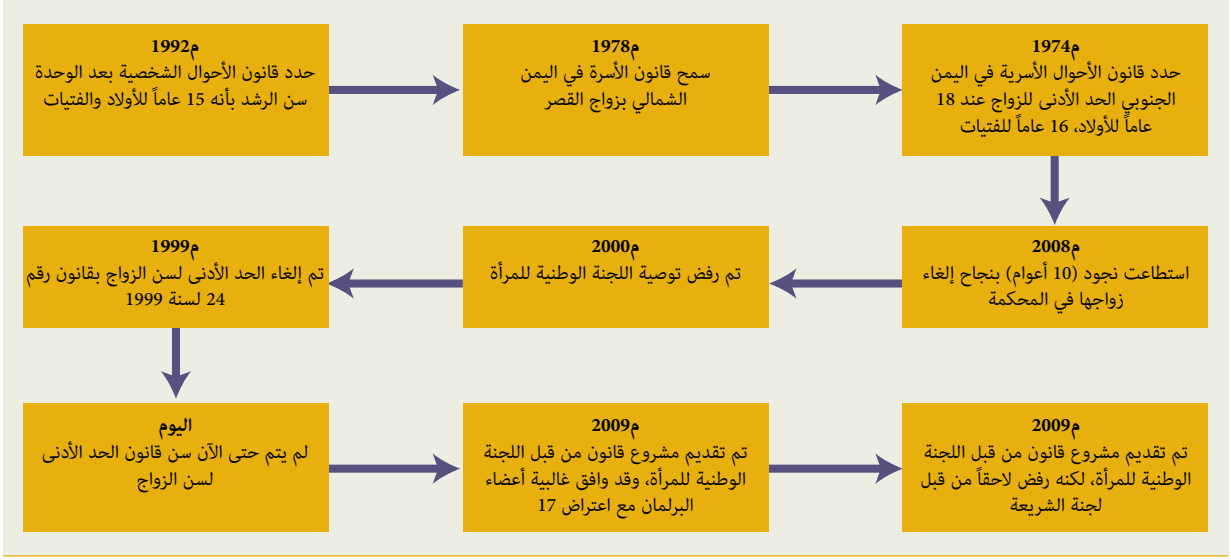

المصدر: مانيا 2010م، منظمة هيومان رايتس ووتش 2011م.

المربع 3: الالتزام الدولي للجمهورية اليمنية تجاه إنهاء زواج الأطفال

بالإضافة إلى اتفاقية سيداو، يعتبر اليمن دولةً عضو في اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى للزواج، وتسجيل عقود الزواج، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد صادق اليمن على اتفاقية حقوق الطفل في العام 1991م. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لا تتطرق بشكل محدد إلى زواج الأطفال، تعرف المادة الأولى من الاتفاقية الطفل على أنه من هو دون سن الثامنة عشر. ويتم النظر إلى زواج الأطفال على أنه انتهاك للمواد الأساسية من اتفاقية حقوق الطفل، مثل الحق في الحماية من كافة أشكال العنف والإساءة الجنسية والحقوق المتعلقة بالصحة والتعليم. وبحسب المادة 16 (20) من اتفاقية سيداو، لا يوجد لزواج الطفل أي أثر قانوني. ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 23 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الرضا بالزواج على الحق في الزواج على أساس موافقة كلا الزوجين. ولا تعتبر أي من هذه الاتفاقيات الأطفال قادرين على اتخاذ قرار بشأن الزواج نظرا لصغر سنهم وعدم فهم فكرة الزواج وتبعات العلاقة الجنسية بشكل كامل.

وفي يوليو 2008م، عبرت لجنة اتفاقية سيداو عن «بالغ» قلقها حيال إلغاء الحد الأدنى للزواج، معتبرة أن ذلك يمثل «تراجعاً واضحاً في حقوق النساء...وانتهاكاً خطيراً لالتزامات الدولة العضو بموجب الاتفاقية» (الأمم المتحدة 2008م). وفي العام 2005م، عبرت لجنة حقوق الطفل عن قلقها تجاه عدم توافق تعريف الطفل في التشريعات اليمنية. يعرف قانون حقوق الطفل اليمني الطفل على أنه «كل إنسان لم يتجاوز ثمانية عشر سنةً من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك». وعلى العكس من ذلك، يعتبر قانون الأحوال الشخصية أن سن الرشد هو 10 أعوام أو الوصول إلى مرحلة البلوغ أيهما أقرب. وبالنسبة للفتيات، فإن سن الرشد هو 9 أعوام أو الوصول إلى مرحلة البلوغ. وبالنسبة لكليهما ، يعتبر أي شخص فوق سن 15 عاماً أنه وصل إلى سن الرشد. ومما يزيد التعقيدات، يعرف القانون المدني اليمني سن الرشد على أنه بلوغ سن 15 عاماً بدون أية استثناءات. وتؤدي القوانين المتضاربة إلى حالة من عدم اليقين، مما يترك الأطفال من دون الحماية التي يستحقونها بموجب القانون الدولي.

المصدر: منظمة هيومان رايتس ووتش 2011.

تعتبر عملية تسجيل حالات الولادة والزواج أدوات هامة في رصد ومنع زواج الأطفال.[20] بيد أنه ومن الناحية العملية، من النادر أن يتم تنفيذ الأحكام التي تتطلب عمليات التسجيل هذه في اليمن. وفي العام 2006م، لم يتم تسجيل سوى 22% من حالات الولادة (وزارة الصحة 2006م). وعلى نحو مماثل، يعتبر عدد حالات تسجيل الزواج (والتي تتطلب تقديم الأرقام الوطنية والأعمار للزوجة والزوج) متدني للغاية مقارنةً مع مجموع عدد السكان والبالغ 23 مليون نسمة.[21]

تظهر البيانات النوعية بشكل متسق مستويات مرتفعة من التوافق بين الشباب من كلا النوعين على ضرورة تأخير سن الزواج والإنجاب. وتقول

[20] في اليمن، صدر مرسوم رئاسي في العام 2003 يقضي بجعل تسجيل حالات الولادة خلال 60 يوماً إلزامياً. ويجب تسجيل عقد الزواج بشكل قانوني خلال 15 يوماً لدى وزارة العدل،ويجب تقديم شهادة الزواج خلال شهر وحد من قبل الزوج أو الوصي الذكر (المادة 14 من قانون الأحوال الشخصية). وتجب الإشارة إلى أعمار العروس والعريس وأرقامهما الوطنية في الشهادة بالإضافة إلى مقدار المهر.

[21] تم فقط تسجيل 8,120 حالة زواج في العام 2001، 10,934 حالة زواج في العام 2002، 600 حالة زواج في العام 2003 في 20 محافظة في كتاب الإحصاء السنوي للعام 2003 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء (الحكومة اليمنية 2003). ولا توجد عقوبات على عدم الالتزام بحسب شذى ناصر، محامية في المحكمة العليا (منظمة هيومان رايتس ووتش 2011). وقد شددت لجنة اتفاقية حقوق الطفل على التزام الدول الأعضاء بوضع تدابير لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالتسجيل (لجنة اتفاقية حقوق الطفل 1999).

الشكل 16: برأيك، ما هو الحد الأدنى المقبول لسن الزواج بالنسبة للفتاة؟

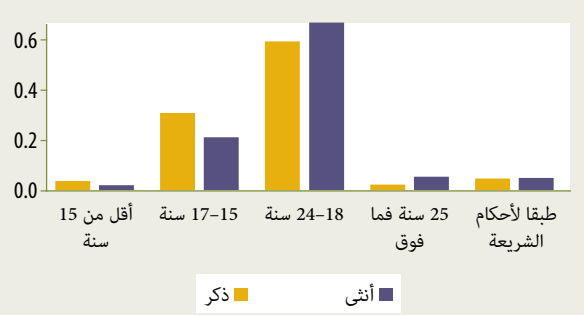

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

النساء الشابات في بعدان (المنطقة شبه الحضرية) أن الفتيات يبدأن بالزواج في سن 15 عاماً، لكنهن يفضل الزواج عند سن 25 عاماً. وفي عدن، تبين النساء الشابات أيضاً أنه وعلى الرغم من قيام الأسر تقوم بتزويج بناتهن عند سن 15 عاماً، فإن السن المثالي للزواج لا يجب أن يقل عن 18 عاماً وأن يتراوح بشكل مثالي بين 20–25 عاماً لأنه في هذا السن تكون الفتاة «أكثر وعياً ومسؤوليةً وقدرةً على رعاية الأطفال بالشكل الملائم». وفي قرية خارف، أشارت النساء الشابات إلى أن الفتيات يتزوجن في العادة عند بلوغهن سن 16–18 عاماً، لكن كان هنالك إجماع بأن ذلك «لا يعتبر مناسباً». كما وجدت دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 16) تفضيلاً واضحاً لدى كل من الرجال والنساء في تأخير سن الزواج إلى *18* عاماً على الأقل. رغم ذلك، تشكل النساء اليمنيات المتزوجات وهن في سن *17* عاماً فما دون *67%*، مقارنةً مع *16%* فقط بالنسبة للرجال اليمنيين الذين يتزوجون في مثل هذا السن (الشكل 17).

كما أن أكثر من 70% من الذكور والإناث الذين شاركوا في دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011) يؤيدون فكرة وضع حد قانوني أدنى لسن الزواج بالنسبة للفتيات. وعلى الرغم من أن غالبية المشاركين يؤيدون تحديد هذا السن عند 17 عاماً، أشار 25%

الشكل 17: السن عند الزواج للمرة الأولى

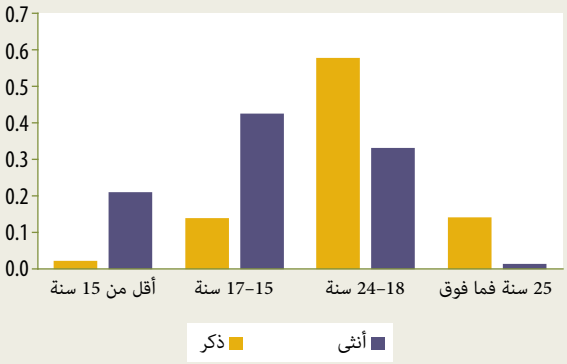

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

من الرجال بالإضافة إلى 38% من النساء إلى تأييدهم لفكرة رفع ذلك السن. وفي جهران، تعتقد النساء الشابات أن مثل هذا القانون سيسمح لهن بإكمال دراستهن. وبشكل عام، سيساعد مثل هذا القانون الأجيال الصغيرة على القيام بالتغييرات التي ينشدونها بخصوص توقيت الزواج، وربما إبداء المزيد من الرأي حول اختيار شريك الحياة مقارنةً مع الوقت الحالي. رغم ذلك، توجد معلومات محدودة على أرض الواقع حول قوانين النوع الاجتماعي بشكل عام، وحول النقاش بشأن سن قانون للحد الأدنى لسن الزواج بشكل خاص (المربع 4). وبالتطلع إلى المستقبل، قد يعمل التوسع في توفير فرص العمل على تغيير قواعد اللعبة من حيث المواقف تجاه مدى ملائمة الأنظمة والأدوار التقليدية لكلا النوع . علاوةً على ذلك، يشير التحليل النوعي إلى أنه وعند تمتع النساء بنوع من الاستقلالية الاقتصادية، فإنهن يرغبن في العادة بجعل بناتهن أكثر إصراراً، وأكثر تعليماً ، بحيث يتمتعن بالمزيد من الخيارات حول مسار حياتهن. وفوق كل هذا يأتي التغيير في المعايير من خلال التمكين التعليمي والاقتصادي، حيث تشير الأدلة المتوفرة لدينا إلى أن الحافز وراء تأخير الزواج يرتبط أيضاً بالضغوط والمخاوف لدى الشباب حول عدم توفر الوظائف لدى الشباب من النوع ومخاطر الحمل المبكر.

المربع 4: المعرفة البسيطة بالحقوق على أرض الواقع

عند سؤالهم عن معلوماتهم وآرائهم بشأن القوانين، وبشكل لا يدعو للدهشة ربما، قام المشاركون في الدراسة النوعية بتقديم أفكار غير واضحة حول القوانين التي تتعلق بالميراث، سن الزواج، التصويت، الوصول إلى التعليم، العمل. وكانت المعرفة بقوانين النوع الاجتماعي الأضعف لدى النساء البالغات في المناطق الريفية. ففي قرية خارف، قالت النساء، "نحن أميات، ولا ندري ما الذي يحدث حولنا"، و "ولا ندري ما الذي تتحدث عنه". على العكس من ذلك، أظهر البالغون والجيل الشاب في القرية المزيد من الوعي، حيث تحدثت النساء الشابات في القرية عن القوانين المتعلقة بالزواج والوصول إلى التعليم. وقد سمع الشباب من الذكور بالقوانين التي تسمح للنساء بالعمل، على الرغم من إدعائهم بعدم وجود تغييرات لأن "المرأة هي المرأة". وعلى نحو مماثل، تعجبت النساء الشابات في جهران من "وجود قوانين لكنها غير مطبقة". ويعتبر الوعي حول قوانين النوع الاجتماعي أكبر في العينة الحضرية، لكنها عبرت أيضاً عن مشاكل حول إنفاذ هذه القوانين. وبحسب سيدة بالغة من عدن، والتي أشارت إلى قوانين تخص "الحد الأدنى لسن الزواج، القوانين حول رعاية الأطفال في حالة الطلاق"، "فإنها تبقى حبراً على ورق فقط". وعبرت النقاشات في مجموعة النقاش البؤرية هذه عن إحباط نتيجة "عدم حدوث أي تغيير بسبب هذه القوانين في ظل استمرار الزواج المبكر. (...) وفي الماضي على الأقل، كانت القوانين في صف النساء حيث كن يحصلن على المنزل في حالة الطلاق مع وجود أطفال".

المربع 5: مبادرة مبتكرة لإحدى القرى لاحتواء النفقات المتصاعدة للمهور

في السابق، كانت تكاليف الزواج في جهران تصل إلى 1,000,000 مليون ريال يمني (نحو 4,650 دولار أمريكي)، وأصبح الآباء في القرية غير قادرين على تزويج أبنائهم دون بيع أراضي أو الحصول على قرض، أو ربما كلا الأمرين. وقد أخذت المهور بالتصاعد لأن القرويين أصبحوا يتباهون في المبلغ الكبير للمهر المدفوع للزوجة، أو الملابس التي تحصل عليها، أو تكاليف الزفاف الباهظة. وقد أدت التكاليف المرتفعة إلى معاناة الشباب من الجنسين في القرية لأن الزواج أصبح غير ممكن من الناحية العملية لدى العديد من الأسر.

وفي منتصف العقد الماضي، اجتمع عدد من العقلاء في القرية واتفقوا على قاعدة لوضع حد للمهر يبلغ 200,000 ريال يمني (نحو 930 دولار أمريكي). وقد فرض على كل من يخالف هذه القاعدة غرامة قدرها 100,000 ريال يمني وتقديم ثورين، كما توجب على المخالف أن يقسم بالله بعدم تكرار ذلك (بدلا عن الذهاب إلى السجن). وكنتيجة لذلك، استطاع العديد من الشبان والشابات الزواج دون تحمل صعوبات، ولا تزال الأسر في القرية قادرة على الشعور بالفخر في أعراسها.

محدودية التأثير في القرارات المتعلقة بالزواج

تتولى الأسرة في اليمن بصورة دائمة تقريبا الترتيب للزواج في المناطق الريفية وإلى حد كبير في المناطق الحضرية. وتصف امرأة شابة من عدن هذه العملية:

> ... يتم تقديم عروض الزواج من خلال الأم أو أحد أفراد الأسرة. وإذا كان ذلك من خلال شخص خارج الأسرة، عندها يتم إرسال وسيط إلى عائلة العروس. وفي حال قبول عائلة العروس، عندها تقوم عائلة العريس بإجراء زيارات محملة بالهدايا إلى منزل العروس ويتم الاتفاق على موعد العرس.

وحتى في المناطق الحضرية والتي يمكن فيها توقع أعراف أقل تشدداً، يجري العرف، كما توضحه امرأة شابة من بعدان كالتالي، «يتم اختيار الزوجة من قبل الأم أو الأخ أو الأصدقاء أو من المدرسة. وتتم استشارة الشباب الذكور حول القرارات، ثم «تذهب الأم والأخت لرؤية الفتاة».

وبحسب امرأة شابة في عدن، لا يعد الالتقاء قبل الزواج أمراً مقبولاً، «حيث لا يقوم الشاب بالزواج من الفتاة التي يواعدها لأنه لن يثق بها»، و»وينتهي الزواج بعد قصة حب بالفشل». ويتفق الشباب الذكور من عدن على أن: «الحب الحقيقي يأتي بعد الزواج»، على الرغم من أحد الشباب في المجموعة جادل قائلاً: «هنالك نسبة ضئيلة» من الزيجات التي تنشأ عن حب. وبشكل عام، تترك هذه الافتراضات مجالاً ضيقاً أمام الشباب والشابات للتعبير عن رأيهم في هذه الأمور وهم مستاءون من ذلك.

كما يود الشباب اليمني إحداث تغييرات على العادات ذات الكلفة العالية المرتبطة باحتفالات الزفاف. ويشير رجل شاب من بعدان إلى أن «مهر يتراوح ما بين 400,000–500,000 ريال يمني (نحو 1860–2324 دولار أمريكي) يعد ضرورياً للزواج من فتاة، وإذا كانت الفتاة «مواطنة أمريكية»، فإن المهر (قد يصل) إلى 1–2 مليون ريال». ويعتقد الشباب الذكور في عدن أنه «وبسبب الظروف المعيشية للأسر، يجب أن تتغير ممارسات الزواج- تقليل المهر والتوقف عن حفلات الزفاف الباهظة». واستجابةً لهذه الهواجس، في الواقع، اتفق أفراد المجتمع في جهران على وضع سقف للمبلغ الذي يمكن أن تدفعه الأسرة كمهر من أجل الحد من التأثيرات

المربع 6: المهر- حماية مالية أم حافزا للزواج المبكر؟

يعرف المهر بأنه مبلغ قانوني واجب الدفع للعروس من قبل الزوج أو أسرته بموجب المادة رقم 33 من قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992م.[1] وبموجب المادة 33 الفقرة (2)، فإن «المهر ملك للمرأة تتصرف فيه كيفما شاءت ولا يعتد بأي شرط مخالف". ويصبح المهر واجب الدفع عند إكمال الزواج (الدخلة) وعند وفاة أحد الزوجين (المادة 36).[2] وإذا طلبت الزوجة الفسخ على أساس الكراهية ووافق الزوج على تطليقها، فيحق للزوجة الاحتفاظ بمهرها. أما إذا لم يوافق الزوج، يستطيع القاضي منح الزوجة الفسخ لكن يتوجب عليها التخلي عن المهر. ورغم ذلك، إذا أثبتت الزوجة أن الزوج يعاقر الخمر أو يدمن على المخدرات كأساس لطلب الفسخ، فإنها تحتفظ عندها بالمهر. كما أن المهر يستحق الدفع عند وفاة الزوج ويصبح جزءً من ممتلكات الزوجة عند وفاة زوجها. وبالتالي، يعد المهر وسيلة حماية مالية للنساء. بيد أن هناك تساؤلات حول قدرة النساء على الحصول على المهر من الناحية العملية، وما إذا كانت لديهن القدرة على المطالبة به عند وفاة الزوج.

وبحسب دراسة أجريت في العام 2005م حول زواج الأطفال في اليمن، تمت الإشارة إلى مبالغ المهور كعامل رئيسي لزيادة مخاطر الزواج المبكر. حيث قد تحصل الفتيات على مهور أعلى عند الزواج من رجل كبير السن (الشرجبي 2005). وهنا تذكر واقعة سالي الصبيحي والتي تبلغ من العمر 10 أعوام والتي أجبرت على الزواج من ابن عمها البالغ 25 عاماً. كما توضح حالة وفاء (انظر المربع 2) كيف أن إعادة سداد المهر تشكل عائقاً أمام الطلاق. وفي حالة سالي، قام والد سالي بصرف مبلغ المهر والبالغ 1000 دولار أمريكي، وهو الذي كان يكسب دولارين في اليوم من بيع الفلفل في السوق القديم بصنعاء من أجل دفع الإيجار وتسديد الديون الأخرى. وفي النهاية تم تسديد المهر من خلال محسنين كجزء من طلاقها (ماكلويد وفلامند 2012).

[1] يمكن دفع المهر على الفور عند الزواج أو بشكل جزئي أو تأجيله بالكامل من قبل وصي المرأة على الرغم من أنه يحق للمرأة طلبه إذا لم توافق على التأجيل.
[2] يستحق نصف المهر المسمى بالطلاق أو بالفسخ إذا كان من جهة الزوج قبل الدخول فإذا كان الفسخ من جهة الزوجين معاً أو من جهة الزوجة فقط فلا يستحق من المهر شيء ويكون على الزوجة رد ما قبضته مما لا يستحق لها ولا يلزمها رد مثل ما وهبته لزوجها.

الضارة للمنافسة من أجل المكانة بين القرويين وتأخير الزواج بسبب شح الموارد (انظر المربع 5). وعلى الرغم من أن المهور تمثل شكلاً هاماً من أشكال الأمن المالي للنساء، إلا أن ذلك يعتمد على قدرتهن على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وهو ما قد لا يستطعن القيام به من الناحية العملية. وفي حال تقديم مهور أعلى مقابل الزواج من رجال أكبر سناً، فإن ذلك يزيد من مخاطر الزواج المبكر (انظر المربع 6).

وباستثناء الشباب الذكور من قرية جهران، تم التعبير أيضاً عن عدم الرضا على ظاهرة تعدد الزوجات. فعلى سبيل المثال، يوافق الشباب الذكور في بعدان على أن الزواج من امرأة واحدة يعد أفضل من أجل «تجنب المشكلات والمزيد من النفقات». وعلى نحو مماثل، تعتقد النساء الشابات في عدن أن الرجال «غير قادرين على إعالة زوجتين والعدل بينهما»، وفي خارف، اعتبر الشباب الذكور أن تعدد الزوجات يسبب المشاكل في الأسرة... وأن الأفضل الزواج بواحدة فقط». وفي جهران، رغم ذلك، أشار الشباب الذكور في جهران أن الزواج من أكثر من امرأة يعد «أمراً اعتيادياً ويمكن أن يحدث للأسباب التالية: عقم الزوجة الأولى والمشكلات الزوجية (المتواصلة)...». وحتى في تلك الحالة، فقد أشاروا إلى أن 3–4% فقط من رجال القرية لديهم أكثر من زوجة، وهم من كبار السن (والذين يستطيعون تحمل النفقات الإضافية). وفي البيانات الوطنية الممثلة لدراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011)، يوافق نحو 90% من الرجال على أن تعدد الزوجات أمر مقبول، بينما توافق أقل من 50% من السيدات على ذلك (الشكل 18).

بموجب القانون اليمني الحالي، لا يتطلب تعدد الزوجات موافقة المحكمة، وهو ما يشكل تراجعاً واضحاً مقارنةً بالنسخة السابقة للقانون، حيث كان يتوجب تقديم إخطار لكلا الزوجتين، كما كان يتعين أن يكون لدى الزوج سبب مشروع للزواج مرةً أخرى، مثل مرض أو عقم الزوجة الأولى. وفي العام 1998م، تم تعديل هذه القيود وأصبح من غير الضروري تقديم الزوج لسبب من أجل الزواج بأخرى، كما يتم فقط إخطار الزوجة الثانية بالزواج الأول (الأمم المتحدة 2010). .

الشكل 18: هل يعتبر تعدد الزوجات أمراً مقبولاً؟

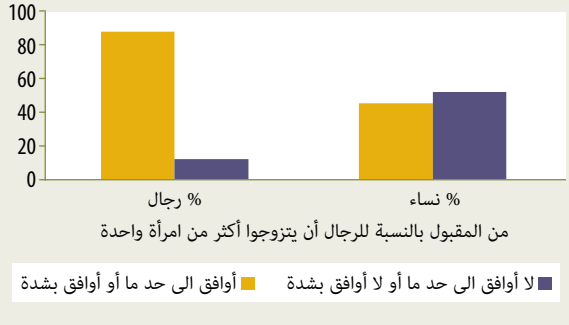

المصدر: حسابات الموظفين على أساس بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011).

محدودية التحكم في القرارات حول الخصوبة ومخاطر الإنجاب في سن مبكر

كما يود الشباب والشابات في اليمن تأجيل موعد إنجاب الأطفال، وهي رغبة موجودة في كل من المناطق الريفية والحضرية. حيث تشير امرأة شابة في بعدان أن النساء المحليات «ينجبن مباشرةً عقب الزواج»، وعلى الرغم أن بعضهن يعتقدن أن لا ضير في ذلك، تفضل أخريات الإنجاب «ابتداءً من سن العشرين فما فوق». كما يوافق الشباب الذكور في بعدان على ذلك وكما يقول أحدهم، «تقوم بعض النساء بتأجيل الحمل» حتى بلوغها سن 26 عاماً. وتشاطر المجتمعات الريفية هذا الرأي، لكن توجد أيضاً المخاطر المرتفعة المرتبطة بالإنجاب المبكر ومحدودية الوصول إلى الرعاية الصحية الرسمية. وفي جهران، تحدثت إحدى النساء الشابات عن أختها والتي «أنجبت وهي في سن 14 عاماً ثم توفيت بعد الولادة.

لا يزال اليمن بعيداً عن تحقيق الهدف المتعلق بتوفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع بحلول العام 2015م. وعلى الرغم من أن اليمن قد حققت بعض التقدم على صعيد التدابير المتعلقة بصحة الطفل والأم، لا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعةً (الشكل 19)، بينما تعد معدلات وفيات الأمهات الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 20). وعلى الرغم من إدخال تحسينات خلال العقد الماضي، الا أن نسبة حالات الولادة التي تمت برعاية كادر من أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين خلال العام 2010م بلغت 35.7% فقط، أي ما يقل عن نصف المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول متدنية ومتوسطة الدخل (الشكل 21). وتزداد حدة المشكلة لدى النساء غير المتعلمات، والنساء في المناطق الريفية، حيث يصل 26.6% و 23.3% منهن على التوالي فقط لمثل هذه الرعاية (الشكل 22).[22] علاوة على

[22] مسح ميزانية الأسرة 2005.

الشكل 19: مؤشرات صحة الطفل والأم (1990–2006)

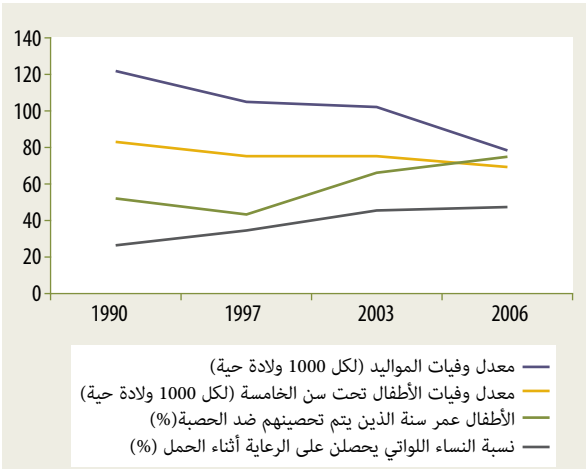

المصدر: بناءً على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة اليمنية (2010).

ذلك، لا تحصل سوى 4 من أصل كل 10 نساء في المناطق الريفية على الرعاية الصحية ما قبل الولادة، الأمر الذي يؤدي بشكل غير تناسبي إلى زيادة مخاطر الوفاة لدى النساء.

كما أن هناك أدلة على الافتقار الواسع للوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية للنساء الريفيات في اليمن: حيث تشير بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن ثلث النساء فقط في المناطق الريفية في اليمن يستطعن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية أو طبيب الأسرة، كما أن أقل من 30% من النساء في المناطق الريفية يقيمن جودة الرعاية الصحية المقدمة على أنها فوق المتوسط. وقد وجد تقييم حديث أجري في العام 2012م لتحديد أثر أزمة 2011م أن الظروف الصحية السيئة أصلاً قد تفاقمت كنتيجة لتدمير المرافق الصحية والخدمات الإنجابية وإخلاء المرافق من موظفيها (البنك الدولي وآخرون 2012).

كما تظهر اختلافات واضحة بين المناطق الريفية والحضرية حول التصورات بشأن شيوع استخدام الزوجين لوسائل تنظيم الأسرة في مناطق الدراسة. حيث أشار الشباب والشابات في عدن إلى مستويات مرتفعة للغاية من استخدام وسائل منع الحمل (ما بين 70–80%) من قبل النساء في ذلك المجتمع. وفي بعدان، المنطقة شبه الحضرية، ذكرت الشابات أيضاً مستويات مرتفعة من استخدام وسائل تنظيم الأسرة لأن النساء «أصبحن أكثر تعليماً وأكثر وعياً ولهذا السبب يستخدمن هذه الوسائل لتقليل عدد الأطفال». لكن هذه الأقوال تتناقض مع ما ذكر في جهران وخارف الريفيتين، حيث تقدر مجموعات النقاش هناك أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل هي بحدود 10%، ومن المرجح أن ذلك يعود لمحدودية أو عدم توفر خدمات تنظيم الأسرة بالإضافة إلى العادات المحلية التي تفضل العائلات الكبيرة. رغم ذلك، تشير التقديرات الوطنية من المسوحات الممثلة إلى مستويات متدنية للغاية من استخدام وسائل تنظيم الأسرة من قبل النساء- ففي العام 2003م ذكرت 23% فقط من النساء ممن هن في سن الإنجاب إلى استخدامهن لوسائل منع الحمل.[23]

وكما هو الحال في القرارات المتعلقة بالزواج، لا يوجد لدى النساء الشابات تأثير كبير في القرارات المتعلقة بتوقيت الحمل أو عدد الأطفال. ووفقا

الشكل 20: معدلات وفيات الأمهات (لكل 100,000 ولادة)

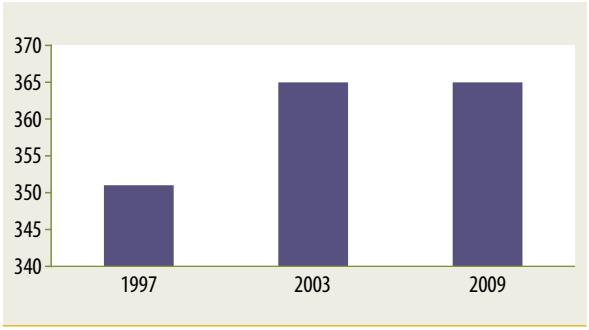

المصدر: بناءً على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة اليمنية (2010).

الشكل 21: نسبة الولادات برعاية كادر من أخصائيي الرعاية الصحية المؤهلين

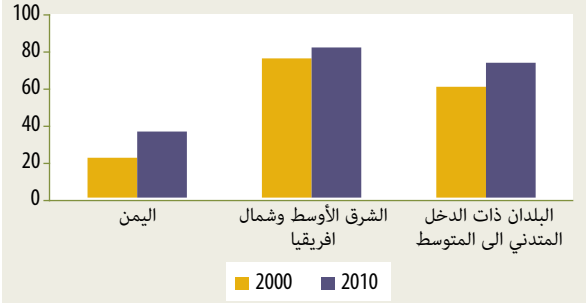

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (2011).

للصلاحي (2005)، لا تستطيع المرأة بمفردها اتخاذ قرار بتأجيل الانجاب فهو قرار بيد الرجل الذي يرى فيه حقا له في اولاد يحملون اسمه ويفتخر

[23] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة اليمنية (2010).

الشكل 22: نسبة النساء اللواتي تلقين خدمات رعاية الأمومة أثناء الولادة في اليمن، بحسب المستوى التعليمي والمنطقة الجغرافية

المصدر: مسح ميزانية الأسرة (2005).

بهم في وسط مجتمعه. ومن خلال الانجاب تأخذ المرأة مكانتها داخل الاسرة والمجتمع وكلما كانت قادرة على الانجاب خاصة انجاب الذكور زادت مكانتها لدى الزوج واسرته. وعلى الرغم من أن النساء الشابات يرغبن في إنجاب عدد أقل من الأطفال مقارنةً بأمهاتهن، إلا انه من النادر أن ينفذن ما يرغبن به. حيث أوضحت إحدى النساء الشابات في عدن أن «النساء لا يقمن باتخاذ القرار (حول عدد الأطفال، بل الزوج هو من يقرر ذلك». وفي نفس الوقت، يصر الشباب الذكور في عدن على أن القرارات المتعلقة بإنجاب الأطفال يتم اتخاذها بناء على «التفاهم بين الزوجين». بيد أنه وبالنظر إلى مكانة الزوج في الأسرة، فإن من المرجح أن لا تملك النساء قدرةً كبيرةً على التفاوض وعليهن تلبية رغبات الزوج. وكما توضح بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذكرت أكثر من 60% من النساء إلى أن القرارات المتعلقة بعدد الأطفال والتحكم بالولادة تعود للزوج أو «بالتشارك» مع الزوج وأهله (الشكل 23). في حين ذكر أقل من 4% من النساء أنهن يتخذن القرارات حول الخصوبة واستخدام وسائل منع الحمل لوحدهن. رغم ذلك، يوجد تغير في المعايير لدى الشباب الذكور تجاه تقليل عدد الأطفال. ففي عدن على سبيل المثال، يرغب الشباب الذكور في عدد أكبر من الأطفال مقارنةً بالنساء الشابات (3–5، بالنسبة للشباب الذكور مقارنةً مع 2–3 أطفال بالنسبة للشابات)، لكن هذه الأرقام تعد أقل بكثير من المستوى الذي كان موجوداً لدى الجيل السابق (4–12 طفل).

ويعتبر الوضع في قرية خارف الريفية متشابهاً . حيث ترغب النساء الشابات في إنجاب 2–4 أطفال (مقارنة مع 15 بالنسبة لأمهاتهن) لأنه "إذا كان عدد الأطفال كبيراً لن يكون بالإمكان تربيتهم والعناية بهم بالشكل الصحيح"، "الحليب باهظ الثمن". رغم ذلك، من غير المرجح أن يكون للنساء في المناطق الريفية الكلمة الفصل حيال الإنجاب، وكما تبين إحدى النساء الشابات، فإنها "لا تقرر ذلك، وليس لديها حرية الاختيار". بل يقوم الرجال بتحديد عدد الأطفال".

ومن الممكن ملاحظة مزيد من التغييرات عبر الأجيال في القرارات حول تفضيل جنس الطفل. فبينما لا تزال النساء الشابات يفضلن الأولاد، لا يوجد فرق بين الأولاد والبنات في خارف و عدن و بعدان. ويذكر شاب من بعدان أن «لا فرق بين الولد والبنت»، بينما أشار شاب آخر من عدن، «الخير فيما اختاره الله». باختصار، وبالإطلاع على سلسلة من القرارات المتعلقة بتكوين الأسرة، ابتداءً من سن الزواج وتكاليف الزفاف، وصولاً إلى القرارات حول الإنجاب، تظهر بشكل واضح رغبات لدى الشباب بالتغيير، وخصوصاً في العينة الحضرية.

عدم الإبلاغ عن العنف ضد المرأة، وقلة التعويض لتسوية النزاعات

تم إعطاء المشاركين في أربع مجموعات نقاش بؤرية الفرصة للتحدث بشكل غير علني عن مستويات العنف الموجودة في مجتمعاتهم. وقد أشارت النساء البالغات إلى أن العنف المنزلي يعد مشكلةً متكررةً في مجتمعاتهن، وإن كان بوتيرة أقل من السابق. كما يشير الرجال البالغون

الشكل 23: القرارات حول عدد الأطفال واستخدام وسائل منع الحمل (كنسبة من النساء المشاركات)

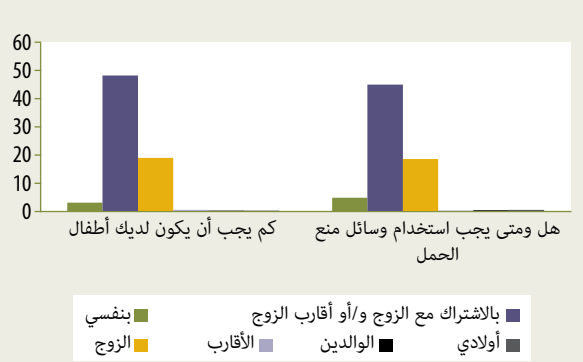

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2011.

الى تراجع العنف المنزلي لكن بمستويات أقل بكثير (الشكل 24). فعلى سبيل المثال، أشارت كافة النساء في بعدان إلى حدوث العنف المنزلي بشكل منتظم، بينما اعتبره كافة الرجال نادرا للغاية، وأنه يكون في الغالب كنتيجة لقيام النساء باستخدام «كلمات بذيئة»، أو «عدم العناية بالأطفال»، أو «عدم طاعة أوامر الرجل».

وفي اليمن، وكسائر البلدان حول العالم، من المعيب من الناحية الاجتماعية القيام بالتبليغ عن الإساءة من قبل فرد قريب مثل الأب أو الزوج. كما أن من العيب للغاية في الثقافة اليمنية ضرب المرأة أو إهانتها. رغم ذلك، فإن من حق الأب أو الأخ القيام بذلك من أجل تأديب الفتاة والمحافظة على شرف الأسرة، بحيث لا ينظر إلى مسألة التأديب على أنها أمر معيب وتعتبر في العادة شأن داخلي خاص بالأسرة.

وتبرز قرية خارف في هذه العينة الصغيرة كموقع وحيد أشارت فيه المجموعات البؤرية للشباب والشابات إلى مستويات متدنية من العنف. وتقول النساء أن مستوى العنف انخفض إلى نحو كبير مقارنةً مع العقد الماضي، وأنه يحدث حاليا في بعض الأحيان: «في قريتنا، لم يقم أحد بضرب زوجته أو أي شيء من هذا القبيل». وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة للموضوع، فإن من غير المستغرب أن النقاشات اتسمت بالحذر والتحفظ، وكانت النساء تشعر بمزيد من الارتياح عند الحديث عن العنف الذي يحدث في أماكن أخرى. وأشارت نساء في خارف إلى أن «امرأة في قرية (أخرى) تعرضت للضرب من قبل زوجها مما جعلها تفر إلى منزل والدها، والذي قام بإرجاعها إلى زوجها. وقام زوجها بضربها مرةً أخرى، ثم قامت بالهرب إلى منزل عمها. أما في قريتنا، لم يقم أحد بضرب النساء».

وعلى الرغم من أن الرجال والنساء لديهم وجهات نظر مختلفة في كثير من الأحيان عندما يتعلق الأمر بشيوع العنف ضد المرأة، إلا أن روايتهم حول أسباب العنف ضد النساء متطابقة إلى حد كبير. فبحسب رأيهما، يحدث العنف عندما (تتمرد) المرأة على الأعراف المتعلقة بالأدوار والسلوكيات المناسبة للمرأة داخل وخارج المنزل، بالإضافة إلى الضغوطات

الشكل 24: التصورات حول شيوع العنف ضد النساء

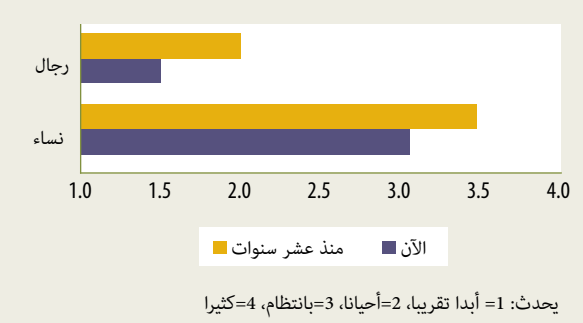

المصدر: تحليل الموظفين بالإضافة إلى مجموعة بيانات «تعريف النوع الاجتماعي» (البنك الدولي 2011).
ملاحظة: توضح الأرقام متوسط التصنيفات بحسب أفراد المجموعات البؤرية في 8 مجموعات بؤرية.

الاقتصادية. وكما أوضحت إحدى النساء من قرية خارف، فإن العنف يقع «عندما لا تطيع المرأة زوجها». وقال رجل آخر من نفس القرية أن «الرجال يقومون في بعض الأحيان بالإساءة إلى زوجاتهم بسبب الظروف المعيشية الصعبة». وعلى نحو مماثل، وفي جهران، يعتقد رجل أن «الفقر هو السبب الرئيسي». وكما قالت سيدة من بعدان، فإن العنف يقع «... عندما يكون الزوج عاطلا عن العمل ويجلس في المنزل، وتأتي طلبات كثيرة من الزوجة والأطفال. إن هذا يشير إلى عدم احترام للزوج».

وفي هذه السياقات، قد تؤدي الأحداث اليومية البسيطة إلى إطلاق شرارة الردود العنيفة.[24] فقد قامت سيدة في جهران بتقديم قائمة لمثل هذه التعديات: «في حال عدم توفر المال لشراء القات»، أو «إذا عادت إحدى البنات للمنزل في وقت متأخر»، أو «إذا لم تكن وجبة الطعام جاهزةً»، أو «إذا لم أقم بغسل الملابس»، أو «إذا أيقظته كي يصلي الفجر».

وتأتي نتائج الدراسة الأوسع لوضع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول مسببات العنف المنزلي متطابقة مع نتائج التقييم النوعي. وعلى الرغم من أن غالبية اليمنيين يرفضون أية تبريرات للعنف المنزلي، كانت هنالك نسبة كبيرة من الإجابات التي ربطت بين العنف المنزلي وقيام الزوجة بسلوك خاطئ (35%)، والتي رأت أن العنف ضد المرأة مبرر في حال تجاهلها للمسؤوليات الأسرية (25%) أو الأطفال (28%)، أو في حالة العصيان (37%)، أو في حال الخروج من المنزل دون إخبار الزوج (37%).

وفي العام 2008م، عبرت لجنة اتفاقية سيداو في ملاحظاتها الختامية عن القلق تجاه عدم وجود أي تشريع نافذ في اليمن للتعامل مع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي والجنسي (الأمم المتحدة 2008). كما لا توجد قوانين تتناول قضايا التحرش الجنسي في مكان العمل أو الأماكن العامة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2011).[25] ويؤدي عدم توفر بيانات موثوقة إلى مضاعفة الصعوبات التي تواجه تناول هذه القضية. حيث أن أحدث بيانات وطنية متوفرة تعود إلى مسح أجري في العام 2003م والذي شمل 13,000 أسرة (الحكومة اليمنية 2003م). وبحسب هذا المسح، تعرضت 5% من النساء المتزوجات ما بين 15–49 عاماً للضرب خلال آخر سنتين سبقتا المسح، حيث تجاوزت حالات الضرب من قبل الزوج أكثر من النصف. وادعى 21.5% من هؤلاء النساء أنهن تعرضن للضرب بدون سبب، بينما أشارت 10% منهن إلى العصيان كسبب للضرب. وبشكل يثير القلق، ذكر عدد قليل من النساء أنهن قد حصلن على معالجة طبية أو قمن بإبلاغ الشرطة بواقعة الضرب. ويشير ذلك إلى أن النساء قد تخشى من التعرض لوصمة العار والانتقام في حال رفعت قضيةً على أحد أقربائها من الذكور (الأمم المتحدة 2010). وبحسب التقرير السنوي للعام 2008م حول وضع النساء، فإن الحالات القليلة التي يتم التبليغ عنها لا تصنف على أنها عنف أسري (اللجنة الوطنية للمرأة 2008). ومؤخرا اقترح فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني مادة دستورية بتجريم جميع اشكال العنف ضد النساء ومقترح اخر بتشكيل محاكم اسرية.

كما أنه لا تتوفر بيانات موثوقة حول العنف المرتكز على النوع الاجتماعي خارج الأسرة. وفي التسعينيات، قدم كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، الجزء الخاص بالجرائم والقضاء، بيانات تفصيلية حول الجرائم التي ارتكبت من قبل أو ضد النساء بحسب العمر. وفي السنوات القليلة الماضية، اقتصرت التفاصيل على الإناث من الأحداث (منتدى الشقائق العربيات لحقوق الإنسان 2007م، الشرجبي 2005م). وقد أظهرت دراسة ميدانية حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي نفذها مركز دراسات و أبحاث النوع الاجتماعي بجامعة صنعاء في عام 2010م بان النساء والبنات و الأطفال هم الأكثر تعرضا للعنف وتأتي في المرتبة الأولى النساء المطلقات ثم المتزوجات كما أن العنف النفسي هو الأكثر انتشارا،وهناك قبول وتأييد لهذا العنف الممارس من قبل أفراد المجتمع .)

تؤدي الاعراف الثقافية التي تعرف العنف المنزلي على أنه شأن خاص للغاية ومصدر لخجل للنساء إلى قلة عدد حالات التبليغ ومحدودية الدعم المؤسسي الرسمي للحصول على التعويض بصورة منهجية. وبحسب أحد الرجال في خارف، «يقوم عدد ضئيل من النساء بالذهاب للشرطة لأن معظمهن يذهبن إلى أسرهن». وعلى نحو مماثل، ذكرت امرأة في جهران أنه «إذا حدث شجار بين الزوج والزوجة بحيث يصل الأمر إلى ضربها، فإنها لا تقوم بمغادرة المنزل إلا إذا تكررت حادثة الضرب، عندها فإنها تذهب إلى أسرتها وهذا ما يحدث الآن».

وأشار تقرير الظل لاتفاقية سيداو والذي أعدته منظمة غير حكومية في العام 2008م أن حالات العنف المنزلي المتعلقة بالشرف كانت تعد «ظاهرة خفية في اليمن». حيث كان يتم التعامل مع هذه الحالات في العادة داخل الأسرة بحسب الأعراف القبلية ومن النادر التبليغ عنها للشرطة. وتعتبر الإرشادات حول فرض الأحكام متساهلة للغاية. فبموجب

[24] تمت الإشارة إلى هذا النمط في كامل العينة العالمية أيضاً. انظر الفصل الخامس من مونوز بوديت، بيتيش، تورك (2013، قادم).

[25] أكدت المادة 12 من القانون المدني (رقم 19) على التساوي في الفرص والحقوق بالنسبة للوظائف في القطاع العام، لكن لا يزال إنفاذ قوانين العمل ضعيفاً على الرغم من التزام الدولة قانونياً بتطبيق آليات للرصد. ومن الناحية العملية، تواجه النساء التمييز وقد يتعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل (الأمم المتحدة 2010).

المادة 232 من قانون الجرائم والعقوبات رقم 12 لسنة 1994م، إذا قتل الزوج زوجته هي ومن يزني بها حال تلبسهما بالزنا أو اعتدى عليهما اعتداء أفضى إلى موت أو عاهة فلا قصاص في ذلك وإنما يعزر الزوج بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة. كما تبلغ دية المرأة (التعويض لأسرة الضحية بسبب جريمة) نصف دية الرجل بموجب المادة 42 من قانون الجرائم والعقوبات (الأمم المتحدة 2010م).

بالإضافة إلى دور الوساطة الذي تلعبه الأسر في حالات النزاع الأسري، قد يلعب رجل الدين في القرية دور الوسيط. "تذهب السيدة إلى منزل أسرتها أو أقاربها، وإذا لم يتوفر هؤلاء فإنها تذهب إلى عاقل القرية أو القاضي"، بحسب ما أوضحته سيدة في خارف. وبحسب رجل من جهران، يعتبر «الذهاب إلى المحكمة الملاذ الأخير». وتشير التقديرات إلى أن نحو 70% من النزاعات تتم تسويتها خارج إطار المحاكم النظامية، وذلك من خلال التحكيم القبلي (البنك الدولي 2000). ويسمح قانون التحكيم لسنة 1992م بشكل رسمي بإتباع هذا الأسلوب في التحكيم باستثناء الجرائم الكبرى. ويتم في العادة تمثيل القبيلة من خلال كبار السن فيها ولا يوجد للنساء في العادة أي تأثير رسمي في هذه الإجراءات (البنك الدولي 2010 ب).

علاوةً على ذلك، يظهر جلياً وجود اختلالات كبيرة على أساس النوع حول من يستطيع البدء بعملية الانفصال، والاحتفاظ بالممتلكات القانونية، وحتى الحصول على حضانة الأطفال. ويعود السبب في ذلك إلى أنه ومن أجل ممارسة حقوقهن في هذه الأمور، يتوجب على النساء الاعتماد على ولي أمرها الذكر. وفي نهاية المطاف، وكما يوضح رجل من جهران «يتمثل الإجراء المتخذ فيما يتعلق بالحضانة بإرجاع الطفل إلى والده. إن مجتمعنا يعد تقليدياً ويعتمد هذا الأمر على رأي الأب».

وصمة العار المرتبطة بالطلاق

في سياق الأعراف الاجتماعية الشائعة، قد يشكل الطلاق وصمة عار شديدة للنساء. وكما تبين إحدى النساء من بعدان، «تعمل نظرة المجتمع للمرأة المطلقة على الحد من حركتها وتؤثر عليها من الناحية النفسية». ولهذا السبب، ينظر إلى الانفصال القانوني على أنه الملجأ الأخير في أوضاع الخلاف الأسري. وتقول امرأة أخرى، يعد الطلاق"أمراً في غاية الصعوبة في حال وصل الزوجان إلى طريق مسدود وعدم توفر حل آخر سوى الطلاق. إن أبغض الحلال عند الله الطلاق. إن الطلاق أمر سيء".

ومن المحتمل أن وصمة العار المرتبطة بالانفصال لها علاقة أيضا بانعدام الأمن المالي بالنسبة للمرأة الناجم عن الطلاق. فبموجب قانون الأحوال الشخصية لسنة 1992م، يحق للزوج تطليق زوجته بشكل أحادي. علاوةً على ذلك، وبموجب المادة 152 منه، قد تفقد المرأة حقها في النفقة إذا طلقها زوجها للأسباب التالية: إذا امتنعت عن الانتقال الى بيت الزوجيه من دون عذر شرعي، أو إذا تركت بيت الزوجيه من دون عذر شرعي، أو إذا عملت خارج البيت دون الحصول مسبقا على موافقة الزوج، أو إذا امتنعت عن السفر مع زوجها دون عذر شرعي .

علاوةً على ذلك، تقتصر مدة حصول الزوجة على النفقة على عام واحد، ويتضمن ذلك اللجوء إلى المحكمة لتغطية فترات التأخير الطويلة في الدفع. وحيث أن النساء لا يملكن الحق في البقاء في منزل الزوجية، ما لم يكن البيت مسجلا باسمها، فإنه يتوجب عليها مغادرته عقب الطلاق (مانيا 2010). وعلى نحو بديل، إذا طلبت امرأة الخلع دون تقديم أسباب مشروعة، يتوجب عليها التخلي عن حقوقها المالية. بيد أن ما سبق من جميع التعويضات المالية يعني أن تأثير ذلك يقتصر على النساء اللواتي يملكن مصادر مالية مستقلة (مانيا 2010).

وإذا ما أريد توفير خيارات أقل تقييدا للنساء والفتيات في اليمن حول مسار حياتهن، فإن من المهم إجراء تغييرات في كل من الأطر المؤسسية الرسمية وغير الرسمية التي تنظم تكوين الأسرة والخلافات والانفصال. ويعبر الشباب الذكور على وجه الخصوص عن الرغبة في التخفيف من تكاليف الزواج، بينما ترغب النساء الشابات في تأخير سن الزواج والإنجاب. وبناءً على ذلك، فان سن قانون يحدد الحد الأدنى لسن الزواج عند 18 عاماً سوف يعمل على تحسين فرص التعليم بالنسبة للفتيات وزيادة قدرتهن على اتخاذ القرارات الخاصة بهن. وعبرت النساء البالغات عن مخاوفهن حيال العنف المنزلي الذي يواجهنه عند مخالفة التصرفات التقليدية. وسوف تشكل إجراءات السياسات حول وضع حد أدنى لسن الزواج وتوفير تعويض أكثر فعالية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي أو الأشكال الأخرى للنزاعات الأسرية أسساً إستراتيجيةً لتحسين حياة النساء والفتيات في كافة أرجاء البلاد.

5 هـ. الحدود العرفية القوية والمكانة المرتبطة بالوظائف

"إن المسؤولية الوحيدة للمرأة هي البقاء في المنزل."
—رجل قروي، قرية خارف

كجزء من النقاشات التي دارت حول العالم لأغراض التقييم النوعي العالمي، قامت المجموعات البؤرية بدراسة مزايا أكثر النساء والرجال نفوذاً وحريةً في مجتمعاتهم. وأثناء محاولتهم فهم ما تعنيه السلطة القوية، أشار المشاركون في الدراسة إلى وجود وظائف ذات مكانة عالية بشكل أكثر من أي عامل آخر. وقد ظهر ارتباط قوي بين الوظائف والتمتع بالسلطة والحرية في جميع الدول العشرين سواء عند الحديث عن النساء صاحبات النفوذ أو الرجال ذوي النفوذ، سواء أكانوا يقيمون في المدن أم القرى، أو ما إذا كانت المجتمعات المحلية تتسم بمعايير تقليدية أو حديثة حول النوع الاجتماعي.

وفي البداية، قامت المجموعة البؤرية للنساء في جهران بوصف النساء الأكثر نفوذاً وحريةً في القرية ببساطة على أنهن: «المرأة التي تملك وظيفةً». ثم أضافت أخريات أنها «المرأة التي تكمل المرحلة الثانوية»، والتي يمكن أن تعمل «كمعلمة» «للقرآن الكريم»، أو «كمديرة لمدرسة محو الأمية» أو كمنشدة (المرأة التي تتلو القرآن أو الأناشيد الدينية في المناسبات الخاصة). ويعتبر التعليم عنصراً أساسياً في الدور المناط بالأم أو مقدم الرعاية. وبالنسبة لعدد قليل من النساء البالغات المتعلمات في جهران، فإن هذا النوع من العمل يمنحهن التقدير والاحترام.

وعلى الرغم من أن مسار الحياة الذي يتضمن الاستقلالية الاقتصادية قد يجلب أيضاً الكثير من المنفعة والمكانة، إلا أن مشاركة النساء في القوى العاملة تعد متدنيةً للغاية في اليمن، كما هو الحال في سائر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوةً على ذلك، وحتى مع أخذ العمل بدون أجر بعين الاعتبار، تعتبر مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلاد من بين النسب الأدنى في العالم. ووفقا لكتاب الإحصاء السنوي (2012م)، بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع العام الحكومي والمختلط 17.6% ونسبة توظيف الإناث (16%) فقط.

وفي هذا الجزء، سنقدم وصفاً عاماً حول مكانة واتجاهات مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة، ونقيم العوائق القانونية الرئيسية التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في الأنشطة الاقتصادية، ونبرز بعض الاختلافات الجغرافية في الدور الهام الذي تلعبه معايير النوع الاجتماعي في إعاقة فرص النساء لكسب الدخل والتحكم في ممتلكاتهن. وسيتناول الجزء الأخير أهم العوائق التي تواجه النساء في سبيل إقامة أعمال تجارية خاصة في البلاد.

ضعف أسواق العمل والقيود المتعلقة بها

أكثر من 90% من النساء اليمنيات في سن العمل لا يشاركن في القوى العاملة (أي أنهن غير عاملات ولا يبحثن عن عمل)، مقارنةً مع 20% بالنسبة للرجال (الشكل 25، مسح ميزانية الأسرة 2005م). وفي حال استخدام تعريف أكثر دقة للمشاركة في القوى العاملة بحيث يتم استبعاد العمل بدون أجر، ستنخفض مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى 5%.[26] وما يثير القلق هو أن أكثر من 90% من النساء اليمنيات العاملات، وتقريبا جميع النساء العاملات في المناطق الريفية في اليمن، يعملن دون أجر. وفي الوقت ذاته، يزيد مقدار حصول الرجال على أجر لقاء العمل 30 ضعفاً مقارنةً مع النساء (الشكل 26).

وقد أشارت دراسة نفذها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية في عام 2008م بأن أكثر من نصف النساء اللواتي يعملن في القطاع الغير منظم يعملن في الخدمات والبيع في المتاجر والأسواق، وأن ثلث هؤلاء النساء هن المعيل الأساسي للأسرة والكثير منهن مشاركات في إعالة الأسرة.[27]

تعتبر المعدلات المتدنية لمشاركة الإناث في القوى العاملة أمراً مثيرا للدهشة والاستغراب بالنظر إلى معدلات متوسط مشاركة الإناث في القوى العاملة والبالغة نحو 65% في الدول متدنية الدخل. ويمكن تفسير هذه النسبة الأخيرة بشكل جزئي بسبب الفقر وإجبار النساء على العمل لتلبية الاحتياجات. رغم ذلك، وفي اليمن، وبغض النظر عن الموقع أو

[26] حسابات الموظفين باستخدام مسح ميزانية الأسرة 2005.
[27] لمركز اليمني للدراسات الاجتماعية، المرأة في القطاع غير المنظم، 2008م.

حالة الفقر، فإن نسبة النساء العاملات أو اللواتي يبحثن بشكل فعال عن فرص عمل ضئيلة للغاية (الشكل 27). وتكفل المادة رقم 19 من الدستور اليمني تكافؤ الفرص لكافة المواطنين في المجال الاقتصادي، بينما تؤكد المادة 5 والمادة 42 من قانون العمل على أن للنساء حقوق متساوية مع الرجال فيما يخص الوظائف والأجور والتدريب وإعادة التأهيل والضمان الاجتماعي (البنك الدولي 2005). رغم ذلك، هناك تناقض صارخ بين مبادئ المساواة وتطبيقها في واقع حياة النساء في اليمن. وهذا يشير إلى أن المعايير الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة خارج المنزل تؤثر على هذه المخرجات، وذلك على الرغم من وجود حوافز اقتصادية لدعم الأسرة.

وقد بحث التقييم النوعي بشكل أكثر عمقاً في طبيعة وتأثير هذه الاعراف الثقافية الاجتماعية، وكيف أنها تحول دون مشاركة المرأة في العمل بأجر والعمل خارج المنزل. وعلى الرغم من أن مجتمعات الدراسة لا تعد ممثلةً للبلاد بأكملها، إلا أن المجموعات البؤرية تكشف عن الأنماط الثابتة في العوائق العرفية، وتشير إلى فهم دقيق للخيارات وعمليات التفكير التي تكمن وراء النتائج التي تم رصدها.

توفر البيانات الكمية بعض الإشارات حول مدى تأثير الاعراف الثقافية أو الأعراف الاجتماعية: حيث من المرجح بصورة أكبر أن تشارك النساء غير المتزوجات في المناطق الحضرية في القوى العاملة مقارنةً بالنساء المتزوجات أو النساء في المناطق الريفية في اليمن (الشكل 28). ويدل ذلك على أن من المحتمل أن المعايير المتعلقة بأدوار النساء خارج المنزل تطبق بشكل أكثر صرامةً عقب الزواج وفي المجتمعات الريفية المحافظة. وفي الواقع، تظهر وجهة نظر أساسية حول الرجال والنساء الذين يتقلدون

الشكل 25: التباينات بين الجنسين في مخرجات سوق العمل

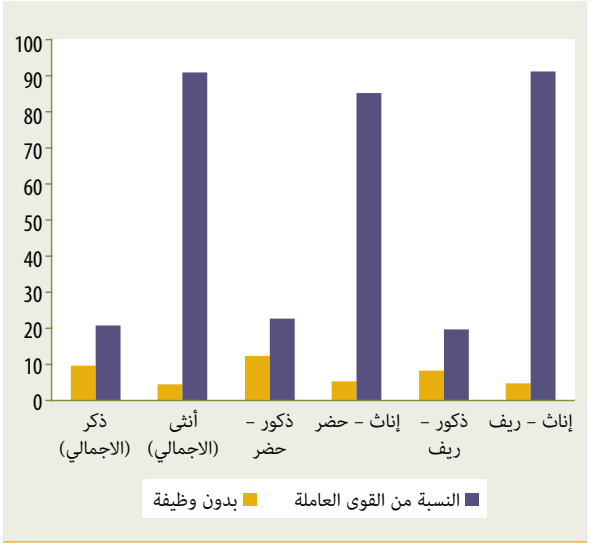

المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من تقرير تقييم الفقر في اليمن، الجزء الرابع، 2007.

الشكل 26: نوع العمل

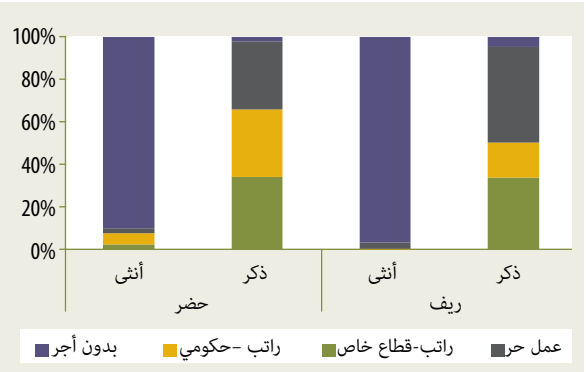

المصدر: حسابات الموظفين على أساس مسح ميزانية الأسرة لعام 2005.

الشكل 27: معدلات مشاركة البالغين والشباب في القوى العاملة، حسب الموقع وحالة الفقر

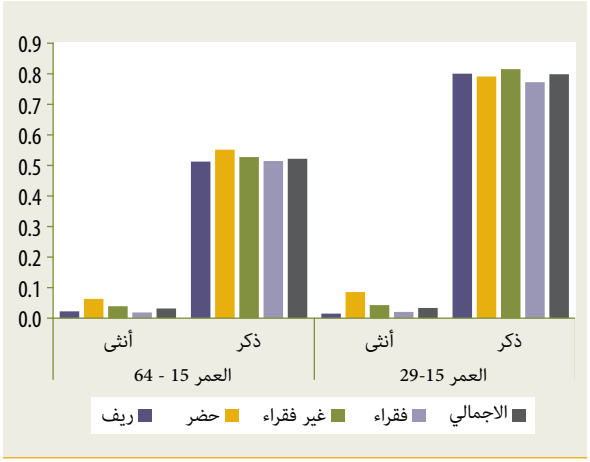

المصدر: حسابات الموظفين على أساس مسح ميزانية الأسرة 2005.

الشكل 28: معدلات المشاركة في القوى العاملة للنساء المتزوجات وغير المتزوجات، حسب الموقع وحالة الفقر

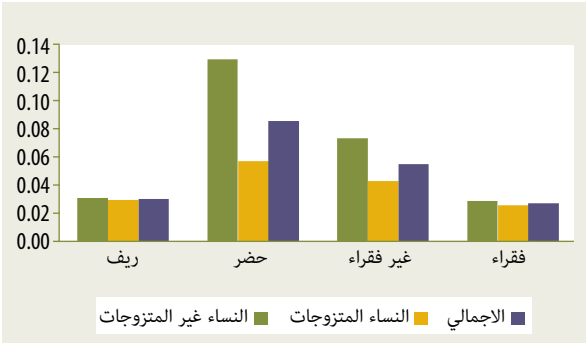

المصدر: حسابات الموظفين على أساس مسح ميزانية الأسرة 2005.

الشكل 29: حالة العمل للأفراد في سن 15 عاماً فما فوق بحسب النوع الاجتماعي والمنطقة

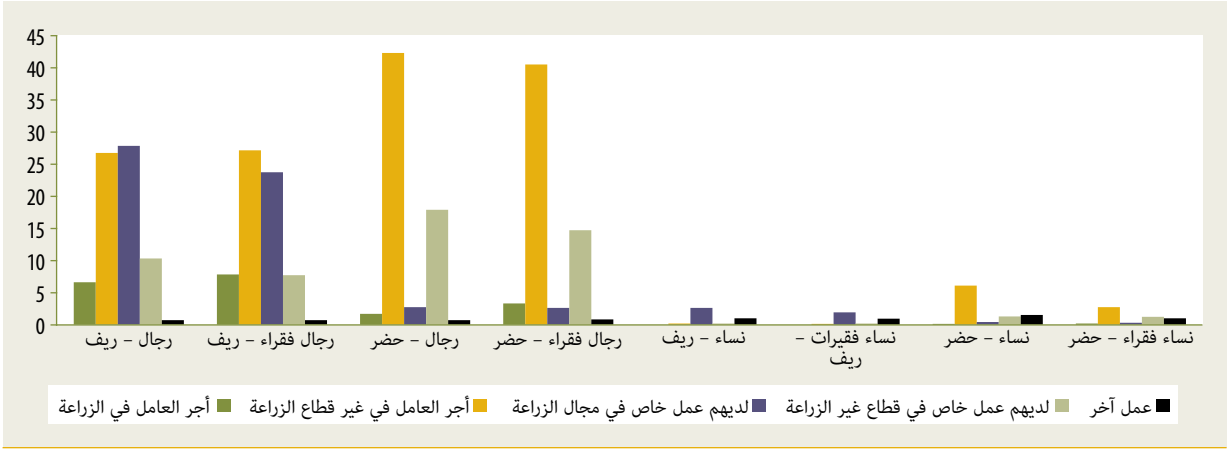

المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من تقرير تقييم الفقر في اليمن، الجزء الرابع، 2007.

أدواراً مختلفةً في رد أحد الشباب من منطقة جهران والذي يعترف بأن الرجال يستطيعون القيام «بأي عمل باستثناء ما تقوم به النساء مثل الطبخ والأعمال المنزلية الأخرى».

تؤثر الاعراف الثقافية القوية للنوع الاجتماعي المتعلقة بأدوار معيل الأسرة والأعمال المنزلية في اليمن بشكل عميق على هويات وتصورات النساء والرجال فيما يتعلق بقيمة الذات. فبالنسبة للرجال في جهران، فإن الرجال الأكثر نفوذاً في القرية هم الساسة في البرلمان والمجالس المحلية والشيوخ والعقال والمعلمون وأئمة المساجد، بالإضافة إلى «أصحاب المستويات التعليمية العالية». رغم ذلك، لا توفر الاقتصاديات المحلية التي شملتها العينة الكثير من الوظائف، وتتمثل الحقيقة المرة في أن الخيارات والكفاءة الذاتية للرجال محدودة للغاية. وقد عبر الرجال في جهران وأماكن أخرى شملتها العينة عن شعور كبير بالإحباط بسبب الصعوبات الكبيرة التي يواجهونها في إعالة أسرهم، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهويتهم وتأثيرهم ومكانتهم بين الآخرين. ومن المرجح أن تؤدي هذه الضغوط إلى منع حدوث تغيير إيجابي في الأدوار والاعراف الثقافية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجتمع اليمني. وتبحث الأجزاء التالية بصورة وثيقة في الدور القوي الذي تلعبه معايير النوع الاجتماعي في تحديد شكل المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، أولاً في القريتين التي تم اختيارها كعينة للدراسة ثم في عينة منطقتين حضريتين.

ندرة الخيارات في الريف

على الرغم من أن مناطق الدراسة الأربع ضمن العينة النوعية تعاني من مستويات مرتفعة من البطالة والفقر، إلا أن الصورة العامة تبدو أكثر قتامةً في قريتي جهران وخارف. ففي جهران، على سبيل المثال، لا يجد المواطنون وظائف في القطاع الزراعي بسبب المشكلات المتكررة والمتعلقة بالجفاف. كما لا يجد القرويون سوى بضعة بدائل لكسب الدخل، باستثناء بيع نبات القات والعمل في المحاجر. وتعتبر فرص العمل المتاحة للنساء في جهران أكثر ندرةً، مما يحد بشكل كبير من قدرتهن على ممارسة الريادة والاستقلالية الاقتصادية.

وبشكل أكثر اتساعاً، يوضح الشكل 29 أن الأنشطة غير الزراعية تمثل منافذ هامة للرجال العاملين في الريف كما هو الحال بالنسبة للزراعة، بما يعكس عوائد ضئيلة للغاية على الزراعة بدلاً من تنويع الفرص الاقتصادية في الريف. وفي الوقت ذاته، ليس هنالك وجود للنساء العاملات بأجر من أي نوع من الناحية العملية.

وتتأثر فرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية للرجال والنساء بالقدرات الفردية والقيم والتطلعات والهيكل المحلي للفرص- والتي تتضمن عوامل مثل قوة الاقتصاد المحلي والمعايير السائدة حول أدوار النوع الاجتماعي وأنواع الوظائف المرغوبة وفرص العمل المتاحة للرجال والنساء.[28] وكما هو الحال عليه بالنسبة للثقافات التقليدية الأخرى حول العالم، ترى الغالبية العظمى من النساء اليمنيات أن الدور الأساسي لهن هو في المنزل: «الزوجة هي ربة المنزل»، «ولا تستطيع المرأة القيام بأي عمل خارج الأسرة»، بحسب امرأة مشاركة في المجموعة البؤرية في جهران. وطبقاً لمسح ميزانية الأسرة لعام 2005م، أشار أكثر من ثلث النساء إلى عدم وجود رغبة شخصية بالعمل. علاوةً على ذلك، وكما أشار رجل بالغ في قرية خارف بشكل صريح، «إذا لم تكن هنالك فرص عمل أمام الرجال، فكيف تتوقعون وجود فرص للنساء؟»

رغم ذلك، وبالنظر إلى صعوبة المناخ بالنسبة للمبادرات الاقتصادية للنساء في المناطق الريفية، أشارت النساء في كلا القريتين إلى أنهن

[28] لمزيد من النقاش حول تؤثر افرص المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بهذه التفاعلات، الرجاء الإطلاع على المقدمة والفصل الخامس من مونوز بوديت، بيتيش، تورك (2013).

المربع 7: فعالية النماذج التي يحتذى بها

على الرغم من التحديات التي يواجهنها، تقوم النساء في اليمن وبشكل ناجح في البحث في العديد من القيود التي تحد من ريادتهن. ومن الأمثلة على هؤلاء النسوة رحمه (اسم مستعار). لقد جاءت رحمه من منطقة يقال فيها في الغالب أن «تعليم المرأة عمل خاطئ لأن مكانها الوحيد هو بيت الزوج». لكن وعلى الرغم من الاعتراضات الكبيرة من الجيران وقادة المجتمع المحلي، تمكنت رحمه من أن تصبح أول فتاة تنهي المرحلة الثانوية في قريتها، وأول فتاة تعمل في عيادة طبية خاصة وتشارك في برنامج تدريبي للرعاية الصحية مدته عام في صنعاء. وتقوم رحمه، وهي متزوجة حالياً، بتوليد الأطفال في غرفة خاصة ملحقة بمنزلها وتتمتع باحترام كبير في المجتمع. علاوةً على ذلك، تقوم بعض الفتيات بإتباع خطاها، بما في ذلك أختها الأصغر والتي التحقت حالياً بالمعهد الصحي في مدينة إب المجاورة. وعند توفر التعليم وغير ذلك من العوامل، فان هذه النماذج التي يحتذى بها مثل رحمه يمكن أن تسهم في إحداث تغيير في المعايير حول أدوار النساء ومكانتهن في الحياة العامة في المستقبل.

يساعدن أسرهم في العمل الزراعي والخياطة المنزلية والحرف اليدوية. وعند سؤالهن عما إذا كانت النساء تعمل بأجر في قريتهن، أجابت النساء الشابات في خارف بأنهن «لا يعملن لقاء المال. حيث يقتصر عملهن على العمل المنزلي الزراعي ودون أجر. وبالنسبة لنا، فاننا نعمل يوم في المنزل ويوم في الرعي». وعلى نحو مماثل، وفي جهران، تمضي النساء البالغات وقتهن في «تربية الأطفال» و«المشاركة في العمل الزراعي».

ان الاعراف الثقافية الصارمة و تعاليم الدين والقيود المفروضة على حرية الحركة وضيق الوقت المتاح والمستوى التعليمي المتدني والمخاوف بشأن شرف وسلامة النساء تعني أن المرأة قد تمارس في الغالب أنشطتها الاقتصادية داخل محيط الأسرة. وقد أصبح العمل بدون أجر معروفاً على نطاق واسع باعتباره جزءً من المسئوليات الأسرية النمطية للمرأة. كما تتفاعل هذه العوائق مع ضعف الاقتصاديات المحلية بما يؤدي إلى عدم تشجيع النساء على البحث عن أنشطة أكثر نفعاً خارج نطاق الأسرة.

وتعتبر ممارسات العزلة (والتي تتطلب مرافقة النساء من قبل أحد الأقارب الذكور عند السفر إلى خارج نطاق الحي) شائعة في عينة المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. فبحسب سيدة من منطقة بعدان شبه الحضرية «بالنسبة للرجال، لا تمثل المسافة للحصول على وظيفة أية مشكلة. حيث يستطيع الرجل التنقل حيثما شاء. لكن الأمر مختلف بالنسبة للنساء كونهن بحاجة لرجل يرافقهن». وطبقاً لبيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن الغالبية العظمى من اليمنيين (93% من الرجال و86% من النساء) تعارض سفر المرأة بدون وجود «محرم» (أي بمرافقة أحد الأقارب الذكور).

وبالنسبة للنساء المتعلمات في المناطق الريفية، تعتبر الاعراف الثقافية للنوع الاجتماعي أقل تشدداً نوعاً ما، على الرغم من عدم قدرتهن على تولي وظائف تتطلب الاختلاط بالآخر (انظر أيضاً المربع 7). وقد أفاد رجل في جهران أنه من المستحيل أن تعمل المرأة في محلات القرية لأن «من المعيب للمرأة أن تتعامل مع الرجال وجهاً لوجه». بناءً على ذلك، يعتبر التعليم والتمريض المهنتين المقبولتين للنساء من أجل مواصلة الحياة المهنية. وبحسب أحد الشباب الذكور، ينظر إلى الأمهات العاملات في جهران على أنه «أمر اعتيادي. طالما أنهن يستطعن رعاية أطفالهن، أو يقدمن الفائدة للمجتمع (العمل كمعلمات، على سبيل المثال)».

وتواجه الريادة الاقتصادية للنساء المزيد من الصعوبات بفعل المخاوف من أن النساء العاملات يوجهن رسالةً واضحةً إلى أزواجهن أو الأقارب الذكور في الأسرة غير القادرين على إعالة الأسرة. وبحسب فتاة في جهران، «عندما تذهب (للعمل)، فإن الناس سيقولون أن والدها لا يستطيع إعالتها». وعلى نحو مماثل، يشير أحد المراهقين الأولاد من قرية خارف، «إذا كان والد المرأة وزوجها على قيد الحياة، فإن من المعيب أن تعمل المرأة وسينظر المجتمع إليها بطريقة سيئة». رغم ذلك، وفي كل من المناطق الريفية والحضرية، يعتبر عمل المرأة مقبولاً في حال عدم وجود شخص آخر يعيل الأسرة، كما هو الحال بالنسبة للأرامل أو زوجات العاملين في الخارج، أو إذا كان رب الأسرة غير قادر على العمل بسبب المرض أو الإعاقة.

ويبدوا أن هناك اختلاف بين التفضيل القوي لعمل المرأة داخل المنزل والذي يظهر في المادة النوعية في اليمن مع الإجابات التي تحبذ ذلك (82% من النساء، 69% من الرجال) مقارنةً مع السؤال الذي طرح في دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011م) حول السماح للبنت بالعمل خارج المنزل في حال رغبت بذلك. بيد أنه يرجح بأن المشاركين في الدراسة تصوروا أن يكون هذا العمل ضمن حدود المهن المقبولة للنساء في مجتمعاتهن ويتناسب مع المستويات التعليمية للفتيات.

المنافذ الحضرية تشكل فرصاً أفضل

وكما يتوقع المرء، أشارت المجموعات البؤرية الحضرية في كل من بعدان وعدن إلى وجود المزيد من الفرص المتنوعة في الأسواق المحلية مقارنةً بالقرويين. ففي بعدان، تحدث الشباب الذكور عن إمكانيات العمل مثل: «سائق حافلة، العمل في محلات، بيع الخضراوات، العمل في المطاعم، أعمال الطلاء، العمل كمدرس والتمريض»، وأشار الرجال في عدن إلى، «العمل للحساب الخاص، أصحاب الحرف (نجار، حداد)، ميكانيك، التجارة». لكن العمال في المناطق الحضرية يعانون من ارتفاع معدلات البطالة. وقد أوضح نفس الشباب الذكور في بعدان والذين وصفوا أنواع مختلفة من الوظائف المحلية أن العديد من رفقائهم لا يملكون خياراً سوى الهجرة للعمل في أسواق العمل الأكبر في صنعاء أو إب، بينما لا يستطيع من يبقون في بعدان سوى «انتظار فرصة عمل بينما ينتظر آخرون الذهاب للعمل في الخارج». ويشير أحد الشباب الذكور هناك قائلاً: «أقسم بالله أن لدي أربعة إخوة لا يملكون أي عمل».

وبالنسبة للنساء في المناطق الحضرية، هناك العديد من الإشارات التي تدل على أن المواقف تجاه النساء العاملات تعد أكثر إيجابيةً مقارنةً

بالقرى. ففي عدن، والتي تتوفر فيها أكثر الفرص الاقتصادية من بين مناطق العينة، تقول النساء أن الرجال يعملون أيضاً في «تصفيف الشعر.... محلات الاتصالات، و...المطاعم» كما يشيرون إلى تزايد أعداد المحاميات والطبيبات والإعلاميات. إضافةً إلى ذلك، كانت «الدلالة» المحليون-- وهي مهنة للباعة المتجولين ممنوعة على النساء في المجتمعات الثلاثة الأخرى في العينة — يبيعون فقط أشياء صغيرة مثل الملابس، لكنهم يقومون اليوم بتقديم خدمات «العقارات، الإلكترونيات، مواد البناء، والخدمات المالية». وتتمثل الحقيقة في أنه وبالنسبة لمعظم اليمنيين، تعتبر العديد من أنواع الوظائف المذكورة في المجموعات البؤرية للنساء في عدن مرفوضةً بالنسبة للنساء. حيث تشير دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011م)، على سبيل المثال، إلى أن 81% من الرجال و61% من النساء يعارضون بشدة عمل المرأة في القطاع السياحي (على سبيل المثال، كمرشد سياحي، أو في مطعم أو فندق).[29]

وبشكل أكثر عموميةً، وبينما يشارك الرجال اليمنيون في القوى العاملة بنفس المعدلات المسجلة في باقي دول المنطقة، تشارك النساء اليمنيات في البيئات الحضرية والريفية بمعدلات أقل بكثير، حتى عند المقارنة مع النساء في دول المنطقة. وتكشف بيانات المسح أن نسبة النساء الحضريات العاملات أو اللواتي يبحثن عن عمل تبلغ 3 أضعاف المعدل في المناطق الريفية (الشكل 30). وعلى نحو مماثل، تزداد الفرص والإمكانيات المتاحة لتوظيف النساء صاحبات المستويات العلمية العالية أو اللواتي يبحثن عن عمل بصورة فعالة. وفي الواقع، فان نحو نصف النساء من حملة الشهادات الجامعية أو الدبلوم بعد الثانوية يعملن ضمن القوى العاملة، على الرغم من أن هذا الرقم لا يزال متدنياً مقارنةً بنظرائهن من الذكور (الشكل 32).

ويشير ارتفاع مشاركة النساء في المناطق الحضرية في القوى العاملة أيضاً إلى أن من المرجح عدم نجاحهن في الحصول على عمل، وبالتالي، مواجهة معدلات بطالة عالية مقارنةً مع النساء الريفيات (لا تشمل معدلات المشاركة في القوى العاملة من لا يبحثون عن عمل). وتعاني واحدة من أصل 8 سيدات في المناطق الحضرية تقريباً في اليمن من البطالة، وهو ما يشكل ضعفي العدد بالنسبة للرجال في المناطق الحضرية وثلاثة أضعاف بالنسبة للنساء في المناطق الريفية (الشكل 32). حيث تصل معدلات البطالة لدى النساء من حملة الشهادة الثانوية فما فوق 25% (الشكل 33). ومن التفسيرات المحتملة لهذه المعدلات العالية أن النساء المتعلمات والنساء في المناطق الحضرية قد يفضلن انتظار الحصول على وظائف في القطاع العام، على الرغم من شح هذه الفرص. وفي الواقع، يعمل نحو 80% من حملة الشهادات الجامعية في القطاع العام، مقارنةً مع 9% من غير المتعلمين. وعلى نحو مماثل، فإن أكثر من نصف النساء في المناطق الحضرية يعملن في القطاع العام، مقارنةً مع 8% فقط في المناطق الريفية (حسابات الموظفين، مسح ميزانية الأسرة 2005).

[29] تقفز هذه النسبة إلى 88% من الرجال، 69% من النساء في حال شمول ما أجابوا بمعارضتهم نوعاً ما.

الشكل 30: معدلات المشاركة في القوى العاملة، حسب المنطقة: اليمن ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

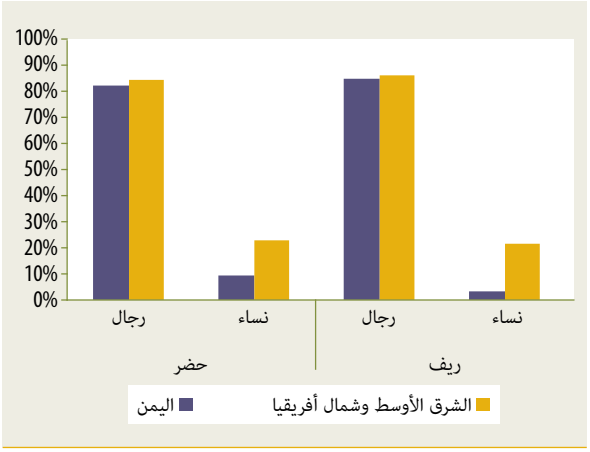

المصدر: مسح ميزانية الأسرة، 2005.

الشكل 31: معدلات المشاركة في القوى العاملة حسب المستوى التعليمي

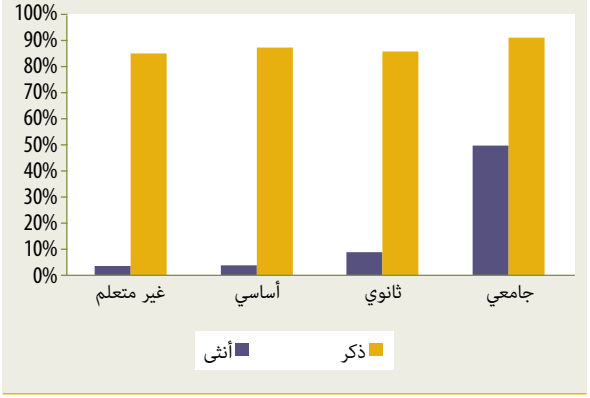

المصدر: مسح ميزانية الأسرة، 2005.
ملاحظة: لا تضم معدلات المشاركة في القوى العاملة العمل بدون أجر.

الشكل 32: معدلات البطالة حسب الحضر/الريف

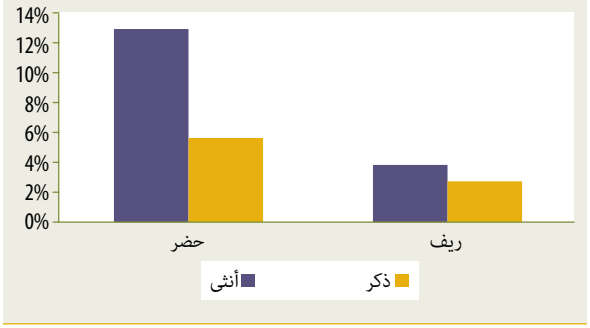

المصدر: حسابات الموظفين، مسح ميزانية الأسرة، 2005.

الشكل 33: معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي

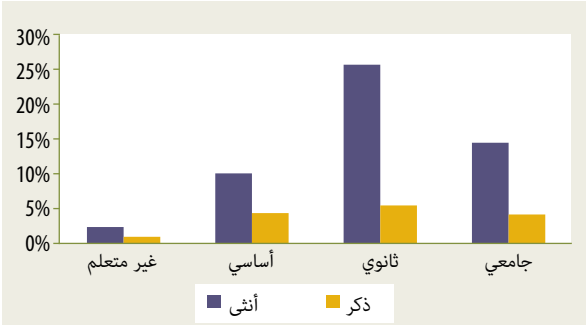

المصدر: حسابات الموظفين، مسح ميزانية الأسرة، 2005.

بشكل عام، يشكل العمل في القطاع العام مكان عمل أكثر أماناً واحتراماً وملائمةً بالنسبة للنساء. كما تعتبر منافع الأمومة في القطاع العام سخيةً، وساعات العمل أقصر، مع أمن وظيفي أكبر، وهذه كلها تعد ميزات جذابة للنساء. وتشير الأدلة إلى أن إجراءات الحماية القانونية تعد أكثر احتراماً في القطاع العام منه في القطاع الخاص. وفي عدن، تعتبر الاختلافات في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع العام ضئيلةً (البنك الدولي 2005 ب). ويعود تدني الاختلافات في الأجور وقلة التمييز بين الجنسين في القطاع العام إلى وجود هياكل للأجور وإجراءات تعيين معيارية (نيذامير 2005). وقد حدثت إصلاحات إيجابية في قوانين التقاعد بحيث تمت مساواة سن التقاعد الإلزامي للنساء مع الرجال عند 60 عاماً مع إمكانية التقاعد بشكل اختياري عند سن 55 عاماً (بعد 35 سنة خدمة على الأقل).[30] علاوةً على ذلك، يحق للزوج والزوجة أو خلفهم الاحتفاظ بالراتب التقاعدي بعد الوفاة. أما بموجب القانون السابق، كان يحق للأسرة فقط الحصول على الراتب التقاعدي للزوج فقط.

كما توجد العديد من إجراءات الحماية القانونية للنساء في القطاع الخاص، لكن يبدو أن المشكلات المتعلقة بإنفاذ القوانين وتأثيراتها على تكاليف العمالة تظهر بصورة أكبر مقارنةً بالقطاع العام - مما لا يشجع النساء على البحث عن هذا العمل ولا يشجع أصحاب العمل على توظيفهن. وبموجب قانون العمل رقم 25 لسنة 2003م، على سبيل المثال، **على المؤسسات العامة والخاصة التي تستخدم خمسين عاملة فأكثر في منشأة واحدة أن تنشئ أو تعهد إلى دار للحضانة بإيواء أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من الوزير.**[31] وبالرغم من ذلك، هناك تقارير تشير إلى عدم توفير هذه الخدمات أو توفرها بجودة متدنية، مما يجعل النساء يفضلن ترك العمل (منتدى الشقائق العربيات لحقوق الإنسان 2007، التقرير السادس لاتفاقية سيداو). كما يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل لمدة 60 يوماً تدفع من قبل صاحب العمل بموجب قانون الخدمة المدنية و 70 يوما بحسب قانون العمل (البنك الدولي 2011 د). وبموجب القانون، **لا يجوز تشغيل النساء ليلاً إلاَّ في شهر رمضان**، كما **يحظر تشغيل النساء في الصناعات والأعمال الخطرة والشاقة والمضرة صحياً واجتماعياً** (البنك الدولي 2011 د)[32]. وتعمل هذه القواعد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة لدى الذكور والمعايير التي تحكم عمل المرأة على الحد من فرص النساء الباحثات عن عمل.

محدودية الفرص أمام ريادة الأعمال (الأعمال الحرة)، وقلة الوصول إلى التمويل

30 قد يكون من الصعب على النساء الحصول على كامل مبلغ التقاعد في حال أخذ إجازات لرعاية الأطفال. وقد اقر فريق الحقوق والحريات في مؤتمر الحوار الوطني بجعل امكانية التقاعد الاختياري بعد 25 عاما خدمة بالنسبة للنساء اعتبارا لدورها الانجابي.

31 أطلقت اللجنة الوطنية للمرأة حملةً لإجراء تعديلات على قانون العمل وتم الأخذ بتوصية اللجنة بشأن توفير مرافق لرعاية الأطفال. ويوجد عدم اتساق مع المادة 106 والتي تنص على إنشاء دور حضانة في الوزارات والمؤسسات والجهات الأخرى التي يزيد عدد العاملات فيها عن عشرين عاملة.

32 يجوز تشغيل النساء ليلاً خلال شهر رمضان، لكن يحظر تشغيل النساء في الصناعات والأعمال الخطرة والشاقة والمضرة صحياً واجتماعياً. ويحدد بقرار من الوزير ما يعتبر من الأعمال المحظورة.

الشكل 34: ممارسة النساء للأعمال التجارية

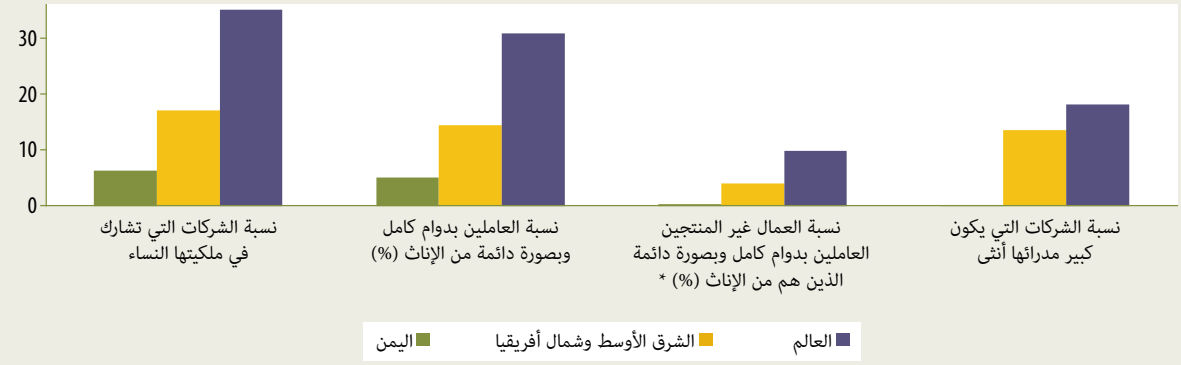

المصدر: مسح المنشآت (http://www.enterprisesurveys.org)، البنك الدولي، * المنشآت الصناعية فقط.

الشكل 35: من في الأسرة يملك القول الفصل حول القرارات التالية (النسبة المئوية للنساء اللواتي يجبن بـ...)؟

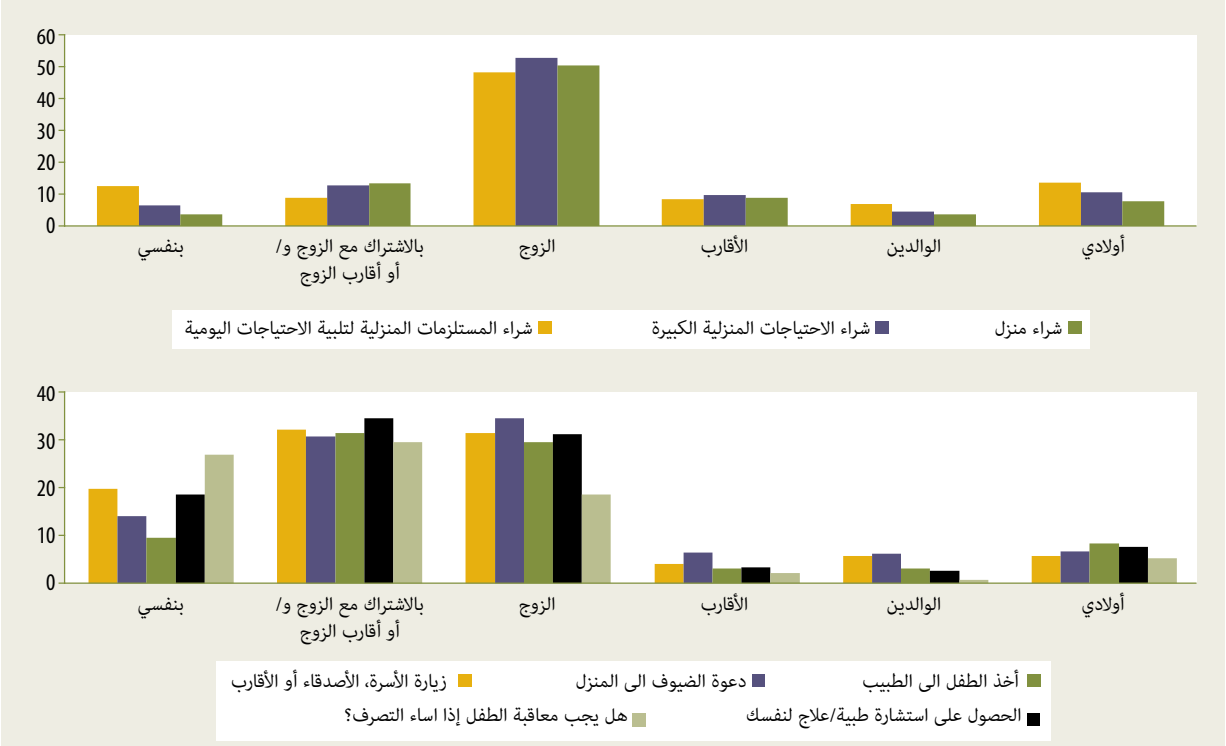

المصدر: تحليل الموظفين لمجموعات بيانات دراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011) فيما يخص اليمن.

من الممكن أن تساهم الأعمال الحرة في توفير منافذ للنساء للعمل من المنزل، وبالتالي فهي تتوافق بشكل أكبر مع المعايير/الأعراف المحافظة السائدة. وبالرغم من ذلك، تشكل النساء في اليمن 6.5% من إجمالي أصحاب الشركات، كما تشكل النساء 5% فقط من العاملين بدوام كامل في الشركات، ولا يوجد الا عدد ضئيل في المناصب العليا في المؤسسات. ففي 2009م، بلغت السجلات التجارية النسائية 300 سجل تجاري فقط و يعد ضئيلاً بالمقارنة بالنشاط التجاري والاستثماري للرجال.[33] وفي هذا النطاق، تعتبر مشاركة الإناث في اليمن أكثر من نصف المتوسط المتدني أصلاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 35).

تؤثر الاعراف الثقافية للنوع الاجتماعي المذكورة في الجزء السابق على قدرة النساء على الحصول على إذن ولي الأمر الذكر، وبدون ذلك تكون الفرصة المتوفرة أمام النساء لممارسة عمل تجاري أو إقامة أي مشروع ضئيلة. وقد ظهر ذلك بوضوح في نقاشات المجموعات البؤرية حول حكاية افتراضية لزوجين محليين، أحلام ونبيل. حيث كانت تأمل الزوجة، أحلام، باستخدام ميراثها البالغ 200 دولار أمريكي لإقامة مشروع صغير في المنزل، لكن نبيل لم يدعم تلك الفكرة. ومن خلال عرض هذا السيناريو الافتراضي، اعتبر كافة المشاركين في الدراسة تقريباً أن من غير المرجح أن تمضي أحلام بتنفيذ الفكرة بدون دعم زوجها. وعند عكس تفاصيل الحكاية، مع قيام نبيل بإقامة مشروع في ظل اعتراضات أحلام، اعتبرت المجموعات البؤرية أن بإمكان نبيل المضي في إقامة المشروع. وبحسب ما قال رجل من جهران، «يعد الرجل صانع القرار وهو المسئول عن نفسه وعن الآخرين». ويشكل سعي الزوجة لإقامة عمل مستقل تحدياً للدور السلطوي للرجل. وتقول سيدة بالغة في قرية خارف أن على أحلام «التخلي عن الفكرة في حال عدم موافقة الزوج»، لأنه «لا يجب عليها عصيان أمر زوجها». وعلى العكس من ذلك، وبالنسبة للرجال، تعد إقامة عمل دون الحصول على دعم الزوجة أمراً يسيراً لأنه وكما تقول سيدة من خارف، «الرجال قوامون على النساء». وحتى في منطقة عدن الحضرية، تقول سيدة بالغة ، «يملك الرجال كل السلطة. والرجال أوصياء على النساء».

علاوةً على ذلك، تعتبر فرص نجاح مشاريع أعمال النساء محدودةً، لأنه، وكما توضح النساء الشابات في المجتمع، «لا تستطيع المرأة ادخار المال أو المشاركة في جمعية (جمعية إقراض صغيرة) دون الحصول على موافقة الزوج». وبحسب البيانات الخاصة بدراسة وضع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011)، أيضاً، لا يوجد للنساء تأثير كبير في القرارات الصغيرة والكبيرة (الشكل 35). وتشير 89% من النساء اليمنيات إلى عدم إمكانية الحصول على قرض مصرفي بمفردهن دون الحصول على مساعدة من الزوج أو ولي الأمر. ولا يوجد لدى أكثر من 90% من النساء مدخرات مالية أو ملكية لعقارات.

[33] تقرير وضع المرأة اليمنية الصادر عن اللجنة الوطنية للمرأة، 2010م.

الشكل 36: الوصول إلى المدخرات الرسمية

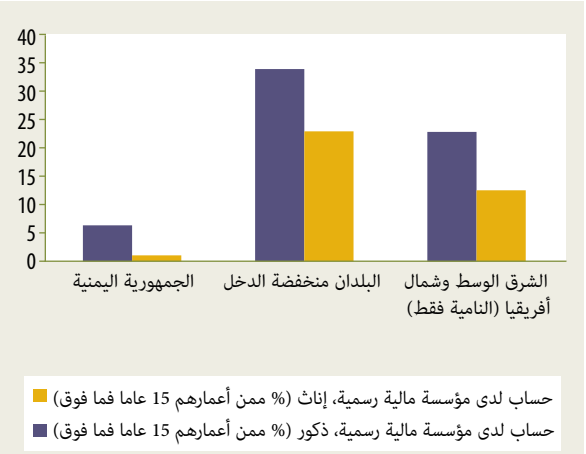

المصدر: ديميرجوك - كنت وكلابر (2012).

وتقل احتمالية قيام سيدات الأعمال بتسجيل أعمالهن بصورة رسمية ويواجهن أيضا صعوبات في جمع رأس المال وتوفير عقارات كضمانات للبنوك من أجل الحصول على قرض.[34] وفوق كل هذا تأتي العوامل الثقافية، فالدور الريادي للمرأة أو تبوءها مناصب في القطاع الخاص مقيد أيضا نتيجة للتعقيدات الإدارية والحصول على التمويل.[35] وبحسب مسح للسوق أجرته مؤسسة التمويل الدولية في العام 2007م والذي شمل نحو 400 منشأة صغيرة وأصغر، فقد توجب على غالبية أصحاب المشاريع الذين نجحوا في الحصول على قروض استخدام العقارات والأراضي (30.4%)، أو الضمانات الشخصية (26.1%) كضمانات بنكية (مؤسسة التمويل الدولية 2007)[36]. ولسوء الحظ، يعتبر فرص وصول النساء إلى الموارد المالية والأصول المستقلة التي يمكن استخدامها كضمانات بنكية محدودة بموجب قانون الأسرة. وفي اليمن، يعد النظام الأسري الذي ينظم ملكية وإدارة الموجودات الزوجية خلال فترة الزواج نظام منفصلاً للممتلكات، والذي بموجبه يمتلك الأزواج العقارات التي تكون لهم قبل الزواج بالإضافة إلى أي دخل متحصل خلال فترة الزواج. وكنتيجة لذلك، إذا لم تعمل امرأة خلال فترة الزواج ولم يكن لديها موجودات خاصة بها، فإنها قد تتعرض للمصاعب المالية عند انتهاء الزواج أو وفاة الزوج خصوصاً إذا كان المهر والنفقة غير كافيين أو إذا خسرت كليهما .

بيد أن العديد من مجموعات التمويل الأصغر لا تتطلب إلى ضمانات بنكية ملموسة وتقدم التدريب للزبائن، ويمكن أن تشكل هذه المجموعات منافذ واعدة للنساء. وبحسب دراسة حديثة حول النوع الاجتماعي والتمويل الأصغر أجريت من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، فإن محدودية الفرص الاقتصادية خارج نطاق المنزل تعني أن المقترضات يعملن في العادة في مشاريع منزلية صغيرة للغاية (الصندوق الاجتماعي للتنمية 2008، 4). كما أظهرت دراسة أجريت في وقت لاحق أن جهود الصندوق في الوصول إلى عدد أكبر من المقترضات تتقوض بفعل محدودية مهارات إدارة الأعمال الحرة لدى النساء والتصورات السلبية حول الاقتراض وغياب ثقافة التمويل بصفة عامة في المجتمع اليمني ككل (الصندوق الاجتماعي للتنمية 2011). كما تواجه الأعمال الحرة صعوبات بسبب النظام المصرفي الرسمي، والذي يرتبط بارتفاع معدلات الفائدة (والتي قد تصل إلى 60%) ومتطلبات الضمانات البنكية والتي قد تصل إلى 400% من حجم القرض (مؤسسة التمويل الدولية 2007). وتشير البيانات المتوفرة من المؤشر المالي العالمي، والذي يقيس الشمول المالي، إلى أن عدد قليل جداً من النساء يستطعن الوصول إلى خدمات النظام المصرفي الرسمي، حتى عند المقارنة مع النساء في باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 36). وفي اليمن، رغم ذلك، تشكل النساء أكثر من 87% من المقترضين الصغار (مؤسسة التمويل الدولية 2007). ويعد ذلك تدخلاً في غاية الأهمية للنساء، خصوصاً مع الأخذ في الاعتبار صعوبة بيئة الأعمال والتفضيلات القوية للعمل من المنزل.

وبشكل إجمالي، تتنوع العوامل في اليمن التي تعمل على عدم تشجيع مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، ومن أبرز هذه العوامل الاعراف الثقافية للنوع الاجتماعي والتي تقوض إلى حد كبير أدوار النساء في الحياة العامة وقدرتهن على التحكم بشكل مستقل في مواردهن. وفي الوقت ذاته، تشير الصعوبات الاقتصادية إلى وجود صعوبات كبيرة أيضاً أمام فرص مشاركة الرجال في القوى العاملة. ويسلط الجزء التالي الضوء على تدخلات السياسات لإصلاح القوانين والأنظمة التمييزية ضد المرأة وإيجاد مناخ إيجابي لوصول كل من النساء والرجال إلى الفرص الاقتصادية..

[34] تبلغ نسبة الأعمال المملوكة والمدارة من قبل نساء 59% فقط في اليمن مقارنةً مع 80% للذكور (مؤسسة التمويل الدولية 2005).

[35] بيئة الأعمال التجارية، دلال اليزيدي، ص. 66–67

[36] يشكل الوصول إلى الأراضي عائقاً لكل من الرجال والنساء، ويتفاقم الوضع بفعل النظام المعقد لملكية الأراضي حيث لا يوجد سجل مركزي للأراضي أو سلطة للأراضي، مع تدني الحماية لملكيات الأراضي (تقييم البنك الدولي للمناخ الاستثماري 2011). ويوجد مشروع قانون معلق أمام البرلمان منذ العام 2006 والذي لم يتم سنه على الرغم من اعتباره أولويةً حكوميةً (تقرير البنك الدولي للمناخ الاستثماري 2011).

6 و. اللبنات الأساسية نحو تحسين الوضع والمشاركة

أثناء إعداد هذا التقرير، ومع دخول الحكومة الانتقالية نهاية عامها الثاني، يوجد نوع من الأمل مشوب بحالة من عدم اليقين حيال مستقبل اليمن. وسوف تتطلب رحلة البلاد نحو السلام والأمن والازدهار دعم استباقي وحضور الدولة والمجتمع المدني وشركاء التنمية لبناء مؤسسات شاملة وفاعلة وتعزيز تقديم الخدمات وتوفير الفرص الاجتماعية والسياسية للجميه. وهنا فقط ستتمكن المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل في اتخاذ مسارات الحياة التي يفضلونها ويرغبون بها، واستطاعت أن تساهم بشكل بناء في حياة أسرتها ومجتمعها. بيد أن المرأة اليمنية تعاني من العديد من الاجحافات وعدم المساواة لفترة طويلة من الزمن، وستتطلب معالجة هذه المشكلات إجراءات حقيقية على مستوى السياسات على مدار فترة زمنية متواصلة. وسوف تحتاج السياسات إلى التقليل من وإزالة المعوقات الشديدة والمتداخلة فيما يتعلق بتطلعات المرأة وقدرتها من أجل التأثير بصورة أكبر في أسرتها والمشاركة في الحياة العامة في المجتمع اليمني. وفي الوقت ذاته، هناك أيضاً حاجة لاتخاذ إجراءات متواصلة لتوفير المزيد من المنافذ الواعدة للرجال والشباب للمشاركة والتطور أيضاً. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار، يهدف هذا التقرير إلى تحديد وتعميق فهم الفجوات الرئيسية المبنية على أساس النوع الاجتماعي، وفي هذا الجزء، فإننا سندرس بعض توجهات السياسات للتغلب على هذه المعوقات.

وعلى وجه الخصوص، فإننا سنركز على كيفية إدماج التحديات المزدوجة المتمثلة في التنمية والمساواة بين الجنسين في تصميم السياسات والبرامج في المرحلة الانتقالية الجارية في اليمن. يواجه اليمن تحدياً شاملاً يتعلق باستعادة السلام والأمن وتوفير المساعدات الإنسانية الأساسية. فبدون السلام والاستقرار الاقتصادي الكلي، فإنه من غير المرجح أن يتحقق النمو الاقتصادي المستدام. وتتمثل الأولويات الرئيسية في سد الفجوات الحالية للنوع الاجتماعي في مجال التنمية البشرية والفرص الاقتصادية. وفي ظل غياب تحركات كبيرة تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين بموجب القانون، والذي يعد ذو قيمة جوهرية، فإن الاستثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية واستحداث الوظائف لن تحقق النتائج المنشودة. علاوةً على ذلك، تعتبر هذه التحركات أساسيةً لتعزيز تأثير وريادة المرأة اليمنية داخل المنزل وفي الاقتصاد والمجتمع. وفي ظل هذا السياق الصعب، لا بد من أن تبذل جهود حقيقية لتحديد الأنظمة الفعالة للتنفيذ على الأرض وسد الفجوات والتعلم من خلال التقييم الدقيق لأثر السياسات.

الاستثمار في التنمية البشرية وتوسيع نطاق توفر خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة

من الضروري إقامة استثمارات كبيرة من أجل توفير الخدمات الصحية والتعليمية في العديد من المناطق في اليمن، وبالأخص المناطق الريفية.

تحقيق السلام والأمن، وإيجاد الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي. تلبية احتياجات إعادة الاعمار والاحتياجات الإنسانية

تحقيق العدالة الأسرية	توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المنتجة	الاستثمار في التنمية البشرية

إعداد أنظمة فعالة للتنفيذ، سد الفجوات المتعلقة بالبيانات والمعرفة من خلال تحسين بيانات المسح والتعلم من خلال التقييم الوثيق للمشاريع التجريبية والبرامج

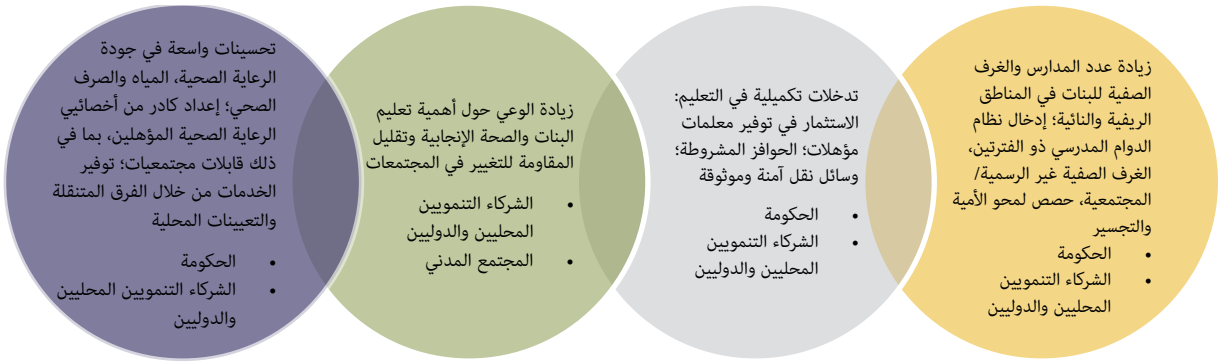

ويجب أن تستهدف هذه الاستثمارات الفجوات المتعلقة بالوصول المادي، والوصول الفعال وذلك من خلال تصميم يراعي النوع الاجتماعي وجودة الخدمات. ويقصد بالفجوة في الوصول المادي عدم وجود مرافق للمدارس والمراكز الصحية على عدة مستويات يسهل على الأسر الوصول إليها سواء على الأقدام أو عبر وسائل نقل موثوقة وآمنة ومتاحة للجميع، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية. كما يتطلب الوصول الفعال مراعاة المعايير الاجتماعية السائدة التي تنظم التعليم والصحة الإنجابية وحرية الحركة: فصول دراسية منفصلة للأولاد والفتيات، معلمات وأخصائيات رعاية صحية مؤهلات، صفوف علاجية أو تجسيرية للنساء البالغات والفتيات اللواتي لم يلتحقن بالمدرسة، وزيادة وعي مشايخ المجتمع وقادة الرأي بأهمية تعليم الفتيات والصحة الإنجابية بالإضافة إلى تدابير ترتكز على الحوافز للتخفيف من المعوقات المالية وغيرها. أخيراً، تتضمن جودة الخدمات ربط الأداء بالحوافز بالنسبة لمقدمي الخدمات بغرض تقليل حالات الغياب وتحسين تقديم الخدمات، وتحديث المناهج التعليمية للحد من التحيز القائم على أساس النوع أو تفضيل أحدهم على الآخر، والاستثمار في إيجاد كادر مؤهل من مقدمي الرعاية الصحية والمعلمين على المستوى المحلي.

توفير خدمات تعليمية ذات جودة

في الحالة اليمنية، هناك نقص حاد في مدارس الفتيات في المناطق الريفية والنائية في اليمن، وهذا يشكل عائقاً رئيسياً أمام زيادة معدلات التحاق الفتيات، خصوصاً في المناطق التي تكون فيها الأعراف المحلية أكثر تشدداً. ويشكل وضع خارطة لتحديد مواقع مدارس الفتيات والأولاد على المستوى الابتدائي والثانوي والعالي خطوةً أولى في تحديد هذه الفجوات فيما يخص الوصول المادي وكأداة لتوجيه الاستثمار في البنية التحتية للمدارس. وتفرض الاعراف الثقافية والاجتماعية أن يرافق الفتاة الأب أو الأخ الى المدرسة وفي حال عدم توفر مدرسة متوسطة وثانوية في كل منطقة، فإن من المهم التغلب على مشكلة توفير وسائل نقل أمنة وموثوقة ومتاحة للجميع.

فمجرد بناء مدرسة فحسب لن يضمن ذهاب الفتيات إلى المدرسة. وفي حال عدم وجود أية مدارس على الإطلاق في المجتمع المحلي، فقد ينتهي المطاف باستخدام المدرسة الجديدة من قبل الأولاد فقط. وبالتالي يجب تحديد الحاجة لوجود مدارس منفصلة للأولاد والفتيات على أساس الاعراف الثقافية التي تحكم الفصل المبنية على أساس النوع في التعليم. كما تشدد المعايير الاجتماعية السائدة على الحاجة إلى مراعاة الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي عند تصميم نظام التعليم المدرسي بما في ذلك تطوير كادر مؤهل من المعلمات، وفصل الغرف الصفية والمراحيض بين الفتيات والأولاد. وعلى الرغم من أن العوائق الكبيرة أمام حرية حركة النساء تحد من قدرة النساء المتعلمات على التنقل استجابةً للحاجة إلى المعلمين، هناك حاجة للاعتماد على وتطوير مهارات النساء المحليات المتعلمات أو تقديم حوافز للإناث من أجل تغيير مواقعهن عند الضرورة. فعلى سبيل المثال، قام برنامج الدعم المجتمعي في إقليم بلوشستان الريفي في باكستان بالتخفيف من المستويات التعليمية المطلوبة للمعلمين في المدارس الحكومية من أجل ضمان توفر عدد كافي من المعلمات. وقد تم إعطاء هؤلاء المعلمات تدريباً إضافياً للمساعدة في سد الفجوة في المؤهل العلمي. وكنتيجة لذلك، ساهم البرنامج في زيادة معدلات التحاق الفتيات (كيم، آلدرمان، أورازم، 1998 والبنك الدولي 2005).كما قد تكون هنالك حاجة لبرامج محو الأمية وصفوف علاجية لسد الفجوة بين الفتيات في المدارس والفتيات اللواتي تجاوزن سن التعليم- سواء من أجل تعليمهن المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، أو كمدخل للالتحاق بالتعليم المدرسي النظامي. ويمكن عقد هذه الصفوف من خلال غرف صفية غير رسمية أو مجتمعية مع وضع أوقات مرنة لذلك، وتطبيق نظام الدوام ذي الفترتين/بعد انتهاء الدوام المدرسي، وتوفير بيئة تعلم آمنة ومناهج ذات صلة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الالتحاق بالمدرسة.

ويستطيع رموز المجتمع والمنظمات المحلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا هاما في الحد من المقاومة المجتمعية للتغيير ورفع مستوى الوعي حول أهمية تعليم الفتيات. وسيكون من المهم استهداف الآباء والإخوة على وجه التحديد، والذين يعدون الأشخاص الرئيسيين المسئولين عن اتخاذ القرارات الخاصة بتعليم بناتهم وأخواتهم. وقد يكون لذلك أيضاً آثار جانبية إيجابية بحيث يستطيع المجتمع تحميل المدارس المسئولية حول جودة التعليم. وقد تم بالفعل تجربة العديد من هذه التدخلات بشكل ناجح كجزء من برنامج تعليم الفتيات الريفيات في اليمن. ويتم غرس الاعراف الثقافية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالتخصصات الدراسية وأماكن العمل التي تناسب الفتيات وذلك في وقت مبكر داخل

المربع 8: توسيع نطاق التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية: برنامج الإعانات المقدمة للإناث في بنغلاديش

في العام 1994م، قامت بنغلاديش بتطبيق برنامج إعانة للإناث، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة والذي يقدم إعانة شهرية للفتيات الملتحقات بالمدارس الثانوية بشرط المحافظة على الحد الأدنى من معدل الحضور والعلامات في الاختبارات، والبقاء دون زواج. وخلال السنوات العشر التالية لبدء البرنامج، تضاعف معدل التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية أربع مرات تقريباً، الأمر الذي مكن بنغلاديش من تحقيق المساواة على أساس النوع في التعليم.

وقد ساهم البرنامج في زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وإكمالهن للمرحلة الثانوية. ومع بقاء المزيد من الفتيات في المدارس، تم تدريب المزيد من المعلمين، وأصبحت المجتمعات تشارك في إخضاع المدارس للمساءلة حول جودة ومخرجات التعليم، وتم بناء مدارس جديدة في المناطق النائية والمحرومة. وقد يكون للمشروع أيضاً تأثيرات طويلة المدى وغير مباشرة على المؤشرات الهامة الخاصة بالريادة والتمكين الاقتصادي للمرأة. وتجادل بعض الدراسات أن البرنامج أدى بالفعل إلى خفض الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة، وأدى إلى تحسين تدابير التغذية وزيادة توظيف الإناث.

المصدر: البنك الدولي 2009.

المدارس وفي الأسرة والمجتمع. وقد يشكل النظام التعليمي- الأكثر استجابةً للإجراءات على مستوى السياسات- نقطة الدخول لتقليل المناهج التي تميز على أساس النوع وتحفيز الفتيات والأولاد على دراسة الرياضيات والعلوم ودراسة تخصصات غير تقليدية. ويجب أن تكون مواعيد الدراسة مرنة بحيث تستوعب احتياجات ومواسم العمل في المناطق الزراعية ومناطق الاصطياد السمكي والجزر.

وعلى افتراض أنه قد تم التطرق إلى المعوقات المتعلقة بجانب العرض، قد تكون هناك حاجة بالنسبة لجانب الطلب لتوفير حوافز لدفع أولياء الأمور على إرسال بناتهم إلى المدرسة أو إبقائهن فيها. ومن التدخلات الشائع استخدامها برامج التحويلات النقدية المشروطة، والذي يقدم حوافز مالية للأسر بغرض إبقاء بناتها في المدرسة. ففي بنغلاديش، ساهمت الإعانة المشروطة المقدمة للفتيات في المرحلة الثانوية بنجاح في زيادة معدلات الالتحاق وإكمال الدراسة (المربع 8). كما يعد برنامج زومبا للتحويلات النقدية في مالاوي مثالاً جيد آخر في هذا الصدد. حيث قدم هذا البرنامج تحويلات نقدية مشروطة بالتحاق الفتيات بالمدرسة. وأشار تقييم البرنامج إلى أن احتمالية زواج الفتيات المراهقات واللواتي كن غير ملتحقات بالمدرسة في بداية البرامج وتم عرض تحويلات نقدية مشروطة عليهن، قلت بعد عام واحد بمقدار 40% مقارنةً مع الفتيات في مجموعة الفئة المرجعية اللواتي لم يحصلن على التحويلات النقدية المشروطة. وهذا يشير أن التعليم المدرسي في هذا السياق ترك أثرا إيجابيا على الفتيات اللواتي كانت احتمالية زواجهن في سن مبكر مرتفعة. وبدعم من البنك الدولي، تقوم الحكومة اليمنية أيضاً بتوسيع نطاق برنامج تجريبي للتحويلات النقدية المشروطة في مجال التعليم الأساسي للفتيات الملتحقات بالصفوف من 4 إلى 9 . ويستفيد من البرنامج حالياً 35,000 فتاة ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ليصل إلى 64,000 فتاة.[37] كما قام هذا البرنامج التجريبي أيضا بتوظيف وتدريب 1,500 معلمة في المناطق الريفية، وسيتم توسيع هذا المكون أيضاً. وترتكز هذه البرامج على فكرة مفادها أن الصعوبات المالية تشكل عائقاً رئيسياً أمام التحاق الفتيات بالمدارس.

وعلى الرغم من أهمية ذلك، يبرز التحليل المقدم في هذا التقرير الدور الهام لعوائق هامة أخرى: الأعراف والمخاوف حيال سلامة وسمعة الفتيات، وقلة الوصول الآمن للمدارس، وقلة عدد المعلمات ومدارس الفتيات. وتشكل القدرة على التغلب على هذه العوائق من خلال مثل هذه التدخلات المتعلقة بجانب الطلب سؤالاً مفتوحاً. بناءً على ذلك، فإن من الأهمية بمكان في ظل هذا السياق من العوائق المترابطة والمعززة أن يتم تصميم وتقييم البرامج التجريبية بعناية. ومن الممكن أن تتولى وكالات التنمية الدولية قيادة هذه المبادرات التعليمة بغرض تعزيز الابتكار وتحديد المزيج المناسب من التدخلات التكميلية الناجعة على أرض الواقع.

الاستثمار في صحة الأم والطفل

تستطيع برامج واسعة النطاق المرتكزة على حيادية النوع الاجتماعي ترمي إلى تحسين توزيع وجودة مرافق الرعاية الصحية ومشاريع المياه والصرف الصحي أن تترك آثاراً ملموسةً على معدلات وفيات الإناث والأطفال.[38] تواجه اليمن احتياجات كبيرة غير ملباة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وصحة الطفل، وخصوصاً في المناطق الريفية والنائية، حيث يمكن تلبية تلك الاحتياجات من خلال تمويل وزيادة عدد العاملين المدربين في مجال الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى توسيع فر ص الوصول إلى مثل خدمات الرعاية الصحية هذه، يجب التركيز بشكل خاص على ضمان الوصول إلى خدمات رعاية الولادة الطارئة. ففي الوقت الحالي، توفر المستشفيات الحكومية مركزاً لحالات التوليد الطارئة الأساسية لكل 500,000 نسمة، أو بمعنى آخر، يغطي كل مركز ما متوسطه 60,000 سيدة في سن الإنجاب (البنك الدولي وآخرون 2012).

ويجب أن يتم استكمال توسيع نطاق الوصول المادي إلى الرعاية الصحية الأساسية باستثمارات تراعي جوانب النوع الاجتماعي من أجل معالجة قضايا صحة الأم والطفل، وضمان الوصول الحقيقي للنساء إلى تلك

[37] تتضمن معايير الأهلية للحصول على التحويلات النقدية دخل الأسرة والتحاق الفتاة بالمدرسة وتحصيلها العلمي. وقد تعطل إجراء التقييم المقرر لأثر هذا التدخل بسبب الظروف السائدة في البلاد. رغم ذلك، كانت النتائج من بيانات الرصد والعمل النوعي إيجابيةً وتستخدم في إطار توسيع البرنامج بغرض تحسين معدلات التحاق وإبقاء الفتيات في المدرسة. كما يقدم البرنامج الدعم لمجالس الآباء والأمهات من أجل تعزيز الوعي المجتمعي.

[38] على سبيل المثال، كان لتوسيع توفير المياه النقية في الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين آثار جذرية من حيث تقليل معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر الفصل السابع، البنك الدولي، 2012 أ).

المربع 9: التغلب على العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية: وجهات نظر من فيتنام

في فيتنام، تعاني الأقليات العرقية التي تقطن في المناطق الجبلية بشكل متكرر من نقص الخدمات من حيث المرافق الصحية وعدم الاعتياد على طلب خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل بشكل روتيني (أي في الحالات غير الطارئة). ومن أجل الوصول إلى هذه الفئات المهمشة اجتماعياً وجغرافياً لتقديم خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل، حاولت الحكومة تجربة العديد من المبادرات، وتمثلت أكثر تلك المبادرات شعبيةً ونجاحاً في تنظيم حملات حول خدمات الصحة الإنجابية وصحة الطفل في المناطق الأقل حظاً وذلك من خلال فرق متنقلة لتقديم تلك الخدمات.

وما يميز تلك الحملات في فيتنام عن البلدان الأخرى هو أن زيارات الفرق المتنقلة كانت تسبقها حملات إعلامية وتوعية مكثفة. حيث تم إعلام المجتمعات بشكل متكرر حول زمان ومكان تواجد الفريق (في العادة في السوق المحلي الذي تتجمع فيه النساء عادةً)، ومدة بقاء الفرق، والخدمات التي تقدمها الفرق، ومن هي الفئات المستهدفة (على سبيل المثال، النساء الحوامل لإجراء الفحوصات). وتمضي الفرق المتنقلة بضعة أيام في ذلك الموقع لتقديم الخدمات التي يتم الإعلان عنها.

وبذلت هذه الحملات جهداً كبيراً لتعزيز الطلب وزيادة الاستفادة من الخدمات في المناطق الأقل حصولاً على الخدمات في البلاد، ونجحت في التغلب على سلسلة من العوائق مثل: (1) محدودية توفر المرافق الصحية، (2) محدودية المعلومات المتوفرة حول الحاجة للخدمات الصحية، (3) عدم القدرة على دفع تكاليف الخدمات الصحية المنتظمة. وفي اليمن، قد يكون مثل هذا النموذج فعالاً بسبب القيود على حرية حركة النساء.

المصدر: تقرير إنجاز مشروع السكان وصحة الأسرة في فيتنام (البنك الدولي 2004) ووثائق أخرى للمشروع.

المرافق. فعلى سبيل المثال، قامت تركيا بخفض وفيات الأمهات من خلال تحسين تقديم الرعاية الصحية بالإضافة إلى التركيز على النساء الحوامل. كما يمكن ربط الحوافز المالية المشروطة أو التحويلات النقدية المشروطة مع إجراء زيارات منتظمة وفي التوقيت المناسب إلى مراكز الرعاية الصحية من قبل النساء والأطفال في الأسرة. ومن الأمثلة على ذلك، البرنامج التجريبي الممول من قبل الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية في اليمن. ويستهدف البرنامج التجريبي المستفيدين الأكثر فقرا من صندوق الرعاية الاجتماعية وسيقدم مساعدات نقدية إضافية للأسر بشرط المشاركة بشكل فعال في الأنشطة الغذائية والصحية.كما يمكن أيضا تصميم برامج بحيث تقرب المسافة بين مراكز تقديم الخدمات والمنازل، على سبيل المثال من خلال الفرق المتنقلة في المناطق النائية والمحرومة والتي تقدم رعاية وقائية وعلاجية متخصصة وفعالة بكلفة متدنية. ففي بنغلاديش، ساهم برنامج ناجح نفذ خلال الفترة من 1978م – 1997م في توفير الخدمات الصحية إلى المنازل من خلال تدريب نساء محليات على توزيع محلول الإرواء، بالإضافة إلى تقديم خدمات التحصين وتنظيم الأسرة.[39] وبدلاً من ذلك، وخصوصاً في المناطق النائية، توفر ابتكارات السياسات في فيتنام دروساً مفيدةً (المربع 9). وفي اليمن، يمكن تعزيز القدرات المحلية لتقديم خدمات الرعاية الوقائية والعلاجية الأساسية. وتجب أن تترافق الزيادة في عدد النساء العاملات في المجال الصحي والقابلات المجتمعيات مع توفير تدريب عملي لضمان تقديم خدمات ذات جودة للرعاية الصحية بصورة مستقلة في حال عدم توفر المرافق الطبية. كما تستطيع المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والمحلي أن تلعب دورا قيما من خلال المساعدة في تقليل الحساسيات الثقافية، ونشر الوعي، وزيادة تقبل والإقبال على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وإبراز أهميتها في ضمان صحة أفضل للرضع والأمهات.

توسيع نطاق الفرص الاقتصادية المنتجة

في اليمن، وكما هو حال باقي دول المنطقة، يواجه الداخلون الجدد إلى سوق العمل تحديات كبيرة مع انتقالهم من المدرسة إلى العمل. وفي ظل مواجهة الزيادة السكانية، سيتوجب على البلاد تعزيز نمو القطاع الخاص والتنوع واستحداث الوظائف على المدى المتوسط بغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاملين الجدد.

وفي الوقت الحالي، توجد فرص لتوسيع الوصول إلى الوظائف الانتاجية من خلال برامج إعادة الإعمار والأشغال العامة والمساعدات الإنسانية. ويمكن بل ويجب ربط إعادة اعمار المرافق والخدمات المحلية مع إحياء الاقتصاد المحلي. فعلى سبيل المثال، يعتبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة، وصندوق الرعاية الاجتماعية من المصادر الفعالة للبرامج التي ترمي إلى استعادة الخدمات الصحية والتعليمية، بالإضافة إلى شبكات الطرق والكهرباء والمياه (البنك الدولي وآخرون 2012، 147). لكن من المهم أن يتم تصميم هذه الاستثمارات بعناية لضمان أن تعود الوظائف المحلية الناتجة عن هذه الجهود بالفائدة على الأسواق المحلية وأن تترك أثراً مستداماً.

وبالإضافة إلى التطرق إلى مشكلات البعد عن الأسواق وبطالة الرجال والفجوات في المهارات، يمكن تصميم هذه البرامج بحيث توفر فرص محددة للنساء من أجل كسب الدخل وتعلم مهارات جديدة. ويستطيع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية مكافحة الصور النمطية و الاعراف الثقافية للنوع الاجتماعي المتعلقة بأدوار النساء في المنزل ومكان العمل من خلال تعزيز الوعي الشعبي والحملات المعلوماتية.

ويجب أن تستجيب التدخلات الإنسانية والتنموية إلى تفضيلات المرأة اليمنية للوظائف في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والعمل من المنزل، والحاجة إلى فتح الأبواب أمام النساء لممارسة وظائف أخرى. ويقوم البنك الدولي حالياً بتقديم الدعم لتوسيع نطاق برامج الأشغال التي تتطلب قدراً كبيراً من العمالة والتي تستهدف العاطلين عن العمل كجزء من المرحلة الرابعة لمشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية. كما سيقدم المشروع النقد مقابل العمل في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للشباب والنساء.

[39] لويس ولوكهيد (2007م) صفحة رقم 187.

ويراعي تصميم المشروع جوانب النوع الاجتماعي بالإضافة إلى الاحتياجات ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، فان فرص العمل لا تتضمن إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية فحسب، بل تشمل أيضاً تقديم الخدمات التعليمية والغذائية على مستوى المجتمع، مما سيوفر الكثير من فرص العمل للنساء اليمنيات. ويجب رصد وتقييم هذه التدخلات بعناية فائقة بحيث يمكن تعميم الدروس المستفادة على نطاق واسع.

وأشارت غالبية النساء اليمنيات العاملات إلى شيوع العمل بدون أجر في منازلهن وفي المزارع والمشاريع العائلية. وسيعمل تضمين العمل بدون أجر على زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة بمقدار 5 نقاط مئوية، ومن الضروري للغاية فهم أنواع الأنشطة التي تشارك فيها المرأة اليمنية ضمن هذه الفئة. علاوةً على ذلك، فإن من المهم فهم السبب وراء وجود عدد كبير من النساء اللواتي يتحدثن عن العمل بدون أجر، وتحديد المعوقات الرئيسية التي أدت إلى هذه النتيجة. هل تعتبر الاعراف الثقافية المتعلقة بعمل النساء بأجر قويةً للغاية؟ أم أنه لا يوجد سوى عدد قليل من فرص العمل بأجر؟ ومع وضعها في سياق معايير النوع الاجتماعي التمييزية القوية المتعلقة بالعمل، سوف يتعين تصميم دراسات بعناية للسؤال حول عمل الرجال والنساء، على سبيل المثال في حال مشاركة النساء في أنشطة بأجر قد لا تتم الإشارة إليها ما لم تكن مهناً مقبولةً اجتماعياً، مثل التعليم ورعاية الأطفال على سبيل المثال. ويعد توقيت إجراء الجولة التالية من مسح ميزانية الأسرة في اليمن مثالياً من أجل الإجابة عن تلك الأسئلة. وبغض النظر عن الأسئلة حول القياس المشار إليه أعلاه، هناك عوائق أساسية أمام مشاركة النساء في سوق العمل، والتي تظهر بشكل واضح في المناطق الحضرية ولدى النساء اليمنيات المتعلمات. وتشير معدلات البطالة المرتفعة نسبياً في صفوف هذه الأفواج على الحاجة إلى سياسات لتسهيل الانتقال من الجامعات إلى العمل، وإيجاد مجموعة متنوعة من فرص العمل، وخصوصاً في القطاع الخاص. وسيكون الوصول إلى فهم أفضل حول المعوقات والخيارات في الوظائف بأجر أو بدون أجر أمرا بالغ الأهمية لصياغة تدخلات فعالة وشمول النساء في الوظائف المنتجة.

وحتى عند هذه المستويات المتدنية الحالية لمشاركة المرأة في القوى العاملة، تستطيع البلاد المضي في تحديد وإصلاح قوانين العمل التي تزيد من كلفة توظيف الإناث في القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، قد يعمل التحول إلى نظام ضمان اجتماعي تشاركي، بحيث يساهم كافة أرباب العمل والموظفين في صندوق الأمومة الوطنية، إلى التخفيف من الكلفة النسبية على أصحاب العمل من أجل توظيف النساء في سن الإنجاب. وتعتبر الإصلاحات التي جرت مؤخراً في الأردن نموذجاً في كيفية إنشاء صندوق وطني ناجح للأمومة (المربع 10).

وخارج إطار القطاع العام والعمل بأجر، تتمثل إحدى المنافذ الهامة الأخرى لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية للنساء في العمل للحساب الخاص وتقديم الدعم لريادة الأعمال من خلال توفير الوصول إلى الخدمات التمويلية والفنية، وخصوصاً في المناطق الريفية ولصالح الأنشطة الزراعية. وفي الوقت الحالي، ينشط صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية في تقديم خدمات التدريب والتمويل الأصغر، على الرغم من أن الوصول والاستفادة من هذه الخدمات من قبل النساء لا يزال يشكل تحدياً في اليمن.[40] وقد تم إقرار قانون التمويل الأصغر في العام 2010م لتشجيع القطاع الخاص على جذب مدخرات المودعين من المواطنين لاستثمارها في مشاريع صغيرة وتطوير خدمات التمويل الأصغر. كما سيسمح القانون لمؤسسات التمويل الأصغر بأن تصبح بنوكا رسمية تحت إشراف البنك المركزي اليمني (منصور 2011م).

كما تقوم العديد من المؤسسات المالية بفتح فروع لخدمة النساء على وجه الخصوص، مثل قسمي حواء والفراشة في البنك التجاري اليمني (بورجوري وجينس 2008). وقد تم افتتاح بنك الأمل في أواخر العام 2006م حيث يقدم البنك سلسلةً من الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة. كما تواجه رائدات الأعمال تحديات في الحصول على قروض كبيرة بسبب متطلبات الضمانات البنكية (بورجوري وجينس 2008). وشكل إنشاء سجل للإقراض في العام 2009م خطوةً بارزةً في تسهيل الوصول إلى خدمات التمويل لكن تجب مراجعة مجموعة أوسع من المعلومات، وبالتحديد من مؤسسات التمويل الأصغر. ويجب أن يتم إعطاء الأولوية لإيجاد أساس قانوني للممتلكات غير المنقولة التي يمكن استخدامها كضمانات بنكية وإنشاء سجل موحد للضمانات البنكية (البنك الدولي 2011 مناخ الاستثماري).

[40] سوف يركز مشروع إنعاش الشركات الممول من قبل البنك الدولي (27 مليون دولار أمريكي) على مساعدة إحياء الأعمال القائمة، لكن تعود ملكية أقل من 3% من هذه المشاريع للسيدات. ويقوم فريق المشروع بالبحث في عناصر التصميم لتسهيل وتشجيع ومتابعة مشاركة النساء والشباب من الجنسين سواء كأصحاب لهذه الأعمال أو كموظفين فيها.

المربع 10: التحول إلى نظام ضمان اجتماعي تشاركي

قام البرلمان الأردني مؤخراً بإقرار قانون واسع النطاق للتأمين الاجتماعي والذي يوسع التغطية لتشمل الشركات الصغيرة ويضيف منافع البطالة والصحة والأمومة إلى حزمة المنافع. وقبل إجراء الإصلاحات، كانت الكلفة الكاملة لمنافع الأمومة، بما في ذلك 10 أسابيع من إجازة الأمومة المدفوعة، تقع بشكل حصري على صاحب العمل. وكما هو الوضع حالياً في اليمن، فإن هذا الأمر يضيف عبئاً إضافياً على الشركات التي توظف النساء. وقد عمل هذا الإصلاح على نقل العبء من أصحاب العمل الذين تعمل لديهم النساء إلى كافة أصحاب العمل والعاملين ككل. وفي الأردن، يتطلب هذا الإصلاح تمويل منافع الأمومة من خلال اقتطاع 0.75% على ضرائب رواتب كافة العاملين، بعض النظر عن النوع. ويقوم كل من أصحاب العمل والموظفين بالمساهمة في "صندوق الأمومة" والذي يدار من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ويمكن اتخاذ تدابير أخرى لدعم مشاريع النساء كي تصبح أكثر استدامةً وإنتاجيةً مثل التدخلات التكميلية لتطوير مهارات الأعمال ومساعدة النساء على التعاون فيما بينهن في الأنشطة الاقتصادية والوصول إلى أسواق أكثر حيويةً خارج المجتمعات المحلية. ويجب تحديد المزيج المناسب من السياسات الرامية لتوسيع نطاق ريادة الأعمال من قبل النساء بناءً على تقييم دقيق (المربع 11).

تحقيق العدالة الأسرية

وبعكس اليمن، تملك معظم دول منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قوانين للحد الأدنى لسن الزواج. ففي المغرب، كانت حملات المناصرة بالغة الأهمية في نجاح رفع السن القانوني الأدنى لزواج الفتيات، ويمكن أن تشكل هذه الحملات خطة عمل للإصلاح في اليمن (المربع 21). وتقوم مؤسسات حكومية مثل اللجنة الوطنية للمرأة وشبكات المجتمع المدني بإقامة حملات نشطة في اليمن للمطالبة بإجراء هذا الإصلاح من خلال زيادة مستوى الوعي والسعي للحصول على موافقة الهيئة التشريعية و قادة المجتمع وعلماء الدين. وقد تمت إقامة مشروع متعدد الأطراف المعنية هدف إلى إجراء مقارنة بين قانون الأحوال الشخصية في اليمن مع قانون الأسرة المغربي في كل من مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء في اليمن وجامعة سيدي محمد بن عبد الله في المغرب (اتحاد نساء اليمن 9002م) ومن الممكن تعزيز القدرات لإيجاد مثل هذه الأنواع من الروابط.

ولا يشكل وضع حد أدنى قانوني لسن زواج الفتيات سوى خطوة أولى يجب أن تترافق مع تدخلات تكميلية لضمان فعاليتها على أرض الواقع. ويشدد استعراض أجري مؤخرا لعدد 23 عملية تقييم للبرامج الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال على الأدوار الرئيسية لتمكين النساء من خلال توفير المعلومات والمهارات والدعم وحشد دعم الآباء والمجتمع وتعزيز الوصول إلى التعليم الجيد والدعم الاقتصادي والحوافز، وذلك في إطار قانوني وسياسي تمكيني (المركز الدولي للأبحاث حول النساء 2011). ويظهر برنامج زومبا للتحويلات النقدية المذكور سابقاً الترابط والتآزر الفعال الذي يمكن الوصول إليه من خلال الاستثمار في الحوافز الاقتصادية والتعليم المدرسي ومنع زواج الأطفال. ويعد الإصلاح القانوني عمليةً تدريجيةً في العادة، وتتطلب بناء تحالف داعم. كما يحتاج هذا الإصلاح إلى سياسات مثل التسجيل الإلزامي لحالات الولادة والزواج، وذلك من أجل رصد وتحديد شيوع الزواج المبكر في جميع أنحاء البلاد. بيد أنه وعلى المدى القصير، فان البرامج المرتبطة بتقديم الحوافز وحملات التوعية يمكن أن تبدأ في تأخير الزواج المبكر.

كما يرتبط الزواج المبكر بارتفاع مخاطر العنف المنزلي ووفيات الأمهات. وفي اليمن، تتمثل إحدى مجالات الأولوية بالنسبة لعملية الإصلاح في التطرق إلى الحاجة لتشريعات محددة تعالج العنف المنزلي (السعي للعدالة، الأمم المتحدة 2011). رغم ذلك، هناك حاجة أيضاً لإقامة استثمارات في تشكيل الشرطة النسائية ومراكز ها، وفي المنظمات التي توفر الملاجئ والخدمات القانونية للنساء من ضحايا الإساءة. فهناك زخم متزايد من الناحية العملية لمواجهة مشكلات العنف المنزلي مع وجود

المربع 11: ما هي عوامل نجاح ريادة الأعمال من قبل النساء؟

تعتبر الأدلة الحديثة حول آثار النوع الاجتماعي للمنح المقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة أمرا واقعيا. ففي سيريلانكا تم تقديم منح تتراوح قيمتها بين 100–200 دولار أمريكي لمجموعة فرعية من المؤسسات الأصغر تم اختيارها عشوائيا، والتي تدار من قبل رجال أو نساء فقراء. وقد هدف تقديم المنح إلى تقدير الأثر على الأرباح المترتبة من هذه المنح. وفي المتوسط، قامت المشاريع المشاركة بتسجيل عائد على رأس المال قدره 5.7% شهرياً من المنحة. رغم ذلك، كانت هنالك فروقات واضحة لكليهما: فبالنسبة للنساء، كان متوسط العائد على رأس المال صفر. وبالتالي، لم يكن للمنح وحدها أي تأثير على دخول النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص (ديل ميل وآخرون 2009).

ترى ما هو السبب وراء ذلك؟ تشير التجارب اللاحقة في سيريلانكا من ناحية إلى أن النساء لم تقم باستثمار المنح الصغيرة في الأعمال. ومن التفسيرات المحتملة لذلك محدودية قدرة النساء على التحكم في الدخل ورأس المال الخاص بهن داخل الأسرة. من ناحية أخرى، قامت النساء اللواتي حصلن على منح أكبر باستثمارها في أعمالهن، لكن قطاعات الأعمال التي تسيطر عليها النساء تتسم بتدني العائد. وتناقض هذه النتيجة مع الاعتقاد السائد القائل بأنه طالما أن النساء يواجهن معوقات في الحصول على القروض، فإن قروض التمويل الأصغر المقدمة للنساء تحقق عوائد أكبر (ماكنزي، 2010).

ويشير تباين الفرص والمعوقات على أساس النوع الإجتماعي فيما يخص الأعمال الحرة إلى أهمية التعرف على الإجراءات الناجعة والفاشلة والسبب في ذلك في السياق اليمني، وتحديد تدابير لإزالة العقبات أمام نمو واستدامة المشاريع المملوكة من قبل النساء. وقد ركزت التجارب الحديثة على النماذج التي تقدم القروض وخدمات أخرى تتضمن التدريب على مهارات الأعمال ومحو الأمية المالية والوصول إلى الأسواق ودعم مشاركة النساء في القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها الرجال.

المربع 12: بناء تحالف للإصلاح: قانون الأسرة في المغرب لسنة 2004م

في المغرب، تم رفع الحد الأدنى لسن زواج الفتيات من 15 إلى 18 عاماً في العام 2004م كجزء من سلسلة أوسع من الإصلاحات التي قادها الملك عقب حملة طويلة استمرت لمدة عامين من قبل الشبكات النسائية.[1] وقد حشدت المجموعات النسائية الدعم لإصلاح قانون الأسرة من خلال تنظيم مجموعات نقاشية وورش عمل، وحشد تأييد البرلمان وتثقيف المواطنين حول منافع الإصلاح. ومن الأسباب الرئيسية لنجاح الحملة الدعم السياسي الذي قدمه الملك محمد السادس وأسلافه، وكبار القادة السياسيين ورجال الدين والذين قدموا الدعم الديني للتغييرات. كما تم إلغاء معوقات أخرى مثل الحاجة للحصول على الإذن من أجل العمل بموجب قانون الأسرة الجديد لسنة 2004م. ومن الممكن تسريع هذه العمليات الإصلاحية من خلال إيجاد وتدعيم روابط على مستوى الدول بين المشرعين والمؤسسات الأكاديمية والشبكات النسائية ونقابات المحامين.

[1] رغم ذلك، تستطيع الفتيات الزواج في سن *15* عاماً في ظروف استثنائية بموافقة المحكمة.

مجال لتوسيع نطاق العمل وزيادة الفعالية (المربع 13). ومؤخراً، تم إطلاق خط ساخن من قبل حملة الشوارع الآمنة لرصد وتوثيق حوادث التحرش الجنسي، ونوعها وموقعها، وذلك على قاعدة بيانات وخارطة حية وإلكترونية (http://www.thesafestreets.org/). وكما هو الحال بالنسبة لخارطة التحرش في مصر، يمكن التبليغ عن واقعة التحرش عبر الرسائل النصية القصيرة، أو البريد الإلكتروني أو موقع تويتر أو ملئ وإرسال نموذج إلكتروني.

كما أنه من الضروري تحسين مستوى الوعي وتنفيذ القوانين الحالية التي تهدف إلى توفير الأمن المالي للنساء. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من حقوق النساء في الميراث، فإنهن يواجهن في الغالب صعوبات في الحصول عليه أو يقمن بشكل طوعي أو بالاجبار بالتخلي عن حقوقهن بسبب الاعتقاد أنهن سيحصلن على الدعم من الأقارب الذكور. ومن أجل تعزيز الأمن المالي للنساء، قامت الحكومة الأردنية بطرح قانون مؤقت جديد للأحوال الشخصية في العام 2010م، والذي يتم بموجبه تسجيل ممتلكات الشخص المتوفي بشكل مباشر باسم الورثة من النساء. علاوةً على ذلك، تنص المادة رقم 319 من القانون وجود فترة سماح مدتها 3 أشهر، اعتباراً من تاريخ وفاة المورِّث، بحيث لا يحق للمرأة خلالها التنازل عن حقوقها في الميراث. وتعمل فترة السماح بشكل مؤقت على التخفيف من الضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأقارب على النساء من أجل التخلي

المربع 13: الجهود المنزلية لمكافحة العنف المنزلي

المبادرات	التحديات
قامت اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن وشبكات المجتمع اليمني مثل الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة (شيماء) بإطلاق برامج لزيادة الوعي حول مكافحة العنف المنزلي، وذلك من خلال استهداف رجال الدين والإعلاميين.	فهم فعالية التدخلات بشأن العنف المنزلي وضمان وصولها إلى المناطق النائية والريفية وتكيفها مع السياقات المحلية.
تم إنشاء أقسام للنساء فقط في مراكز الشرطة في صنعاء.	وجود أنظمة رصد لتقييم ما إذا كانت النساء تستفيد من مراكز الشرطة قبل توسع إلى المحافظات الأخرى.
تم توفير خطين ساخنين من قبل منظمات المجتمع المدني، وتقوم اللجنة الوطنية للمرأة بإنشاء قاعدة بيانات حول العنف المنزلي في 6 محافظات. وقامت حملة الشوارع الآمنة بتوفير خط ساخن مباشر وإلكتروني.	هل تعتبر الخطوط الساخنة فعالة؟ ضمان دقة البيانات واستخدامها في ردع السلوكيات العنيفة. حشد الدعم المجتمعي لمواجهة العنف والتحرش في الشوارع.
قام اتحاد نساء اليمن بإنشاء ملاجئي للنساء المعنفات.	أسئلة حول الاستدامة وتوسيع نطاق الوصول: ما الذي حدث بعد مغادرة النساء للملاجئ؟

المربع 14: العمل على المستوى الشعبي: المشروع التجريبي للتمكين القانوني للنساء في كيانجور، جاوا الغربية، إندونيسيا

بيكا هو اسم لمشروع اندونيسي يقدم الدعم للأسر التي تعيلها النساء. ويهدف برنامج التمكين القانوني للمرأة إلى الاستفادة من البرامج الحالية لمشروع الأسر التي تعيلها نساء (بيكا) من أجل تشجيع التمكين المجتمعي (زيادة الوعي المجتمعي حول حقوق النساء ومطالبتهن بتلبية حقوقهن) وتعزيز قدرات النظام القانوني والحكومة على المستوى المحلي في مجال الاستجابة. وتضمن النهج المتبع ما يلي:

- تدريب مساعدين قانونيين لنشر وتوزيع المعلومات القانونية على مستوى القرية، وبالتحديد، المعلومات حول قانون الأسرة والعنف المنزلي، وتقديم خدمات الاستشارات، ودعم المناصرة المجتمعية.
- وعلى مستوى المديرية، تم تشكيل منتدى مكون من قضاة من المحاكم الدينية والنظامية في المديريات وكذا الشرطة و مسئولي الإدارة المحلية والمنظمات غير الحكومية لدعم زيادة مستوى الوعي القانوني من خلال إجراء زيارات والتفاعل مع المجتمعات.

شدد هذا النهج على أهمية التعاون بين المساعدين القانونيين على مستوى القرية ومستوى المديرية. وبالاعتماد على هذه التجربة، قامت إحدى المحافظات، كيانجور، بالبدء بتجربة إضفاء الطابع الرسمي للتوثيق القانوني للنساء المطلقات ومن يقمن بإعالتهم. ومن خلال العمل مع الإدارات المحلية والمحاكم الدينية، قدم مشروع بيكا المساعدة في الحصول على شهادات ميلاد للأطفال، ومساعدة النساء على استكمال المتطلبات الإدارية لرفع المطالبات، وجمع أية أدلة ضرورية مثل الإفادات حول شهادات الزواج. وفي حالة عدم وجود هذا الدعم للبحث في النظام القانوني، فإن من المرجح أن تبقى النساء غير قادرات على الحصول على التعويض القانوني.

المصدر: البنك الدولي، 2011 هـ.

عن حقوقهن (الحسيني 2010، البنك الدولي 2013). ثمة مثال آخر من إندونيسيا يبرز أهمية العمل على جانبي الطلب والعرض بغرض تعزيز مستوى الوعي الشعبي مع العمل على تطوير قدرات المؤسسات القانونية المحلية على الاستجابة (المربع 14).

وفي ظل السياق الحالي الهش في اليمن، لا بد من بذل جهود لمعالجة مخاطر النزاعات المحلية والجرائم والعنف وبناء مهارات الوساطة في حل النزاعات. وإلى حين ضمان تطبيق القانون والنظام الرسمي، يمكن أن تشكل هذه الجهود خطوة هامة مباشرةً في التقليل من حالات العنف المحلي (بلاتمان، هارتمان، بلير 2012، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2011). وكي تستطيع النساء الاستفادة من هذه الجهود، يجب أن تستهدف جهود التواصل والتدريب المجتمعي الوسطاء من الذكور والإناث وأن تتطرق إلى مجموعة واسعة من العوامل التي تحفز النزاعات والعنف المحلي، بما في ذلك المشكلات المتعلقة بالنزاعات العائلية والعنف الجنسي. ويمكن أن تسهم هذه التدابير في سد فجوة هامة بالنسبة للعديد من الرجال والنساء الذين يفتقرون للوصول إلى الخدمات القانونية والسلامة العامة الرسمية، أو الذين يخشون من الانتقام في حال اتصالهم بالقنوات الرسمية.

إرساء دعائم السلام والأمن، والتحرك السريع لمعالجة القضايا التنموية الملحة.

ويمكن أن تترك أولويات السياسات المذكورة أعلاه أثراً مستداماً فقط في حال توفر الشروط المسبقة لإرساء السلام والأمن والاستقرار. ويواجه اليمن تحدياً أساسياً في بناء المؤسسات التي تستطيع ضمان التحول الاقتصادي والسياسي بشكل سلمي. وخلال استكمال إعداد هذا التقرير، تم الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني الشامل والذي يتوقع ان يفضي الى دستور جديد و انتخابات برلمانية ورئاسية. وضمن هذه العملية، تمثل المبادرات التي ترمي إلى تعزيز الحوار الوطني الشامل والإصلاحات الدستورية والانتخابات

المربع 15: توفير فرص متكافئة للجميع: تخصيص حصص للنساء في الحياة السياسية

منذ مطلع التسعينيات، تمت مطالبة الإدارات المحلية المنتخبة في الهند بضمان أن تمثل النساء ثلث أعضاء المجالس المحلية. وقد وجد تقييم مبتكر حول أثر هذه الحصص (بيمان وآخرون 2009، 2012) أن وجود قيادات نسائية ساهم في تحسين التصورات المحلية حول القدرات القيادية لدى النساء وغير من وجهات النظر المحلية بطرق أخرى هامة أيضاً. حيث رغبت الفتيات اللواتي يقطن في القرى التي تتواجد فها قيادات نسائية البقاء في المدرسة لمدة أطول، وتأخير سن الزواج، والحصول على وظائف أفضل. كما قام أولياء أمور هؤلاء الفتيات برفع سقف تطلعاتهم التعليمية والمهنية لبناتهم. ومن المثير للاهتمام أن هذه التغييرات الهامة حدثت خلال دورتين انتخابيتين فقط.

كما بينت دراسة أخرى أن من المهم أن تكون الحصص دائمةً من أجل إحداث الأثر المنشود: وحتى بالنسبة للحصص المؤقتة فإنها تترك تأثيرات إيجابية على توسيع نطاق مشاركة النساء في الحياة السياسية. وفي دراسة أجريت على مستوى الأقسام في مومباي في العام 1997م والعام 2002م، وجد بافناني (2009) أن المقاعد الاحتياطية للنساء لم تعمل على زيادة معدل النجاح الانتخابي عقب إلغاء الحصص فحسب، بل زادت أيضاً من عدد النساء المرشحات لتولي المناصب. وبشكل أكثر أهمية، يبدو أن الحصص جعلت الناخبين أكثر استعداداً للتصويت للنساء. حيث ارتفعت نسبة الأصوات التي حصلت عليها المرشحات من 3.3% فقط في العام 1997م إلى 15% في العام 2002م. وبالنظر إلى الدراستين معاً، تشير هذه النتائج أن الحصص تكون فعالةً بشكل جزئي من خلال تشجيع النساء القادرات على الترشح للمناصب وتثقيف الأحزاب السياسية والناخبين أن باستطاعة النساء الفوز في الانتخابات وتأدية عملهن بصورة فعالة.

الحرة والنزيهة أمراً هاماً. وتمثل الأشهر القادمة نافذةً هامةً لبناء مجتمع يتسم بالمزيد من العدالة والشمولية، ويرسي الأسس للمزيد من المساواة بين النساء والرجال في اليمن.

ويشكل الدستور الجديد وانتخابات 2014م فرصةً للنساء اليمنيات من أجل لعب دور فعال في عملية إعادة بناء الوطن، ابتداءً من صياغة مشروع الدستور والمساهمة في إعداد رؤيته وحماية وتعزيز حقوق النساء، والحصول على تمثيل فعال في الأجهزة السياسية. وفوق كل ذلك، يمكن أن يوفر الحوار الوطني منتدى للتعبير عن آراء النساء والشباب. وعلى لارغم من أن لائحة مؤتمر الحوار نصت على أن تمثل المرـأة بنسبة 30% من جميع المشاركين الا أن النسبة الفعلية بلغت 28% من كافة قوائم المشاركين ولم تستوف هذه النسبة في هئية رئاسة مؤتمر الحوار الوطني أو لجنة التوثيق أو اللجان المنبثقة عن المؤتمر (لجنة 8+8) مما اثار المخاوف من جدية تطبيق الحصة النسائية وان لا تستخدم في المزايدات أوالمقايضات السياسية. وقد تم في المؤتمر مناقشة العديد من المواضيع تناولت مجالات أساسية تتعلق بالمساواة على أساس النوع بما في ذلك زواج الأطفال. رغم ذلك، فان تحليل أجري مؤخرا حول الحوار الوطني أبرز أن الدور المهيمن للأحزاب السياسية والنخب الحالية في مؤتمر الحوار الوطني قد يشكل "مخاطر ستؤدي إلى تهميش النساء والشباب والممثلين المستقلين" (جرينفيلد 2013:6). وإذا ما أريد للانتقال السياسي أن يكون عملية حقيقية يشمل الجميع، فإن من الضروري إعطاء النساء والشباب وغيرهم مساحة مفتوحة حقيقية للنقاش والتباحث بحيث يكون لهم صوت مؤثر في الحوار.

و لتتمتع النساء بتأثير إيجابي في النواحي السياسية، فإن من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لدعم وتعزيز ريادتهن ومشاركتهن في الحياة السياسية والمدنية. قامت بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتخصيص حصص في البرلمان لضمان الحد الأدنى لتمثيل النساء. ففي السلطة الوطنية الفلسطينية، تملك كافة الأحزاب السياسية الرئيسية حصصاً للنساء في أجهزتها التنظيمية، بينما قام العراق والأردن بإدخال حصص للنساء في الانتخابات البرلمانية والبلدية. ومن النهج البديل لنظام الحصص، والذي حقق نجاحاً ملحوظاً في انتخابات الجمعية التأسيسية في تونس، اشتراط التمثيل المتساوي بين النساء والرجال في القوائم الحزبية للمرشحين. وعلى الرغم من أن هذا الشرط لم يفض إلى عدد متساو في المقاعد التي تم الفوز بها ، إلا أن تونس انتخبت حصةً أكبر من أعضاء الجمعية من النساء مقارنةً مع أي جهة تشريعية في المنطقة.

وتشير الأدلة من أجزاء أخرى من العالم أنه وبالإضافة إلى ضمان مشاركة النساء في العملية السياسية، توفر الحصص فرصاً للنساء من أجل تولي مناصب منتخبة وتغيير الأنماط التي سادت لفترة طويلة حول دور النساء كقادة فعالين (المربع 15). بيد أن اشتراط التمثيل بحد ذاته لا يعتبر العلاج السحري لكل المشكلات: حيث يجب أن تترافق التشريعات مع رصد دقيق للالتزام القانوني والفعلي، وذلك بغرض الحد من المخاطر المتعلقة باستخدام النساء كبدائل للرجال. ويمكن أن تساعد برامج التوجيه وبناء القدرات على دعم القيادات السياسية النسائية وربطها مع المنظمات النسائية الشعبية وشبكاتها من أجل ضمان أن لا تبقى الحصص مجرد شيء رمزي فقط.

لقد ادى خروج النساء إلى الشوارع أثناء الثورة ومشاركتهن في التظاهرات الى إعطاء زخم للاحتجاجات من خلال التنديد على الأعراف الاجتماعية الراسخة والتي دفعت الرجال إلى الانضمام لهن وتقديم الحماية لهن (الشرقية 3102). لكن من المهم أن تواصل القيادات النسائية مرحلة الصعود خلال فترة ما بعد الثورة، وذلك للمشاركة في رسم مستقبل اليمن سارة أحمد، (6:2102).

إن إطلاق الإصلاحات السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار وضمان سيادة القانون والنظام تعتبر شروطا مسبقة بالغة الأهمية لإحداث تحسين مستدام في المخرجات المتعلقة بالمرأة. وفي الوقت ذاته، يجب التطرق بصورة عاجلة إلى الاحتياجات الإنسانية الملحة بما في ذلك الإمدادات الغذائية والخدمات الأخرى الضرورية. وبالنظر إلى حدة انعدام الأمن الغذائي، وخصوصاً في المناطق الريفية، هناك حاجة لبرامج للمساعدات الإنسانية تتسم بحسن الاستهداف. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تستهدف هذه البرامج الأسر التي تعيلها النساء والأسر المعتمدة على مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعي والعاملين بأجر في القطاع الزراعي. وتعد التكنولوجيات التي تساعد على جمع مصادر المعلومات في الوقت الفعلي حول المناطق الخطرة وحول توفر مستلزمات الإغاثة الإنسانية أدوات قيمةً في المناطق الفقيرة في البلاد مع توفر الوصول إلى الانترنت والهواتف المتنقلة.

طريق محفوف بالتحديات

تعكس الاختلافات على أساس النوع في اليمن اليوم اعراف ثقافية راسخة وسنوات متعاقبة من الحرمان والمساواة المتراكمة، وتتقاطع هذه المساواة بشكل شديد مع الهشاشة السياسية والفقر المدقع في اليمن. علاوةً على ذلك، يحذر المختصون في مجال النزاعات والعنف من حدوث أضرار فادحة وطويلة الأمد في المؤسسات السياسية والاقتصاديات والنسيج الاجتماعي في المجتمعات التي تعاني من تواصل العنف السياسي.[41] وهناك أدلة تشير إلى أن عدم المساواة على أساس النوع تزيد بشكل كبير من مخاطر النزاعات. كما أن المرجح أن الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الخصوبة، والذي يعد أحد أسباب عدم المساواة على أساس النوع وعدم تمكين المرأة، معرضة للنزاعات بمقدار الضعف مقارنةً مع الدول الأخرى (ماري كابيرولي 2003). لكن الاحتمالات ليست قدراً.

ويمكن أن تشكل الأوضاع الانتقالية خلال مرحلة ما بعد النزاعات، وحتى في السياقات التي تتسم بالفقر المدقع والانقسامات المجتمعية، بدايات جديدة. وقد تمكنت بعض الدول، مثل إثيوبيا، من الخروج من وضعها الهش وتحقيق تقدم ملموس في رفاه السكان الفقراء، على سبيل المثال من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المياه المعالجة (البنك الدولي 2011 ب)[42]. وتقوم دول أخرى، مثل رواندا وليبيريا، بإقامة أنظمة سياسية جديدة تمتاز بتولي النساء مناصب قيادية فيها. وتتسم الفترة خلال وما بعد النزاعات بمرحلة تتمتع فيها العديد من النساء بتواجد أكبر في الحياة العامة في مجتمعاتهن وبداية أو اتساع في نطاق مشاركتهن الاقتصادية.[43] وتشير الأبحاث التجريبية إلى أن المجتمعات التي تلعب فيها النساء دوراً أكثر فعاليةً في القوى العاملة تتسم بسرعة التعافي وتحسن مستوى العيش مقارنةً مع المجتمعات التي تتمتع فيها النساء باستقلالية اقتصادية أقل (جوستينو وآخرون 2012، بيتش 2011). لكن يبدو أن نافذة الأمل هذه التي تظهر في فترات ما بعد النزاعات، تغلق بسرعة بسبب مواجهة النساء لضغوطات كبيرة للعودة إلى أدوار النوع الاجتماعي السائدة في فترة ما قبل النزاعات. ويحتاج من يضعون خطط التنمية إلى إدراك وانتهاز هذه الفرصة النادرة لتسريع التنمية والمساواة على أساس النوع .

وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي ينشئون فيها، عبر المراهقون اليمنيون الذين شاركوا في الدراسة النوعية عن تفاؤل وتطلعات كبيرة بشأن مستقبلهم. وتتمنى الفتيات والأولاد على حد سواء أن يعملوا في وظائف محترمة بالإضافة إلى التمتع بحياة زوجية وأسرية قوية. وتقول الفتيات في عدن أنهن سيصبحن «طبيبات من أجل مساعدة الآخرين» و»محاميات من أجل الدفاع عن المظلومين». وتشكل تطلعاتهم مصادر فعالة لبناء أمة قوية. بيد أنه وكي تتحقق تطلعات هؤلاء الشباب، يجب أن يعمل اليمن على إرساء السلام ومعايير أكثر للمساواة المبنية على أساس النوع بالإضافة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الفرص والعدالة للجميع، وخصوصاً بالنسبة للنساء والشباب. ويعتبر التمكين الاقتصادي والسياسي لهؤلاء الشباب بمثابة لبنات أساسية لإرساء السلام والاستقرار بشكل مستدام في اليمن.

---

41 قد تعمل موجة عنف واحدة على تدمير جيل كامل من التقدم الاقتصادي (البنك الدولي 2011)، ولا تزال الهشاشة لتجدد العنف كبيرةً لمدة عقد على الأقل، خصوصاً بالنسبة للدول الأكثر فقراً في العالم مثل اليمن (كولير وآخرون 2003).

42 قامت إثيوبيا بزيادة حجم الوصول إلى المياه المعالجة بمقدار 4 أضعاف خلال 20 عاماً لتوفيرها إلى ثلثي السكان في العام 2009–2010.

43 نظر على سبيل المثال ,Brück and Vothknecht (2011), Petesch (2011) Menon and Rodgers (2011), Bouta, Frerks, and Bannon (2005); Bop ((2001); Meintjes (2001); El-Bushra (2000), and Sørensen (1998.

المراجع

Exposure Reduce Bias? *Quarterly Journal of Economics* 124: 1497–-1540.

Beaman, L., E. Duflo, R. Pande, and P. Topalova. 2012. Female Leadership Raises Aspirations and Educational Attainment for Girls: A Policy Experiment in India. *Science* 335: 582–86.

Blattman, C., A. Hartman, and R. Blair. 2012. "Building institutions at the micro-level: Results from a field experiment in property dispute and conflict resolution. [no publisher identified] http://chrisblattman.com/files/2012/10/BlattmanHartmanBlair1.pdf?9d7bd4

Bop, C. 2001. "Women in Conflicts, Their Gains and Their Losses." In *The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation*, S. Meintjes, A. Pillay, and M. Turshen, eds.,19–34. London: Zed Books.

Bouta, T., G. Frerks, and I. Bannon. 2005. Gender, Conflict and Development. Washington, DC: World Bank.

Brück, T., and M. Vothknecht. 2011. "Impact of Violent Conflicts on Women's Economic Opportunities." in Keuhnast, de JongeOudrat and Hernes, eds., *Women and War: Power and Protection in the 21st Century.* Washington, DC: United States Institute of Peace, 85–114.

Burjorjee D. and M. Jennings. 2008. "Microfinance Gender Study: A Market Study of Women Entrepreneurs in Yemen." Social Fund for Development. Sana'a.

Butler, J. 1990. *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*, Oxford: Routledge.

Al-Dawsari, N, Kolarova, D and Pedersen, J. 2011."Conflicts and Tensions in Tribal Areas in Yemen." Partners for Democratic Change International, Belgium

Al Jazeera. 2011."Yemen In Depth." http://www.aljazeera.com/indepth/spotlight/yemen/2011/02/20112286187300800.html

Al-Salahi, F. 2005a. "The political role of the Yemeni Woman from gender prospective", Friedrich-Ebert publications, Sana'a, Yemen.

Al-Salahi, F. 2005b. " Conditions of rural women", Women Forum, Yemen.

Al-Shagarby, A. M. 2005. "Early Marriage in Yemen: A Baseline Study to Combat Early Marriage in Hadhrahmawt and Hudaidah Governorates." Gender Development Research and Studies Centre, Sana'a University, Yemen.

_____. 2005. "Honor Crimes in Yemen:, Sister's Arab Forum," May 2005, page 31.

Al-Shrajabi, A. 2003. "Domestic violence against women." National Women's Committee. (Arabic).

Al-Zwaini,L. 2006. "State and Non-State Justice in Yemen." United States Institute of Peace, Washington DC

Arab Uprisings Yemen's National Dialogue March 21, 2013, POMEPS Briefings 19

BBC News .Yemen Profile http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-14704951;

Beaman, L.,R. Chattopadhyay, E. Duflo, R. Pande, and P. Topalova. 2009. Powerful Women: Does

news, May 7, 2006 http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=26601

Justino, P., I. Cardona, R. Mitchell, and C. Muller.2012. Quantifying the Impact of Women's Participation in Post-Conflict Recovery. *"HiCN Working Paper* 131, Households in Conflict Network, University of Sussex, Brighton.

Kabeer, N. 2001."Reflections on the Measurement of Women's Empowerment. "In *Discussing Women's Empowerment-Theory and Practice*. Sida Studies No. 3. NovumGrafiska AB: Stockholm.

Lewis, M. and M. Lockheed, eds. 2007.*Exclusion, Gender and Education: Case Studies from the Developing World.* Washington, DC: Center for Global Development.

Manea, E. 2010."Women's Rights in the Middle East and North Africa." Eds. Sanja Kelly and Julia Breslin. Freedom House Rowman & Littlefield. New York

Mansour, A. 2011."Small and Micro Enterprises Development in Yemen and Future Prospects. "Yemen Social Fund for Development. Sana'a.

Macleod, H. and A. Flamand. 2012. "Sally's Story." Al-Jazeera http://www.aljazeera.com/photo_galleries/africa/2010831920332122.html

McKenzie, D. 2010. "Impact Assessments in Finance and Private Sector Development: What have we learned and what should we learn?" *World Bank Research Observer* 25(2): 209–33

Meintjes, S. 2001. "War and Post-War Shifts in Gender Relations." In *The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation,* edited by S. Meintjes, A. Pillay, and M. Turshen, 63–77. London: Zed Books.

Menon, N. and Y. van der Meulen Rodgers. 2011. "War and Women's Work: Evidence from the Conflict in Nepal." *HiCN Working Paper* 104. Households in Conflict Network, University of Sussex, Brighton.

Milanovic, B. 2008.Qat Expenditures in Yemen and Djibouti: An Empirical Analysis, Journal of African Economies, 17 (5): 661–687.

Ministry of Health. 2006. "The Yemen Multiple Indicator Cluster Survey (MICS)." Government of Yemen ,with technical support provided by the United Nations Children's Fund (UNICEF)

Caprioli, M. 2003. "Gender Equality and Civil Wars." CPR Working Paper 8, Conflict Prevention and Reconstruction, Social Development Department, World Bank, Washington, DC.

CIA. The World Factbook Yemen https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ym.html

Collier, P., V. L. Elliott, H. Hegre, A. Hoeffler, M. Reynal-Querol, and N. Sambanis. 2003. *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy.* Washington, DC: World Bank; New York: Oxford University Press.

Demirguc-Kunt A. and L. Klapper, 2012, "Measuring Financial Inclusion: The Global Findex", World Bank Policy Research WP 6025. Washington, DC.

El-Bushra, J. 2000."Transforming Conflict: Some Thoughts on a Gendered Understanding of Conflict Processes." In *States of Conflict: Gender, Violence and Resistance*, S. Jacobs, R. Jacobson, and J. Marchbank, eds., 66–86. London: Zed Books.

Government of Yemen, Central Statistical Organization. 2003. "Yearbook 2003," http://www.csoyemen.org/books/stat_book_2003.pdf

Government of Yemen, Ministry of Public Health and Population. 2003. "Family Health Survey," http://www.mophpye.org/arabic/docs/Family-health_english.pdf, pp. 171–172.

Government of Yemen, World Bank, and UNDP. 2007. "Yemen Poverty Assessment," Sana'a. http://www.undp.org.ye/reports/Volume_I_Main_Report.pdf

Human Rights Watch. 2011. *World Report: 2011*. New York.

International Center for Research on Women. 2011. "Solutions to End Child Marriage: What the evidence shows". http://www.icrw.org/publications/solutions-end-child-marriage

International Finance Corporation (IFC).2005. "Yemen Gender Entrepreneurship Market (GEM) Study." June 2005. Washington, DC.

_____. 2007. "Assessment of MSE Financial Needs in Yemen." Washington, DC.

IRIN News. 2006. "Government Waives Girls Tuition Fees to Boost Female Enrolment," IRIN

Stories from Four Middle-Income Countries." Washington, DC: USAID.

Philbrick, Y. S. 2010. "Segmented Publics and Islamist Women in Yemen: Rethinking Space and Activism, "*Journal of Middle East Women's Studies* 6 (2): 1–30.

Portes, A. 2006. "Institutions and Development: A Conceptual Re-Analysis." *Population and Development Review* 32 (2): 233–262.

Project on Middle East Political Science. 2013. Arab Uprisings. "Yemen's National Dialogue", POMEPS Briefings 19.

Sharqieh, I. 2013. "A Lasting Peace? Yemen's Long Journey to National Reconciliation". Brookings Paper. February 11

Sisters Arab Forum for Human Rights. 2007. "Yemeni NGOs 2nd Shadow Report on Implementation of the Convention of Elimination of Discrimination against Women (CEDAW)," June 2007,http://www.arabhumanrights.org/publications/countries/yemen/shadowreports/SAFHR-Yemen-cedaw41–08e.pdf

Sobhi, S. H. 2000. "Women's Rights in Yemen Today." 6 Y.B Islamic and Middle Eastern LAW 78 1999–2000.

Society for the Development of Women and Children (SOUL). 2005. "Gender and Investment Climate Assessment in Yemen." Sept 2005.

SWMENA. 2011. "Status of Women in the Middle East and North Africa". Yemen Dataset. International Foundation for Electoral Systems (IFES) and The Institute for Women's Policy Research (IWPR). *http://swmena.org/en*

United Nations.2006. 6th National Report to the CEDAW Committee.

_____. 2007. "Consideration of reports submitted by States parties under article 18 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women." Sixth periodic report of States parties: Yemen.

_____. 2008. "Concluding observations of the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women: Yemen." 9 July 2008. CEDAW/C/YEM/CO /6 http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/co/CEDAW-C-YEM-CO-6.pdf

and The Pan Arab Project for Family Health (PAPFAM), League of Arab States.

Mohammed, H. and S. Bollier. "Interactive: Fractured Yemen." Al Jazeera. http://www.aljazeera.com/indepth/interactive/2012/06/20126510233575914.html

Muñoz Boudet, A. M., P. Petesch, and C. Turk with A. Thumala.2013 forthcoming. *On Norms and Agency: Conversations on Gender with Men and Women in 20 Countries.* Directions in Development. Washington, DC: World Bank.

Narayan, D., G. Prennushi and S. Kapoor. 2009. "People's Organizations and Poverty Escapes in Rural Andhra Pradesh." in *Moving Out of Poverty* (volume 3): *The Promise of Empowerment and Democracy in India.* ed. by D. Narayan. Washington D.C. and Basingstoke: World Bank and Palgrave MacMillan.

Niethammer, C. 2005. "Gender and Development in Yemen: Women in the Public Sphere." World Bank, Office of the Chief Economist, Middle East and North Africa Regional Office. Washington DC.

OECD. 2011. *Investing in Security. A Global Assessment of Armed Violence Reduction Initiatives, Conflict and Fragility*, OECD Publishing.

_____. 2012. "2012 SIGI Social Institutions and Gender Index: Understanding the drivers of gender inequality." Paris France http://www.oecd.org/dev/50288699.pdf

_____. 2012a. "Women in Business: Policies to support Women's Entrepreneurship Development in the MENA Region." OECD Publishing.

Oxfam.2012. "Waiting for change. Making the political transition work for women in Yemen. "Briefing Note September 2012. http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/20120924-still-waiting-change-yemen-en.pdf

Petesch, P. 2012. "The Clash of Violent Conflict, Good Jobs, and Gender Norms in Four Economies," Background Paper For World Development Report 2013: Jobs. Washington, DC: World Bank.

_____. 2011. "Women's Empowerment Arising from Violent Conflict and Recovery: Life

Woolcock, M., & Narayan, D. (2006). "Social Capital: Implications for Development Theory, Research and Policy Revisited." In A. J. Bebbington, M. Woolcock, S. Guggenheim, & E. Olson, *The Search for Empowerment: Social Capital as Idea and Practice at the World Bank* (pp. 31–62). Bloomfield, CT: Kumarian Press, Inc.

World Bank. Yemen Overview http://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview

_____. 2000. "Republic of Yemen Comprehensive Development Review – Phase 1 Judicial and Legal System Building Block." Legal Department. Washington DC.

_____. 2005. "Gender and Development in Yemen: Women in the Public Sphere." Washington, DC.

_____. 2005a. "*Pakistan: Country Gender Assessment, Bridging the Gender Gap, Opportunities and Challenges*." Washington, DC.: World Bank.

_____. 2005b. "Republic of Yemen: Women in the Local Economy of Aden." Water, Environment, Social and Rural Development Department, Middle East and North Africa Region. Washington DC.

_____. 2009. "Stipends triple girls' access to school". IDA at Work: Bangladesh. October 2009. Washington DC.

_____. 2010." Governance and Anti-Corruption Diagnostic Survey: The Republic of Yemen." March 19 2010 MNSED. Washington DC.

_____. 2010a. "Making Infrastructure Work for Women and Men: A Review of World Bank Infrastructure Projects (1995–2009)." Social Development Department, Sustainable Development Network, Washington, DC.

_____. 2010b. "The State of the Tribe in Yemen: Development and Gender Beyond Politics." June 10 2010. MENA Knowledge and Learning Fast Brief. Washington DC.

_____. 2011."Defining Gender in the 21st Century: Talking With Women and Men around the World." A Multi-Country Qualitative Dataset of Gender and Economic Choice," Washington, DC.

_____. 2010. "Country Assessment on Violence against Women: Case of Yemen," August 2010,http://www.un.org/womenwatch/ianwge/taskforces/vaw/Country_Assessment_on_Violence_against_Women_August_2_2010.pdf

United Nations Committee on the Convention on the Rights of the Child. 1999. "Consideration of Reports Submitted by State Parties under Article 44 of the Convention, Concluding Observations, Yemen." May 10, 1999 para 20.

UNDP and Government of Yemen. 2010. "Millennium Development Goals Report for Yemen". http://undp.org.ye/reports/24d06139cb9b57MDG%20Yemen%20English.pdf (accessed April 17, 2013)

UNESCO. 2006. "Yemen, Early Childhood Care and Education Programmes," International Bureau of Education. http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001472/147256e.pdf (accessed November 11, 2010), p. 2.

_____. 2008. "Education for All Global Monitoring Report 2008, Regional Overview: Arab States." http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001572/157267e.pdf (accessed May 24, 2011).

UNICEF. 2007. "Accelerating Girl's Education in Yemen: Rethinking Policies in Teachers' Recruitment and School Distribution". http://www.unicef.org/policyanalysis/files/Accelerating_Girls_Education_in_Yemen(1).pdf (accessed March 13, 2013)

USAID. 2009. Yemen Basic Health Services (BHS) project: Mid-term Evaluation. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PDACP460.pdf

US Department of State. US relations with Yemen http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35836.htm

Ward, C.,S. Beddies, K. Hariri, S. Othman Yaffiei, A. Sahooly and B. Gerhager. 2007. "Yemen's Water Sector Reform Program – A Poverty and Social Impact Analysis (PSIA)." World Bank; Ministry of Water and Environment and Ministry of Agriculture and Irrigation, Republic of Yemen; and GTZ.

Women's National Committee.2008. "Report on the Status of Women in Yemen 2008."

World Bank-DFID. 2013 (Forthcoming) Time series study: Women's Legal and Economic Empowerment 1960 to present)

World Bank, United Nations, European Union, and Islamic Development Bank. 2012. "Joint Social and Economic Assessment for the Republic of Yemen." Washington, DC.

World Food Program. 2009. Comprehensive Food Security Survey (CFSS) 2009/10 http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp219040.pdf

_____. 2012. The State of Food Security in Yemen: Comprehensive Food SecuritySurvey (CFSS). Sanaa: World Food Program. http://www.wfp.org/content/yemen-comprehensive-food-security-survey-2012

World Health Organization. 2005. "Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women: Initial Results on Prevalence." Health Outcomes and Women's Responses: Summary Report."

Wurth, A. 2003. "Stalled Reform: Family Law in Post-Unification Yemen." 10 Islamic Law and Society 12 2003.

_____. 2011a. "Women Business and the Law: Removing Barriers to Economic Inclusion." Washington, DC.

_____. 2011b. *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development.* Washington, DC.

_____. 2011c. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*. Washington, DC.: World Bank.

_____. 2011d. "Yemen Investment Climate Assessment Update 2011: Challenges in Private-Led Growth and Diversification." Finance and Private Sector Development Department, Middle East and North Africa Region. Washington, DC.

_____. 2011e."Increasing Access to Justice for Women, the Poor, and Those Living in Remote Areas: An Indonesian Case Study". Washington, DC. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/10895

_____. 2013. "Opening Doors: Gender Equality in the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Region. Washington, DC.

الملحق 1: ملاحظات منهجية حول التقييم النوعي العالمي

تم تصميم دراسة تعريف المساواة على أساس النوع في القرن الحادي والعشرين بغرض البحث بأسلوب غير مسبوق «من أسفل إلى الأعلى» لمعرفة كيف أن قضايا النوع الاجتماعي تشكل حياة الرجال والنساء وذلك في عشرين بلدا حول العالم. وقد تم إجراء هذه الدراسة كخلفية لتقرير التنمية حول العالم لسنة 2012م: المساواة على أساس النوع والتنمية. وبالإضافة إلى اليمن، شمل العمل الميداني المجتمعات الحضرية والريفية في كل من أفغانستان وبوتان و بوركينا فاسو وجمهورية الدومنيكان، فيجي، الهند، إندونيسيا، ليبيريا، مولدافيا، البيرو، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، صربيا، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، فيتنام، الضفة الغربية وقطاع غزة. وشارك في الدراسة نحو 4,000 شخص من ثلاثة أجيال خلال الفترة ما بين يونيو 2010م حتى مارس 2011م.

ويبحث التقييم السريع في الاتجاهات حول الأدوار والمعايير المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وما تعتبره النساء والرجال محركاً للقرارات الرئيسية بشأن التعليم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وتكوين الأسرة. وخلال مجموعات نقاشية صغيرة غير مختلطة، تم طرح مجموعة من الأسئلة مثل: كيف قررت إنهاء مسيرتك التعليمية؟ هل يجيد الرجال والنساء وظائف مختلفة؟ هل تقوم النساء والرجال بالإدخار بصورة مختلفة؟ ما هي صفات الزوج الجيد؟ ما هي صفات الزوجة الجيدة؟ وتعتبر الأساليب النوعية مناسبةً للتحقق من هذه الأسئلة كونها تسمح بالبحث في عوامل متعددة الأبعاد ويجب تتبعها عبر الوقت، بالإضافة إلى ربطها بالسياق من أجل الوصول إلى تفسير سليم لمعناها وأهميتها في حياة النساء والرجال ومجتمعاتهم.

وقد اعتمد اختيار البلدان المشاركة في الدراسة العالمية على وجود اهتمام قوي لدى المكاتب القُطرية للبنك الدولي للاستفادة من نتائج الدراسة وتضمين تلك النتائج في تحليل السياسات والأنشطة التوجيهية الخاصة بها على المستوى الوطني. وتعتبر العينات صغيرةً وغير ممثلة للسياق القطري أو الإقليمي العام. وعلى المستوى المجتمعي، تم تصميم العينات بحيث تغطي مزيجاً من السياقات الحضرية والريفية بالإضافة إلى معايير حديثة وتقليدية حول النوع الاجتماعي. وفي كل دولة، قامت الفرق بإجراء العمل الميداني في أحياء الطبقات المتوسطة والفقيرة في المدن والبلدات، بالإضافة إلى القرى المزدهرة والفقيرة.

وضمن المجتمعات، تم استخدام خمس أدوات مختلفة لجمع البيانات: ثلاث مجموعات نقاش بؤرية (مجموعة بؤرية واحدة لكل فئة عمرية)، وإجراء مقابلات مع الأشخاص المطلعين الرئيسيين على شكل استبيان مجتمعي مع أسئلة محددة الإجابة وأخرى مفتوحة، ودراسة حالة مصغرة. ويلخص الجدول أدناه المواضيع العامة التي تمت تغطيتها مع الطريقة المتبعة. واستمرت المجموعات البؤرية لمدة ساعتين ونصف الى ثلاث ساعات في المتوسط. وقد ظهر في بعض الأحيان نوع من الانحياز بسبب ديناميكيات المجموعات البؤرية، حيث قام الأفراد أصحاب الشخصية القوية بالسيطرة على النقاشات. وبالإضافة إلى القيام بحشد مجموعة تركيز غير مختلطة تضم أشخاصاً من الأعمار ذاتها تقريباً، تلقى الميسرون تدريباً على المزيد من التدابير الهادفة إلى تعزيز النقاشات الشاملة والتي تغطي سلسلة من المواقف والتجارب الشائعة في المجتمع. وبالنسبة لبعض الأسئلة الرئيسية، على سبيل المثال، أتيحت لأعضاء المجموعات البؤرية الفرصة للرد عن طريق «التصويت» غير العلني ثم التطوع لمناقشة الردود.

وقام باحثون محليون يتمتعون بخبرة واسعة حول المعرفة بأحوال البلاد والعمل الميداني النوعي بقيادة الدراسات. وقامت كل من السيدة رمزية الأرياني والسيدة صبرية الثور والسيدة مي عبد المالك من اتحاد نساء اليمن بتولي إجراء الدراسة في اليمن. وكان الميسرون المعينين لعقد المجموعات البؤرية وإجراء المقابلات أصحاب خبرة بشكل عام وتلقوا تدريباً ودليل تفصيلي حول منهجية العمل تحضيراً للعمل الميداني. ويتطرق دليل منهجية العمل إلى النهج النظري للدراسة وإجراءات إعداد العينة، كما أنه يستعرض كل أدوات الدراسة ويناقش تقنيات التوثيق والتحليل.

وكجزء من العمل الميداني في كل موقع، قام الميسرون بإجراء مقابلات مع الأشخاص المطلعين الرئيسيين المحليين لتعبئة الاستبيان المجتمعي، والذي شمل معلومات مرجعية مكثفة حول مجتمع العينة. وقد كان الأشخاص المطلعون الرئيسيون من قادة المجتمع (المشايخ) أو مسئولين حكوميين أو ساسة أو صاحب عمل مهم، أو رجال أعمال أو شخصية مالية هامة، أو معلمين، أو عامل صحي. واعتمد اختيار المشاركين في المجموعات البؤرية للمراهقين والشباب على المتطلبات العمرية المشار إليها في الجدول (2). كما تلقت الفرق الميدانية تعليمات حول تركيبة

المجموعات، بحيث تعكس تلك المجموعات قدر الإمكان سلسلة من التجارب التعليمية والمعيشية الشائعة في المجتمع بالنسبة لتلك الفئة العمرية.

وتألفت مجموعة بيانات العمل الميداني من بيانات وصفية وعددية. واستندت النتائج الرئيسية للدراسة على التحليل المنهجي لمحتوى البيانات السردية، والتي تتألف من أكثر من 7,000 صفحة نصية حول مجموعة البيانات العالمية، وتمت معالجتها كقاعدة بيانات موحدة وترميزها باستخدام برنامج علم الاجتماع (*NVivo*). كما توجد بيانات عددية مكثفة من الاستبيان المجتمعي ومعدل تكرار الإجابات في برنامج (*NVivo*) حول المجموعة الكاملة من مواضيع الدراسة. ولغرض مناقشة المحددات المتعلقة بالعينة النوعية وتقنيات جمع وتحليل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، ينصح القارئ بالإطلاع على التقرير العالمي القادم (مونوز بوديت، بيتيش، تورك 2013)، والذي يعتمد على مجموعة بيانات دراسة تعريف المساواة على أساس النوع في القرن الحادي والعشرين (البنك الدولي 2011).

أدوات جمع بيانات التقييم النوعي والمستجيبين

طريقة جمع البيانات	الوقت	المواضيع	المشاركين
النشاط 1. الاستبيان المجتمعي	ساعة واحدة	فهم السياق المحلي والعوامل على مستوى المجتمع والتي قد تساهم في الاختلافات على أساس النوع والتغيرات في معايير النوع الاجتماعي والممارسات المتعلقة باتخاذ القرارات الاقتصادية والوصول إلى الفرص.	شخص مطلع رئيسي أو اثنين
النشاط 2. نقاشات المجموعات البؤرية: الخيارات الاقتصادية (الشباب)	2.5 ساعة	إجراء نقاش مع الشابات والشباب الذكور من أجل التعرف على ما يلي: • السعادة • استغلال الوقت خلال اليوم • القرارات المتعلقة بالانتقال من المدرسة إلى العمل وتكوين الأسرة • الاستقلالية والتعاون والالتزامات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية • الطلاق، آليات تسوية الخلافات الأسرية • الفرص الاقتصادية المحلية • ممارسات الإدخار • المشاركة المجتمعية • المعرفة بالحقوق المتعلقة بالنوع الاجتماعي • النماذج القيادية الآمال المعقودة على المستقبل	نقاشات مجموعة بؤرية تتكون من 8–12 شابة (18–24 عاماً) نقاشات مجموعة تركيز تتكون من 8–12 شاب (18–24 عاماً)
النشاط 3. نقاشات المجموعات البؤرية مع البالغين: سلم السلطة والحرية (البالغون)	2.5 ساعة	إجراء نقاش مع البالغين من الرجال والنساء من أجل التعرف على ما يلي: • السعادة • الاختلافات في ممارسة السلطة والحرية، مع التركيز على القرارات الاقتصادية • الفرص الاقتصادية المحلية • الاستقلالية والتعاون والالتزامات في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية • الطلاق، آليات تسوية النزاعات العائلية • مصادر الدعم الاقتصادي • العلاقات على أساس النوع في الأسرة • الأنماط العامة للعنف المنزلي والمجتمعي • الآمال المعقودة على المستقبل	نقاشات مجموعة تركيز تتكون من 12 سيدة بالغة (25–60 عاماً) نقاشات مجموعة تركيز تتكون من 8–12 رجل بالغ (25–60 عاماً)
النشاط 4. نقاشات المجموعات البؤرية: الوصول إلى النجاح (المراهقون)	2.5 ساعة	إجراء نقاش مع المراهقين من أجل التعرف على ما يلي: • السعادة • استغلال الوقت خلال اليوم • التطلعات حول المستقبل • أهمية التعليم • التوازن بين التعليم والعمل • التحول إلى الحياة بعد الدراسة • المواعدة، تكوين الأسر • المعايير أو الأعراف حول الفتيات والأولاد المراهقين • المعرفة بالحقوق المتعلقة بالنوع الاجتماعي • العنف المنزلي والسلامة العامة • المشاركة المجتمعية • النماذج القيادية	نقاشات مجموعة تركيز تتكون من 8–12 فتاة (10–16عاماً) نقاشات مجموعة تركيز تتكون من 8–12 فتى (10–16عاماً)
النشاط 5. دراسة حالة مصغرة	ساعة إلى ساعتين	تقديم تحليل عميق لنتيجة هامة برزت لفهم معايير أو هياكل النوع الاجتماعي التي تحدد شكل القرارات الاقتصادية في ذلك المجتمع المحلي.	شخص مطلع رئيسي أو اثنين

الملحق 2: التدخلات السياسية:

الاستثمار في الصحة والتعليم
ارتفاع معدلات وفيات الإناث - تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والإصحاح

المربع *7.1* تحسين إمدادات المياه: داكار وبنوم بنه

يُعد تحسين تقديم خدمات المياه هدفا صعبا، لكن يمكن تحقيقه ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في معدل وفيات الأطفال، وممكن أيضا حتى في البيئات ذات الدخل المنخفض، بحسب ما تعكسه حالات من السنغال وكمبوديا. وكلا هاتين الدولتين حققتا نجاحا كبيرا في تحسين تقديم خدمات المياه في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمدن الكبرى. وقد جاء النجاح من خلال قناتين رئيسيتين هما: زيادة الاستثمار واتخاذ تدابير تكميلية لزيادة الكفاءة مع الحفاظ على قدر أكبر من القدرة على تحمل التكاليف بالنسبة للفقراء.

ومنذ منتصف التسعينات، أدخلت تحسينات كبيرة في توفر المياه ونوعيتها في داكار، وهي موطن لأكثر من نصف سكان السنغال. فزيادة الطاقة الإنتاجية وتوسيع الشبكات القائمة، بما في ذلك بناء حوالي 97,000 وصلة اجتماعية جديدة (مدعومة بالنسبة للفقراء)، أدى إلى زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات المياه من 79 في المائة في عام 1996م إلى 98 في المائة في عام 2006م، وهو أعلى معدل للتغطية في أفريقيا جنوب الصحراء. بالإضافة إلى ذلك، يواجه مستخدمي المياه معدل أقل لانقطاع المياه.

وفي موازاة ذلك، اتخذت الحكومة السنغالية عدة تدابير لضمان تقديم الخدمات بأسعار معقولة دون المساس بالاستدامة المالية على المدى الطويل. تم تصميم هيكل رسوم خدمات المياه تحديدا على أساس هذه المفاضلة، والسماح بأسعار مختلفة للمستخدمين المحليين وغير المحليين، وفرض رسوم أعلى على أولئك المستخدمين الذين يتجاوزون الحصص المحددة (على سبيل المثال، الأثرياء الذين يستخدمون المياه للبستنة). وقد تم إدراج جداول التعرفة هذه في نماذج مالية في مراحل التخطيط وما بعد التنفيذ لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي. ولتخفيض التكاليف التشغيلية، تم نقل الأنشطة اليومية لإمدادات المياه إلى شركة خاصة، والتي أصبحت أيضا مسئولة عن إصدار وتحصيل فواتير خدمات المياه والصرف الصحي. ولتشجيع جهود المزود، تم ربط دفع الأجور بشكل مباشر بمؤشرات الأداء مثل كمية التخفيض المحرزة في كميات المياه غير المحسوبة وتحسين كفاءة إصدار وتحصيل الفواتير. وفي عام 2006م، بلغ معدل تحصيل الرسوم 98 في المائة مقارنة بمعدل 80 في المائة في عام 1996م، وانخفض فاقد المياه من 32 في المائة إلى أقل من 20 في المائة، موفرة بذلك ما يعادل احتياجات المياه لما يقرب من مليون مستخدم، مقارنة بنفس الفترة. علاوة على ذلك، ومنذ عام 2006م استطاع قطاع المياه في المناطق الحضرية في السنغال تغطية تكاليف التشغيل والصيانة من دون دعم حكومي مباشر.

وفي أواخر التسعينات، أدت إصلاحات في قطاع المياه في كمبوديا إلى حدوث تحول في توفر خدمات المياه في بنوم بنه، حيث يعيش ما يقرب من 20 في المائة من سكان البلاد. ففي عام 1997م، لم يكن مشروع المياه (شبكة الأنابيب) متوفر الا لنصف سكان المدينة فقط وبمعدل 12 ساعة في اليوم. وبين عامي 1997م و 2003م، تضاعف إنتاج المياه، وتم توسيع شبكات التوزيع بما يقرب من 150 في المائة، وتم إدخال نظام شبكات المياه المدعومة من الدولة للفئات ذات الدخل المنخفض التي تعيش معظمها في ضواحي المدن. وبحلول عام 2010م، وصلت المياه إلى أكثر من 90 في المائة من السكان، بما في ذلك 3,800 أسرة فقيرة، على مدى 24 ساعة في اليوم.

وعلى غرار التجربة السنغالية، فلقد كان الحد من فاقد المياه والإيرادات غير المحصلة وتقديم هيكل للرسوم مناسبة للفقراء دون أن يهدد ذلك الاستدامة على المدى الطويل أمرا حاسما للتحول الذي شهده قطاع المياه المتعثر في العاصمة. اختارت كمبوديا وسيلة مختلفة لتحقيق مكاسب في الكفاءة، لكن، بدلا من التركيز على مشاركة القطاع العام، عملت على الجمع بين زيادة الاستثمار في القطاع العام مع اعتماد التكنولوجيا الجديدة. فاقتناء نظام مراقبة محوسب بالكامل مكن مؤسسة المياه في بنوم بنه من الحد من الخسائر الناجمة عن المياه غير المحسوبة من 57 في المائة في عام 1998م – وهو أحد أعلى المعدلات في آسيا - إلى 17 في المائة بحلول عام 2003م. وتضمن هيكل التعرفة (الرسوم) الدعم للمستخدمين الأكثر فقرا تتراوح بين 30 إلى 100 بالمائة من الرسوم. وتم

تحديد بقية الرسوم لضمان السلامة المالية على المدى الطويل وتمت مراجعتها سنويا لتحديد الزيادات اللزمة (على الرغم من أن التخفيضات الكبيرة في فاقد المياه يعني ان هذه الزيادات في الرسوم متواضعة). كما تم توظيف تكنولوجيا المعلومات أيضا لتحسين إدارة البيانات المحاسبية، مما أدى إلى رفع معدل تحصيل الفواتير إلى 100 في المائة في عام 2003م من 89 في المائة في عام 1997م. وكما هو الحال في السنغال، حققت هيئة إمدادات المياه في بنوم بنه الاستقلال المالي، وفي عام 2010م، حصل على جائزة ستوكهولم لصناعة المياه للتميز في إدارة المياه.

المصدر: تقرير التنمية في العالم 2012م، البنك الدولي

خفض معدل وفيات الأمهات - الاهتمام الفوري والكافي بالأمهات الحوامل قبل وأثناء وبعد الولادة

المربع 7.2 : تقليص معدل وفيات الأمهات: ماذا عملت ماليزيا وسريلانكا؟

يُعد تحسين سبل توفير الرعاية الصحية للأمهات أمرا صعبا لكنه ممكن الحدوث حتى على مستويات الدخل المنخفضة نسبيا، مثلما هو الحال مع التجربة السريلانكية والماليزية. فمن أكثر من 2000 حالة وفاة (لكل 100,000 ولادة) في الثلاثينات من القرن الماضي، انخفضت معدلات وفيات الأمهات في سريلانكا إلى حوالي 1000 حالة وفاة بحلول 1947م، ومن ثم انخفضت إلى النصف إلى أقل من 500 حالة وفاة في السنوات الثلاث اللاحقة. وانخفضت إلى 24 بحلول عام 1996م. وفي ماليزيا، فقد انخفضت إلى النصف من 534 حالة وفاة على مدى سبع سنوات من 1950–1957م. ومن ثم انخفضت بمقدار النصف أو نحو ذلك كل عشر سنوات، وصولا إلى 19 حالة وفاة فقط في عام 1997م.

وللتغلب على مجموعة من العقبات المؤسسية التي تحول دون فعالية عمل الأنظمة الصحية، اعتمدت سريلانكا وماليزيا أساليب متكاملة تم تنفيذها على مراحل. ونجح البلدان في ذلك بمعدل انفاق عام متواضع على الصحة لا يتجاوز في المتوسط 1.8 في المائة - أو أقل من 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ الخمسينيات. واستفادت البرامج الصحية في كلا البلدين من التفاعلات المتبادلة بين الرعاية الصحية وبين التعليم الأساسي والمياه والصرف الصحي ومكافحة الملاريا و التنمية الريفية المتكاملة، بما في ذلك مد الطرق الريفية، وهو ما أسهم في سرعة التعامل مع حالات الولادة الطارئة. وتمت معالجة العوائق المالية والجغرافية والثقافية التي كانت تحول دون رعاية الأمومة من خلال تأمين وجود خط أمامي من القابلات ذات الكفاءة والمهنية على نطاق واسع في المناطق الريفية، وتزويدهن بإمدادات منتظمة من الأدوية والمعدات ، وربطهن بالخدمات الاحتياطية ، وتحسين الاتصالات وسبل النقل. وفي الوقت نفسه، تم تعزيز المرافق من أجل تقديم خدمات الرعاية الطارئة لحالات الولادة والتعامل مع أي مضاعفات. كما أن تحسين الإدارة التنظيمية أدى إلى حدوث تحسن في الإشراف على مقدمي الخدمة ومساءلتهم. وتم توفير بيانات الوفيات لكل منطقة على حدة من خلال أنظمة متابعة بحيث تستطيع المجتمعات المحلية أن تساءل القيادات السياسية، وأرغمت الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني والمحلي على الاعتراف بعدم قبول كل حالة من وفيات الأمهات. وأخيرا، التزم كلا البلدين التزاما قويا بتحسين وضع النساء فحصلت النساء على حق التصويت في الانتخابات قبل الاستقلال الوطني أو بعده بفترة وجيزة، وحظي تعليم الإناث باهتمام خاص.

المصدر: باثماناثان وآخرون 2003م، تقرير التنمية في العالم 2012م

توسيع فرص التعليم للفئات المستبعدة

حوافز للنجاح في كينيا

تعتبر برامج المنح الدراسية إحدى الوسائل لتشجيع الفتيات على تحقيق مزيد من الاجتهاد والمثابرة في المدرسة ومتابعة التخصصات غير التقليدية. ومع ذلك، يرى البعض أن برامج المنح الدراسية قد تشجع على الغش وتؤثر سلبا على حماس الطلاب الأضعف.

تشير الأدلة من تجربة عشوائية أجريت في مديريتين في كينيا إلى أن هذه الانتقادات لا أساس لها. تم عرض المنح الدراسية على أساس الجدارة للفتيات في عدد من المدارس الابتدائية تم اختيارها عشوائيا في كل مديرية. وتم إعطاء المنح الدراسية لأعلى 15 في المائة من الفتيات، على أساس المعدلات التي حصلن عليها في امتحان المديرية، وغطت رسوم سنة دراسية واحدة، وبدل مقابل الكتب المدرسية وشهادة قدمت في حفل تكريم.

أظهرت نتائج التجربة أن المنحة كان لها الكثير من الفوائد غير المتوقعة. وكما كان متوقعا، تحسنت درجات الاختبار لجميع الفتيات في المدارس المختارة، حتى نتائج أولئك الفتيات اللواتي لم يكن يرجح فوزهن. كما زادت أيضا نسبة حضور المعلمين. ربما نتيجة لذلك، تسير بعض الأدلة إلى أن الدرجات التي حصل عليها الأولاد في الامتحانات تحسنت أيضا، على الرغم من أن الأولاد لم يكونوا مؤهلين للحصول على المنح الدراسية. وتشير هذه النتائج إلى أن المنح المقدمة للفتيات يمكن أن يكون لها آثار إيجابية غير مباشرة على نوعية التعليم بالنسبة لجميع الطلاب، وكذلك تشجيع المزيد من الفتيات على دراسة المواد غير التقليدية.

التمكين الاقتصادي للمرأة

إيرلندا: دراسة حالة

على مدى 40 سنة الماضية، شهدت ايرلندا تحولا كبيرا في معدل مشاركة النساء في القوى العاملة. ويمكن تقسيم هذا التحول إلى مرحلتين متميزتين. الأولى، بين أوائل السبعينات (1970) وأوائل التسعينات (1990)، حيث شهد إجمالي معدل مشاركة المرأة نموا بطيئا لكنه سار بخطى ثابتة من منتصف نطاق 20 في المائة إلى منتصف نطاق 40 في

المائة (بناء على السنة والمقياس المستخدم). وعلى الرغم من هذا التقدم كانت مشاركة المرأة لا تزال أقل بكثير من المعدلات السائدة في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أظهرت إعادة توجه حاد في سوق العمل نحو توظيف الإناث. وعلى مدى تلك الأربعة العقود، ارتفع عدد النساء المشاركات بنسبة 50 في المائة، وارتفع عدد النساء الموظفات بنسبة 38 في المائة، وانخفض عدد الرجال العاملين بنسبة 4 في المائة. وفي المرحلة الثانية، شهدت ايرلندا طفرة هائلة في مشاركة المرأة من مستويات أقل بكثير من المعدلات التي كانت سائدة في الاتحاد الأوروبي عام 1991م إلى ما يقرب من 67 في المائة اليوم، على قدم المساواة مع الاقتصادات الأكبر في الاتحاد الأوروبي، وإن كانت لا تزال أقل من الدول الاسكندنافية. واتضحت الزيادة بشكل خاص خلال الفترة من 1998م – 2007م، عندما انضمت 300,000 امرأة في ايرلندا (حوالي 8 في المائة من السكان) إلى القوى العاملة.

تشترك المرحلتين في بعض العناصر، أبرزها أن حققت المشاركة أعلى معدل للنمو بين النساء المتزوجات والنساء الأكبر سنا، والنساء اللواتي كبر أطفالهن. وعلى النقيض من ذلك، كانت المشاركة بطيئة بالنسبة للنساء الشابات والعازبات (مع وبدون أطفال)، والنساء المتزوجات اللواتي لهن أطفال صغار. وفي نواحي أخرى، لطلا المرحلتين عوامل تفسيرية مختلفة تماما. فمن بداية السبعينيات إلى بداية التسعينيات في القرن الماضي، كانت القوى الرئيسية مرتبطة بالتحول الاقتصادي الشامل في ايرلندا بعيدا عن الاقتصاد الطرفي والريفي النسبي. وتمثل العامل الأول في أن الزراعة كانت تتقلص بشكل سريع كمصدر للعمالة. ويفسر هذا الانخفاض قلة النمو الكلي في عمالة الذكور المشار إليها أعلاه. العامل الثاني، أن تغيير الأعراف الاجتماعية تجاه تحديد النسل (والذي حدث قبل تشريع منع الحمل) ارتبط بانخفاض حاد في معدلات الخصوبة، والذي بدوره كان مرتبطا بزيادة مشاركة النساء المتزوجات. وكان العامل الثالث توسع فرص الحصول على التعليم الثانوي في منتصف ستينيات القرن الماضي، مما قلل من دخول الشباب من النساء والرجال في القوى العاملة. وفي السبعينيات والثمانينيات، تكامل هذا الانخفاض من خلال دينامية مماثلة في مرحلة التعليم الجامعي. ونتيجة لذلك، كانت هناك عوامل قوية للفئة العمرية مع الشباب، والمجموعات الأقل تعليما تترك سوق العمل، ومجموعات المتعلمين من كبار السن يدخلون في وقت لاحق، وهو تأثير يميل لصالح النساء. وأخيرا، أدت إصلاحات إعانات البطالة إلى التقليل من التمييز ضد المرأة المتزوجة ورفعت الحافز لديها للانضمام إلى القوى العاملة.

ثمة عامل مشترك بين عوامل التغيير الأربعة هذه تمثل في إضعاف نمط "رب الأسرة الذكر/المعيل". ومع انكماش القطاعات التقليدية لعمالة الذكور، تغير المواقف تجاه عمالة الإناث، في حين أصبحت الهجرة حل أقل جدوى لعدم وجود فرصة في المنزل.

ومع تسارع النمو القوي الذي ارتبط بالنمر السلتي من منتصف التسعينيات، استجابت مشاركة الإناث لفرص العمل. وبين عامي 1998 و 2008، زاد معدل عمالة الإناث بنسبة 55 في المائة. بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، شملت العوامل الرئيسية للتضخم الديمغرافي في الفئات العمرية الهامة للمشاركة (وخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 25–34)، وارتفاع التحصيل العلمي، وإصلاحات النظام الضريبي والمزايا للحد من عوال تثبيط مشاركة النساء المتزوجات.

ويبدوا أن ثمة جانب هام في الاستجابة المرنة للغاية لمشاركة المرأة في الازدهار الاقتصادي في ايرلندا هو العرض المكبوت الذي أوجدته التغيرات الهيكلية السابقة والتي قمعت تأثيراتها في البداية نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة خلال ثمانينيات القرن الماضي. وبالتالي، فإن الجمع بين التعليم والمواقف والديموغرافيا والحوافز لم يشكل تأثيرها الكامل إلا عندما توسعت الفرص. ومع ذلك، لا تزال ايرلندا تعرض تفاوتات كبيرة بين الجنسين في سوق العمل، خاصة فيما يتعلق بالفصل الوظيفي وعدم التوظيف المرتبط بعدم الحصول على رعاية الأطفال. فثلاثة وستين في المائة من النساء موجودات فقط في خمس فئات وظيفية، في حين أن وجود طفل في مرحلة ما قبل المدرسة يقلل من فرصة المشاركة بما يقرب من 20 في المائة.

المربع 7 : التدخل المبكر للتغلب على قصور سوق العمل مستقبلا – مبادرة الفتيات المراهقات

تشجع مبادرة الفتيات المراهقات، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، انتقال الفتيات من المدرسة إلى العمل المنتج من خلال تدخلات مبتكرة يتم اختبارها ومن ثم التوسع فيها أو تكرارها في حال نجاحها. وتستهدف هذه المبادرة التي يجري تنفيذها في أفغانستان والأردن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبيريا والنيبال وجنوب السودان (وقريبا في رواندا)، نحو 20,000 فتاة مراهقة وامرأة شابات تتراوح أعمارهن بين 16–24 سنة.

وتتراوح التدخلات بين التدريب على تطوير مهارات وخدمات الأعمال إلى التدريب الفني والمهني، مستهدفة المهارات التي يزداد الطلب عليها. وفي جميع المشاريع، تحصل الفتيات على التدريب على المهارات الحياتية لمعالجة أهم العوائق التي تحول دون استقلالهن من الناحية الاقتصادية. ويتم تصميم التدخل بحسب الأوضاع في كل بلد بما يتواءم مع السياق المحلي والاحتياجات الخاصة بالفتيات المراهقات. وبالنظر إلى قلة الشواهد المتعلقة بعوامل النجاح، فان التقييم الدقيق للآثار يمثل جزءا من المبادرة.

ويهدف التدريب على المهارات إلى إكساب الفتيات المهارات الفنية التي تحظى بالطلب في أسواق العمل المحلية. وفي جميع المبادرات الرائدة، يطلب من مقدمي التدريب إجراء عمليات تقييم للسوق قبل اختيار المهن التي سيتم تصميم وتقديم التدريب عليها. وعلى الرغم من أن التركيز ينصب على تطابق المهارات مع احتياجات السوق، إلا أن النتائج في كثير من الحالات تتحدى الأعراف المتعلقة بالمهن الملائمة لكلا الجنسين.

ففي ليبيريا، تحصل الشابات المشاركات على دورة تدريبية لمدة ستة اشهر حول طلاء المنازل من الداخل وقيادة السيارات وخدمات الحراسة الأمنية. وفي النيبال، يعرض عليهن دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر حول

المهارات المهنية يليها اختبار الزامي للمهارات والإلحاق بوظائف لمدة ثلاثة أشهر. وينصب التركيز على تحديد المهن غير النمطية التي تجذب النساء، حيث يتم تدريب البعض منهن على أعمال الكهرباء (فني كهرباء) والبناء وإصلاح الهواتف المحمولة.

وتبرز الدروس المستفادة من التطبيق الاحتياجات المتمايزة للفتيات فيما يتعلق برأس المال الاجتماعي ، والتي يجب معالجتها للتسهيل على الفتيات اللواتي يعانين في الغالب من الحرمان والإقصاء أن يستفدن من الفرص الاقتصادية المتاحة. وقام المدربون في البرنامج التجريبي في ليبيريا بتقسيم الفتيات إلى فرق مكونة من ثلاث أو أربع فتيات، يلتزمن علانية بمساندة بعضهن البعض، سواء داخل الفصل الدراسي أو خارجه، طوال فترة التدريب. وساعد الضغط الايجابي للقرينات في الحفاظ على ارتفاع معدل الحضور، حيث بلغت نسبة إتمام التدريب ما يقرب من 95 في المائة، وفي معالجة تنوع المستويات التعليمية للمشاركات.

وكان من ضمن الابتكارات الأخرى الواعدة في البرنامج التجريبي في ليبيريا فتح حسابات ادخار رسمية في أحد البنوك المحلية لجميع الفتيات المشاركات، مع إيداع 5 دولارات في كل حساب كبداية. فحسابات الادخار لم تسهم فقط في تمكين الفتيات من ممارسة ما تعلمنه من مهارات مالية تتجاوز حدود الفصل الدراسي فحسب، بل وساعدت أيضا في بناء الثقة مع المؤسسات المالية الرسمية. وأعربت الفتيات عن سعادتهن بربطهن مع الاقتصاد الحديث لأول مرة.

وتم تنظيم معارض توظيف من أجل تسويق البرنامج في أوساط أرباب العمل المحتملين الذين يرغبون في الحاق الفتيات ببرامج تدريبية أو بفرص عمل. والتقى أخصائيو الموارد البشرية والتطوير الوظيفي من القطاع الخاص مع المتدربات على انفراد كي يفحصن ما يعرفنه حول هذا المجال، وتوجيههن بشأن الاحتراف في مكان العمل، وعطاء تغذية راجعة بناءة بشأن ما أظهرنه من مهارات. وقد أتاحت هذه الاجتماعات الفردية الفرصة للفتيات لبناء شبكات والاستفادة من المعلومات الخاصة بكل مجال والتي تعتبر ضرورية لكل من تدخل عالم الوظيفة للمرة الأولى.

المصدر: تقرير التنمية في العالم 2012

جلب الوظائف إلى عتبات المرأة: نموذج ديسيكريو المبتكر للأعمال

ديسيكريو هي شركة توظيف ريفية (BPO) في الهند تستخدم نموذج أعمال مبتكر لإدخال الفتيات الريفيات في القوى العاملة.

اقامت الشركة بتحويل المهام المكتبية من المواقع الحضرية إلى المدن الصغيرة والقرى، وخلق فرص عمل تتطلب مهارات عالية خارج المراكز الحضرية الرئيسية. يقوم الموظفين بإدخال البيانات وإدارة قواعد البيانات ونسخ المقابلات أو جمع المعلومات من شبكة الانترنت للعملاء من الشركات. ونظرا لانخفاض تكاليف المعيشة في المناطق الريفية، تجتذب الأجور الشباب الريفي وفي نفس الوقت تولد وفورات كبيرة في التكاليف بالنسبة للعملاء.

يعتبر ما يقرب من ثلثي موظفي ديسيكريو هم من النساء. ونظرا لأنهن لا يملكن الخيار للعمل في المدينة، فإن هذه الوظائف بالنسبة للكثير منهن تعتبر فرص جديدة فريدة من نوعها. فالآباء غير مستعدين للسماح لبناتهم الذهاب إلى خارج المنطقة عدد من المخاوف المتعلقة بالسلامة والقيود الثقافية. ولإقناع الآباء والأمهات السماح لبناتهم للعمل، قامت الشركة بحملة إعلامية واسعة مع التركيز على فوائد العمالة العادية التي تحصل الفتاة مقابلها على أجر جيد وكذا سلامة ومركز العمل في الشركة التي ينظر إليها على أنها حديثة وحضرية.

تشير تجربة ديسيكريو أن الاستعانة بمصادر من الريف يمكن أن تلعب دورا هاما في تمكين المرأة، وتحسين احترامها لذاتها وثقتها، وتعزيز قدرتها على المساومة داخل الأسرة.

المربع 7.5 أساليب مبتكرة لزيادة فرص النساء وأصحاب المشاريع للحصول على التمويل

تدرك المؤسسات المالية أن النساء، اللواتي يمثلن نصف جميع أصحاب المشاريع، يمثلن سوق كبير ومحروم. وهنا ثلاثة أمثلة تبين كيف أن التفكير الابتكاري ونماذج الأعمال المرنة يمكن أن تساعد في التغلب على العوائق القائمة التي تحول دون حصول المرأة على القروض ومساعدة المؤسسات المالية على تطوير عدد أكبر من الزبائن الإناث. كل الأمثلة الثلاثة تؤكد على التدريب والمعرفة المالية والمنتجات والعمليات الجديدة التي تعالج احتياجات المرأة بشكل مباشر.

الاستفادة من قوة التدريب والابتكار المالي لتعزيز الوصول إلى القطاع المالي الرسمي –برامج المرأة في الأعمال التجارية الخاصة ببنك الوصول في نيجيريا وشركة تمويل التنمية في أوغندا

يعتبر بنك الوصول في نيجيريا وشركة تمويل التنمية في أوغندا (DFCU) من بين أكبر البنوك في بلدانها. وفي 2006–2007م، كان كلا البنكين يبحثان عن طرق لتحسين حصصهم في السوق من خلال التوسع إلى قطاعات جذابة ومتنامية في السوق. يوجد في نيجيريا وأوغندا شركات صغيرة ومتوسطة نشطة للغاية مملوكة للنساء، وكان كلا البنكين حريص على جذب هذا السوق لكن لم يكن لديهم خبرة سابقة في كيفية القيام بذلك.

دخل بنك الوصول وشركة تمويل التنمية في أوغندا في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية لتصميم وإطلاق برامج للمرأة في الأعمال التجارية في البلدين. وقدمت مؤسسة التمويل الدولية خط اقراضي أولي لإقراض النساء صاحبات المشاريع والخدمات الاستشارية للتنفيذ. ومكنت البرامج موظفي بنك الوصول وشركة تمويل التنمية في أوغندا من تقديم استشارة تجارية أفضل لصاحبات المشاريع. كما قام البنكين أيضا بتدريب عملائهم من

النساء على مهارات الأعمال. وعملا على تعزيز ثقتهن للتقدم إلى البنك للحصول على خدمات الاقراض.

وفي نيجيريا، قام موظفي بنك الوصول بتصميم أنظمة بديلة للضمانات، بما في ذلك رهن المجوهرات والمعدات وتقديم القروض بضمان التدفق النقدي باستخدام الأصول، والسندات، أو فواتير المبيعات.

وفي أوغندا، قامت شركة تمويل التنمية في أوغندا بتطوير منتجات جديدة تتماشى بشكل أفضل مع احتياجات صاحبات المشاريع، مثل الادخار والجمعيات التعاونية للتسليف. وتستهدف الجمعيات والمجموعات المسجلة التي استطاع أعضائها اجتياز مرحلة بدء الأعمال التجارية لكنها تفتقر إلى الضمانات المالية التقليدية اللازمة لتأمين القروض التجارية للأفراد ويفضلون الاقتراض من خلال نهج المجموعة.

وخلال الفترة من 2006م إلى 2009م، صرف بنك الوصول 35.5 مليون دولار وصرفت شركة تمويل التنمية في أوغندا 16.1 مليون كقروض لصاحبات المشاريع، مع نسبة للقروض المتعثرة أقل من 1.5 في المائة. كما زادت المحافظ الاستثمارية لكلا البنكين بشكل كبير (فتح بنك الوصول أكثر من 1300 حساب جديد للودائع و 1700 حساب شيكات، وفتحت شركة تمويل التنمية في أوغندا أكثر من 1800 حساب جديد للودائع). ودرب بنك الوصول 650 امرأة على مهارات العمل التجاري والإدارة وقامت شركة تمويل التنمية في أوغندا بتدريب 368 امرأة.

كرر بنك الوصول نموذجه في غامبيا ورواندا في عام 2011م، واعتمدت البنوك التجارية الأخرى في نيجيريا وأوغندا نموذجا مماثلا. وحصل بنك الوصول، الذي يعتبر أول بنك في غرب أفريقيا يسمح له بالانضمام إلى التحالف المصرفي العالمي للنساء ، على جائزة المصرفيين الأفارقة لسنة 2007م للبنك الأكثر ابتكارا وجائزة الاتحاد لسنة 2008م للبنك الأكثر ابتكارا في السنة. وتبعه في ذلك شركة تمويل التنمية في أوغندا، والتي حازت على جائزة التحالف المصرفي العالمي للنساء لسنة 2009م.

استخدام التأجير للتغلب على العوائق التي تحول دون الوصول وتعزيز التخرج إلى القطاع المالي الرسمي- شركة سيرو للإيجار والتمويل في تنزانيا.

يستثني القانون العرفي إلى حد كبير المرأة من امتلاك الأراضي في تنزانيا (وفي العديد من البلدان الأخرى). ومع النظام المصرفي الذي يقوم في جزء كبير منه على الضمانات، يتم استبعاد المرأة على نحو فعال من القروض. ذهبت شركة سيرو للإيجار والتمويل المحدودة، وهي شركة لتأجير وتمويل النساء، إلى التأجير الأصغر في عام 1997م لتمكين المرأة من اقتناء المعدات للاستخدام الفوري بدفعة مقدمة وإيجار تمويلي. وباستهدافها لعدد 3000 منشأة صغيرة ومتوسطة، بلغن نسب التخلف عن السداد صفر ومعدل سداد القروض 99%، مع متوسط للقروض بلغ 500 دولار.

توسطت مؤسسة التمويل الدولية لقرض بمبلغ 1 مليون دولار من بنك اكسم التنزاني لسيلفينا ودعمت التدريب لتعلم المهارت المالية وتخطيط وإدارة الأعمال للعملاء من الإناث. وفي أكتوبر 2007م، قام 150 من عملاء سيلفينا بفتح حسابات توفير.

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، تقرير التنمية في العالم 2012م

المشاركة السياسية
حصص مؤقتة، نتائج دائمة

في دراسات عام 1997م و 2002م للانتخابات على مستوى الدوائر الانتخابية في مومباي، وجد بهافاني (Bhavnani 2009) أن تخصيص مقاعد للمرأة (الكوتا النسائية) لم يعمل فحسب على زيادة معدل نجاحها بعد إزالة الحصص، بل أدى أيضا إلى زيادة عدد النساء اللواتي يترشحن للمنصب. الأهم من ذلك، يبدو أن الحصص المرأة أو ما يسمى بالكوتا جعلت الناخبين أكثر استعدادا للتصويت لصالح النساء. وارتفعت حصة الأصوات في استطلاع أجرته كل المرشحات من مجرد 3.3 في المائة في 1997م إلى 15 في المائة في عام 2002م.

ومعا، فإن هذه النتائج تشير إلى أن الحصص تعمل جزئيا من خلال تشجيع النساء القادرات على الترشح للوظيفة، وجزئيا عن طريق تعليم الأحزاب أن المرأة تستطيع الفوز في الانتخابات.

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433